سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البنّاء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Grreen
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-7364255 فاكس: 0044-207-4718261

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 00966149442980 فاكس: 00966149449449
جوال (التسويق): 00966502210920
جوال (التحرير): 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 0020222874277
فاكس: 0020222874279

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 0024918826666
فاكس: 0024918328583

المحتوى

كلمة التحرير

إفريقيا مسؤلية أبنائها

القارة الإفريقية على مدار أكثر من نصف قرن من الزمان– مع خروج الاستعمار من معظم الدول الإفريقية- تعثّرت في بناء مشروع وطنيٍّ نهضوي، يحقّق السلام والأمن والاستقرار والرفاهية لأبنائها، ويضعها في المكانة التّي تليق بها بين قارات العالم، هذا الفشل يعود إلى كثير من العوامل، إلا أنّ الملاحظ في معالجة هذه الحالة هو منهج إلقاء اللوم دائماً على القوى الخارجية؛ دون تحميل الذات أيّ مسؤولية.

غنيٌّ عن البيان أنّ لقوى الاستعمار الخارجية دَوْراً رئيساً فيما وصلت إليه القارة من أزمات ومشكلات مزمنة، وهذه الحقيقة أصبحت من البديهيات التي لا تحتاج إلى مناقشة، لكن ليسَ الاستعمار وحدَه هو مَن يتحمّل المسؤولية؛ فإنّ أبناء القارة تقع على عاتقهم المسؤولية الأكبر.

تسلّط الأعداء لا ينبغي أن يسوّغ لنا فشلنا وعجزنا عن النهوض، فجميع الأمم التي نهضت، في الشرق والغرب، تمكّنت من النهوض في ظلّ صراع وتربص بها من قوى خارجية، لكن بعزيمة أبنائها وجهدهم استطاعت التحرّر من ربقة الخارج، وتعجيل بناء الداخل، ومن ثمّ كانت النهضة..

إنّ الإصلاح والتغيير في المجتمعات يخضع لسُنن وقوانين تنطبق على كلّ البشر، ليست خاصّةً بقارة أو بمجتمعٍ دون غيره، وأول هذه السّنن: ضرورة تغيير الذات لكي يتحقّق التغيير في المجتمع.

إننا نحتاج إلى أن نقف طويلاً مع أنفسنا ونتساءل بجدّية حول الأوضاع الفوضوية التي تعيش فيها القارة الإفريقية: من صراعات عرْقية، ونزاعات حدودية، وتعسّف في السلطات، وانقسام في الهويّات، وفساد في الإدارة، ونهب للثروات، وهجرة للعقول، وغيرها من قضايا كثيرة لا يمكنُ تعدادها دون وضع قائمة طويلة، ذلك أننا نريد أن نضع حلولاً تنبع من داخلنا؛ دون أن نستعين بغيرنا في حلّها.

إنّ القارة الإفريقية لا تنقصها الموارد الطبيعية ولا المواد الخام، لكنها تحتاج إلى تعزيز إرادة الإصلاح، وبناء الإنسان، وغرس رُوح العمل، وبذل الجهد، والصبر والمصابرة..

إنّ تغيير الإنسان هو البداية، ومن ثمّ يتغيّر المجتمع، هذه هي أسس النهضة التي تقوم عليها الأمم، وهذا هو الشرط القرآنيّ للنهوض: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد : ١١).

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

الافتتاحية ٤

إفريقيا.. مجاعاتٌ برغم الخيرات!

قراءات دينية ٦

التّوريثُ القياديّ العلمي في غَرب إفريقيَا

د. محمد الثاني عمر – نيجيريا

قراءات تاريخية ١٨

حملة قبائل تافيلالت المغربية على القوات الفرنسية الاستعمارية

د. محمد تلوزت بن علا – المغرب

قراءات سياسية ٣٠

الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟

د. راوية توفيق – مصر

الدور البرازيلي في إفريقيا.. الدوافع والآليات والتحديات ٤٢

د. صدفة محمد محمود – مصر

الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا.. ٥٤

أ. داسي سفيان – الجزائر

العدد ٣٣
رجب – رمضان ١٤٣٨هـ
يوليو – سبتمبر ٢٠١٧م

قراءات تنموية ٦٨

التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود

أ. حفيظة طالب – الجزائر

قراءات اجتماعية ٨٠

قراءة في ظاهرة اليتم في إفريقيا

د. فاطمة عمر العاقب – السودان

قراءات ثقافية ٨٨

نَحْو تَفْعيل سياسات محو الأُمِّيَّة بدول إفريقيا الغربيَّة في ضوء أهداف اليُونسكو للتَّعليم للجميع

أ. سيسي أَحَانَدُو – كوت ديفوار

المشهد الإفريقي ١٠٠

تحرير المجلة

حوارات وتقارير ١١٢

مركز البحوث والدراسات الإفريقية في جامعة إفريقيا العالمية

أ. د. كمال جاه الله – السودان

ملتقى تطوير الجمعيات الإفريقية ١٤ ١١٨

تحرير المجلة

حملة القلوب الصغيرة بدولة كازاخستان ١٢٠

تحرير المجلة

خلاصات إفريقية ١٢٢

عرض كتاب: إفريقيا والتحدي

أ. عبدالله الشباني – السعودية

إفريقيا.. مجاعاتٌ برغم الخيرات!

برغـم امتلاكها الثروات الطبيعية لـم تعان قارةٌ من المصاعـب والمجاعات كما تعاني قارة إفريقيا، فمعاناتها لا تنتهي، فقد ضربتها المجاعات من شـرقها لغربها، ومن شمالها إلى جنوبها، مروراً بوسطها.

لقد عانـت أكثر مـن ٢٨ دولة إفريقية فـي العقود الأخيـرة من هذه المجاعات التي خيّمت على القارة، وذلك بسـبب الجفاف ونقص المياه، وانتشـار أمراض النباتات والحيوانات، والكـوارث الطبيعيـة؛ كالفيضانات الناتجة عن غزارة الأمطار أحياناً، وكذلك بسـبب الفقر الذي يمنع المنكوبين من القدرة على الاستفادة من الأرض بزراعتها، أو من الحيوانات بتربيتها، ويمنعهم من توفير مقوّمات الحياة.

المجاعة مشكلةٌ ناتجةٌ عن نقص الغذاء والمياه، وهما مشكلتان ناتجتان عن كثيرٍ من العوامل الطبيعية والبشرية المتداخلة والمتشـعّبة، والتي تُلقي بظلالها الوخيمة على واقع القارة، وتجعله أكثر قابلية للتأثّر بمثل هذه الكوارث.

مـن الأسـباب الأبـرز للمجاعـة: السياسـات الخاطئة لبعض الأنظمة، وانتشـار الفسـاد، والصراعات المسـلّحة الإقليمية والداخلية، والتي تأتي على مقدّرات الدول وإمكاناتها، وتترك الشعوب عرضةً للنزوح واللجوء؛ مما يفقدهم مقوّمات الحياة، ومن ثمّ تنتشر المجاعات.

وبحسـب التقارير الأممية؛ فإنها تقـرن بين المجاعات المنتشـرة في بعض البلدان وبين انهيار الأوضاع السياسـية والأمنية، باعتبار أنّ الخلافات السياسية والصراعات المسلّحة هي السبب الأقوى لتعاظم أثر المجاعة، فقد اتهم تقريرٌ أمميٌّ «حكومة جنوب السودان» بصرف عائدات النفط على الأسلحة؛ بدلاً من مواجهة التحديات التنموية والاجتماعية للبلاد.

وكانـت الحروب سـبباً في معظـم المجاعات التي شـهدتها إفريقيا خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشـرين، والتي تورطت فيها الإمبراطوريات البريطانية والإسبانية والبرتغالية والبلجيكية.

وتشـير بعض الدراسـات إلى أنّ أحد أخطر أسباب المجاعة في القارة هي ظاهرة «إل نينيو El Niño»، التي تظهـر كلّ عدة عقود، وترتفع بسـببها معـدلات الحرارة ويقلّ هبوط الأمطـار، والدول المعرّضـة لهذه الظاهرة هي: (إثيوبيا، جنوب السـودان، زيمبابوي، جنوب إفريقيا، مالاوي، موزمبيق).

وبالنسبة لنقص المياه؛ بالرغم من وجود سبعة عشر نهـراً كبيراً، وتسـاقط الأمطار طـوال الطعام في بعض المناطق، ووفرة المياه الجوفية، وبالإضافة لذلك توجد في إفريقيا ١٦٠ بحيرة، من ضمنها البحيرات العظمى، تعاني القارة نقص المياه؛ وذلك بسبب ضعف الاستفادة من هذه الثروة المائيـة؛ لقلّة الإمكانات والقدرات، وتقاعس الدول الكبرى عن تقديم المساعدات المالية والفنية.

وإذا تحدّثنا عن المجاعة التي أصابت عدداً من الدول مطلـع هذا العام؛ فهذه هي المـرة الأولى منذ عقود التي تواجه فيها قـارة إفريقيا شـبح المجاعة والجفاف بهذا الصورة، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ أكثر من عشرين مليون شخصٍ يتعرضون لخطر المجاعة في ثلاث دول إفريقية، هي: (جنوب السـودان والصومال ونيجيريا)، داعيةً المجتمع الدوليّ إلى توفير ٤,٤ مليارات دولار لسدّ الاحتياجات، حيث قال منسّق الأمم المتحدة لشؤون الإغاثة «سـتيف أوبراين» أمام مجلس الأمـن: إنّ الناس في هذه البلدان سـيموتون جوعاً في غياب جهودٍ عالميةٍ جماعيةٍ ومنسّقةٍ لتدارك المجاعة، مشيراً إلى أنّ العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

وأشـار المسؤول الأمميّ إلى أنّ العامل المشترك بين الـدول التي زارها، وهي الصومال وجنوب السـودان، هو القتال، مؤكّداً أن بوسع المجتمع الدوليّ «منع وإنهاء المزيد من البؤس والمعاناة» في هذه الدول المهدَّدة بالمجاعة.

وعن جنوب السـودان؛ وصف «أوبراين» الوضع بأنه الأسـوأ من أي وقتٍ مضَى، وذكـر أنّ الأمر في الصومال

لا يختلف عن الصور المأساوية للمجاعة التي تعرّضت لها عام ٢٠١١م، وأودت حينها بحياة ٢٦٠ ألف شخص.

كما أشار أيضاً إلى كينيا المتضرّرة من الجفاف، حيث قال: إنّ ٢,٧ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بالفعل، ويمكن أن يرتفع هذا العدد إلى أربعة ملايين قريباً[١].

ووفق تقرير صادر عن منظمة التغذية العالمية؛ فإنّ ٣٧ بلداً بحاجةٍ إلى مساعدات خارجية، منها ٢٨ بلداً يقع في إفريقيا جنوب الصحراء، واعتبرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة أنّ هذه الأزمة الغذائية تعدّ غير مسبوقة، ففي الصومال- على سبيل المثال- أثّر الجفاف في أكثر من ٦ ملايين شخص، يمثّلون نصف سكان البلاد، فقد أدّى الجفاف إلى حدوث نقصٍ حادٍّ في المواد الغذائية؛ مع شُح إمدادات المياه الصالحة للشرب، كنتاجٍ لعدم الاستقرار والصراع الذي تعانيه البلاد، بالإضافة لتغيّر المناخ، حيث تشير التقارير إلى أنّ الظاهرة المناخية «إل نينيو El Niño» قد كانت أحد أسباب الجفاف.

صعوبة الوضع أجبرت الرئيس الصوماليّ محمد عبدالله محمد في ٢٤/٣/٢٠١٧م على دعوة المجتمع الدوليّ لزيادة المساعدات المقدّمة إلى بلاده لمكافحة المجاعة التي تهدّدها، وقال الرئيس في كلمةٍ عبر الفيديو أمام مجلس الأمن الدولي: إنّ «نصف شعبي يعاني من نقصٍ حادٍّ في الغذاء، ونحو ١٥٪ من السكان يواجهون خطر المجاعة»، وذلك بسبب الجفاف الذي يضرب البلاد، وأضاف: «الأزمة الإنسانية تتصدر» قائمة التحديات التي يواجهها الصومال الذي يضمّ ١٢ مليون نسمة، معتبراً أنّ تجاوب شعب الصومال والأسرة الدولية «كان رائعاً، ولكننا نطلب من كلّ مَن استطاع ذلك زيادة دعمهم»[٢].

أما عن آثار هذه المجاعات: فإنها تتسبّب في هلاك الإنسان والحيوانات والمحاصيل الزراعية، فقد تدهور حوالي ٤٠٪ من الأراضي الزراعية في القارة تدهوراً خطيراً نتيجة نقص المياه، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لتآكل التربة ستكون القارة قادرة على سدّ احتياجات ٢٥٪ فقط من السكان بحلول عام ٢٠٢٥م؛ وفقاً للأمم المتحدة/معهد الموارد الطبيعية في إفريقيا، وينتج عن المجاعات أيضاً انتشار الجرائم والاضطرابات الاجتماعية، كما تؤدّي إلى زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب خارج بلدانهم؛ مما يفقدها العنصر الأساسي في النهضة، وهو الإنسان.

ومن أسوأ الآثار المترتبة على الكوارث والمجاعات: مبادرة المنظمات والمؤسّسات الكنسية إلى ملء الفراغ في ظلّ تقاعس الدعم العربيّ والإسلاميّ عن التدخل السريع للحدّ من آثار المجاعة، فقد بادرت الكنسية الكاثوليكية بالتعبير عن مخاوفها من آثار المجاعة، وقدّم بابا الفاتيكان مبلغ نصف مليون دولار لجمهورية مالاوي من أجل مواجهة المجاعة ودعم برنامج الغذاء بالبلاد، على أن يُشرف القساوسة المحليون على توزيعها، وهذه الأوضاع تدعم موقف المنظمات التنصيرية والكنسية في نشر التنصير بين ضحايا المجاعة.

المجاعات شرٌّ على القارة، تؤدّي في النهاية إلى دمار الدول التي تعاني منها، وتجعلها عرضة للاستغلال والتفكك، وإن لم تبادر الدول والمنظمات والمؤسّسات بمعالجة الموقف ستزداد تداعيات الأمر خطورة؛ ليس على الدول التي تعانيها فقط، بل على الدول البعيدة عن الخطر أيضاً..

مما يوجب على الدول والمنظمات الإسلامية أن يكون لها دَوْر بارزٌ في وقف هذا الخطر القاتل، وحماية المسلمين في القارة من الموت والهلاك، وحماية بلدانهم من الانهيار والتفكك! ■

---

(١) الأمم المتحدة: ٢٠ مليوناً مهددون بالموت جوعاً، موقع الجزيرة، ١١/٣/٢٠١٧م: http://www.aljazeera.net/11/3/news/international/2017

(٢) رئيس الجمهورية يطلب من الأمم المتحدة مساعدات لمواجهة المجاعة، وكالة الأنباء الوطنية الصومالية، ٢٤ مارس ٢٠١٧م: http://sonna.so/ar

التّوريث القياديّ العلميّ في غرب إفريقيا
تجاربٌ وتحدِّيات

د. محمد الثاني عمر موسى
مدير مركز الإمام البخاري للأبحاث والتّرجمة،
كانو – نيجيريا

معنى مصطلح (التّوريث القيادي) وأهميّته:

مصطلحُ (التّوريث القيادي) مصطلحٌ جديدٌ في الفكر الإسلاميّ، ويعني: عَمليّة نَقْلِ قيادةٍ من جيلٍ لآخر؛ عن طريق نَقْل السّابق للاَّحق خُلاصَةَ تجاربه القِياديّة؛ ليبدأ اللاَّحق من حيث انتَهى السَّابق، وتكون عن طريق التَّعليم والملازمة، وربما كان السَّبب لها مجرَّد آصرة النَّسب والدَّم والقبيلة.

وقد عَرَّف بعضُ الباحثين[1] مصطلحَ

(١) الشريف، مُحَمَّد بن حَسَن بن عقيل: (التوريث الدعوي)، دار

«التّوريث» بأنه: ما يَتركُه السَّابقُ لِلاّحق من خِبْرة، أو تَجربة، أو لوائحَ، أو طرائقَ في مجالٍ مُعيَّن.

وقد أشار القرآنُ الكريم والسُّنة النَّبويّة إلى أهميّة القضيّة، فذكر الله – تعالى – في كتابه عن نبي الله زكريّا أنَه سأل ربَّه – تعالى– أن يَهبه ولداً يَرث منه العلم والحكمة، فقال: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ من وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾ [مريم : ٥ – ٦]، والمراد بِهَذَا الْإِرْثِ إِرْثُ الْعِلْمِ وَالنُّبُوَّةِ[١].

قال الحافظ ابن كثير– رحمه الله–[٢]: «وجهُ خوفه أنّه خشي أن يتصرَّفوا من بعده في النَّاس تصرُّفاً سيِّئاً، فسأل اللهَ ولداً، يكون نبيّاً من بعده، ليسُوسهم بنُبوَّته وما يوحى إليه، فأُجيب في ذلك، لا أنَّه خشي من وراثتهم له ماله، فإنَّ النَّبيَّ أعظمُ منزلةً وأجلُّ قدراً من أن يشفق على ماله إلى ما هذا حَدُّه: أن يَأنف من وِراثة عصَباته له، ويسأل أن يكون له ولدٌ فيحوز ميراثَه دونهم. هذا وجه.

الثّاني: أنّه لم يُذكَر أنَّه كان ذا مالٍ، بل كان نجَّاراً يأكل من كَسْب يديه، ومثلُ هذا لا يجمع مالاً، ولا سيّما الأنبياء عليهم السَّلام، فإنَّهم كانوا أزهدَ شيءٍ في الدّنيا.

الثّالث: أنه قد ثبت في الصّحيحين[٣] من غير وجهٍ: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نُورث، ما تَركنا فهو صَدقة)».

ومن هذا الباب أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل : ١٦]؛ أي وَرِثَ منه العلمَ والنُّبوَّة، وليس المرادُ منه وراثةَ المال، فقد كان لداود أبناءٌ آخرون غير سليمان، فلا يخصُّ الميراثَ به، لو كان المرادُ به التركة الماليّة، فدلَّ ذلك على أنَّه أراد وراثةَ العلم والنّبوَّة[٤].

وأمَّا في السُّنة النَّبويَّة؛ فمنه ما أخرجه أحمد وأبو داود والتّرمذي والدّارمي وابن ماجه وغيرهم[٥]، من حديث أبي الدَّرداء– رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً ولا دِرْهَماً، ورّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ).

فهذه وِراثةٌ تُعرف من خلال واقع عُلماء هذه الأمّة من الصَّحابة والتّابعين وأتباعهم، وسائر أئمّة الهدى والعلماء إلى يوم الدّين، حيث تعلَّم الجيلُ الأوَّل من النّبي صلى الله عليه وسلم وتربَّوا على يَديه، واستقوا من معين الوَحْيَين، ثمّ أورثوا من بَعدهم جيلاً بعد جيل، وبتَتَابع سلسلة هذه الوِراثة النَّبويّة في الأجيال المتلاحقة حفظ الله هذا الدِّين، وحمى العقيدة، وصار يبعث في الأمَّة رُوحَ الإصلاح ومقاومة كلِّ دَخيل فاسد، فانقطاع هذه السِّلسلةُ يَعني انقطاعَ المددَ الرُّوحيّ والإيماني، والعلميّ والفكريّ لهذه الأمّة، وينتج من ذلك انحطاطُ الأمّة وانهيارُ بنائها، وهذا ما وَقع فعلاً لمّا تخلَّت الأمَّة عن هذا الميراث العظيم، وذهبت تبحث في ركام

الأندلس الخضراء، السعودية، ط١– ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص٢٠.

(١) الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، ط١– ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، (١٤٦/١٨)، وابن تيمية: منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١– ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (٣٢٤/٤).

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، ط٢ – ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م (٢١٢/٥–٢١٣).

(٣) صحيح البخاري (٦٧٣٠)، وصحيح مسلم (١٧٥٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم، (٦٤/٧).

(٥) مسند أحمد (٢١٧١٥)، سنن أبي داود (٣٦٤١)، وجامع الترمذي (٢٦٨٢)، وسنن الدارمي (٣٥٤)، وسنن ابن ماجه (٢٢٣)، وصححه ابن حبان (٨٨)، والحاكم، وحسن حمزة الكناني، وقال الحافظ ابن حجر: (له شواهد يتقوى بها)، انظر: فتح الباري (١٦٠/١)، واللفظ لأبي داود.

الفلسفات الفكريّة الدَّخيلة المخالفة لروح هذا الدّين وفكره وقيمه.

أوّلاً: تأصيل التوريث القيادي في الشريعة الإسلامية:

إنّ من أكبر هموم القائد الموفّق أن يطمئنّ أنَّ مشروعَه لن يموت بعده، فيسعى إلى تهيئة مَن يرثه من بعده، ونجدُ ذلك جليّاً في سيرة الأنبياء والرّسل؛ فهذا أبو الأنبياء إبراهيم- عليه السلام- لما بشّره الله بالإمامة للنّاس، فرح وشكر الله، ولكن طلب من ربّه أن تستمر هذه الإمامة في ذرّيته، فبيّن الله له من المواصفات المطلوبة في الوريث ألا يكون ظالماً، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة : ١٢٤].

قال الإمام ابن كثير- رحمه الله-[١]: «لما جعل الله إبراهيم إماماً، سأل اللهَ أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأُجيب إلى ذلك، وأُخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنهم لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمةً فلا يُقتدى بهم، والدليل على أنه أجيب إلى طلبته قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ...﴾ [الحديد : ٢٦]، فكلّ نبيٍّ أرسله الله، وكلّ كتاب أنزله الله بعد إبراهيم؛ ففي ذريته صلوات الله وسلامه عليه»، فالطلب من نبيّ الله وخليله لربّه كان طلباً مشروعاً، واستُجيب له وبُيّنت له شروطه.

وهذ نبيّ الله زكريا؛ يسأل ربّه أن يرزقه وليّاً يرثه في قيادة أمّته من بعده حتى لا يضيع دين الله من بعده؛ لأنه يخاف أن يضيّع بنو إسرائيل الدّين بعده لما رأى فيهم من شقاوة واستدبار؛ قال تعالى حكايةً عنه- عليه السلام-: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ من وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾ [مريم : ٥ – ٦]، قال الإمام البغوي في تفسير هذه الآيات[٢]: (والمعنى: أنّه خاف تَضييعَ بني عمِّه دينَ الله وتغييرَ أحكامِه، على ما كان شاهَده من بني إسرائيل من تبديل الدِّين وقتل الأنبياء، فسأل ربَّه وليّاً صالحا يأمنه، ويرث نبوَّته وعلمه؛ لئلا يضيّع الدين).

ووقع الإرثُ بين داود وسليمان- عليهما السلام-، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل : ١٦]، قال الطبري[٣]: «﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ﴾ أباه ﴿دَاوُودَ﴾ العلم الذي كان أتاه الله في حياته، والملك الذي كان خصّه به على سائر قومه، فجعله له بعد أبيه داود دون سائر وَلَد أبيه».

يدلّ ذلك كلُّه على أنّ التوريث القيادي أمرٌ مرغوب فيه؛ لفوائده الجمّة، والتي من أجلّها استمرارُ المشروع بعد صاحبه أو أصحابه الذين سهروا عليه.

وإذا كان هؤلاء الأنبياء قد دعوا الله أن يُخلفهم بذريةٍ طيبةٍ تحمل الأمانة بعدهم، فنجد نبيّنا محمّداً صلى الله عليه وسلم كان يُعدّ أمَّةً من القادة يحملون الرِّسالة بعده، فالعلماء هُم ورثته، ولذلك كان جيل الصَّحابة جيلاً مُعَدّاً للقيادة؛ كبيرهم وصغيرهم، فعن النّبيّ- صلى الله عليه وسلم- قال: (عليكم بسنَّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين المهديّين من بعدي؛ عضّوا عليها بالنَّواجذ)[٤]، ففي الحديث إشارة إلى أنّ بعده خلفاء يخلفونه في الأمر، ويحملونه من

(١) تفسير القرآن العظيم، (٤١٠/١).

(٢) البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١- ١٤٢٠هـ، (١٢٦/٣).

(٣) جامع البيان، (٤٣٧/١٩).

(٤) جامع الترمذي (٢٦٧٦)، ومسند أحمد (١٧١٤٢).

بعده، ويسيرون فيه سيرةً حسنةً لا تختلف عن سيرته وسنّته صلى الله عليه وسلم، فليقتدوا بهم؛ فالاقتداء بهم اقتداءٌ به.

ثانياً: كيف يكون التوريث:

إذا رجعنا إلى مواقف الأنبياء، الّذين طلبوا من ربّهم أن يهيِّئ لهم من يَرثهم في قيادة أممهم، نجد أنهم دعوا أيضاً أن يُوجِدَ الله فيهم شروطَ هذه القيادة، أو أنّ اللهَ بيّن لهم هذه الشّروط، وأنّ مَن لا تتوافر فيه لا ينال هذا الميراث، بل نجد في السِّياق القرآني أنّ هؤلاء الورثة كانوا يُدرَّبون على الأمر قبل ذهاب مُورِّثيهم.

فهذا نبيّ الله إبراهيم- عليه السّلام- لما طلب أن تكون النّبوّة والإمامة في ذرّيته بيّن الله له أنّ الأمر كذلك بشرط عدم الظّلم، فالإمامة لا ينالها الظالمون.

ونبيّ الله زكريا- عليه السّلام- لمّا سأل اللهَ أن يهب له وليّاً يرثه طلب من الله قائلاً: ﴿... وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم : ٦]، قال الطبري[1]: «يقول: واجعل يا ربِّ الوليّ الذي تهبه لي مرضيّاً ترضاه أنت، ويرضاه عبادُك ديناً وخُلقاً».

وهذا سليمان قبل أن يرث داود- عليهما السلام- فهَّمه الله طريقةَ الحكم، وأُوتي العلمَ والحكمةَ، وهى من الرّكائز الأساسيّة التي يحتاج إليها الحاكم والموجِّه: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (٧٨) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨ - ٧٩].

أمّا النّبي محمّد- صلى الله عليه وسلم-؛ فسيرتُه مليئةٌ بتعليمه وتدريبه لصحابته؛ ليكونوا قادةً للأمّة من بعده؛ لذلك لمّا التحق بالرفيق الأعلى كان أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وأبو عبيدة- رضي الله عنهم- كلُّهم مهيَّئين للخلافة، كما كان أسامة وطبقته- رضي الله عنهم- مهيَّئين لقيادة الجيوش.. وهكذا.

التوريث القيادي أمرٌ مرغوب فيه؛ لفوائده الجمّة، والتي من أجلِّها استمرارُ المشروع بعد صاحبه

ثالثاً: تجارب في التوريث القياديّ العلمي:

أ - المَنظومة القياديّة في الإمبراطوريّة الفوديّة:

اتخذت خلافةُ سُوكوتو الإسلاميَّة من الخلافة العبَّاسيَّة نموذَجاً لها في الحكم، كما أنها أقامت نظاماً فريداً من نوعه في غرب القارة الإفريقيّة، استقى من كلّ النُّظم الإسلاميّة.

وتمتاز خلافةُ سوكوتو بأنَّ منشئها لم يكن بطلاً ورجلَ سياسة فحسب، بل كان عالماً ورجلاً من كبار المفكِّرين المسلمين في عَصره، وقد غَلب على الشَّيخ عثمان بن فودي- رحمه الله- هذا الاتّجاه، فلم يحفل بالعرش الذي كوَّنه، ولا بالمجد السِّياسيّ الذي أحرزه، بل تَرك هذا لابنه محمَّد بلّو، وأخيه عبد الله، وعكف هو على البحث والدَّرس والتَّدريس.

لم تكد مدينةُ (القَالاوا) عاصمةُ (غوبر) تَسقط في يد الشَّيخ عثمان بن فودي سنةَ ١٨٠٨م حتَّى أعلنَ تَنازلَه عن الحكم، وقَسَّم

(١) جامع البيان، (١٤٧/١٨).

الإمبراطورية بين ابنه وأخيه، وكان عمره آنذاك أربعاً وستين سنة، وعاش بعد ذلك تسعَ سنين، فلو كان الشّيخ عثمان رجلَ سياسةٍ لما تخلّى عن الحكم؛ بل لاستمرَّ فيه ليتمكَّن من تنفيذ مشروعاته، وحتى إذا لم تكن له مشروعات؛ فإنه لا يخلو من أن تكون له مطامع تَوسُّعيَّة، ولاستطاع أن يوسِّع نطاق الإمبراطورية بالهجوم على (برنو) مثلاً، ولكنّه لم يفعل، ويدلُّ موقفُه على أنَّه إنما تنازل عن الحكم في ذلك الوقت لأنَّه شَعَر بأنَّ دَوْره... قد انتهى، وأنَّ دَوْر رجل السِّياسة قد أتى، ولذلك أفسح أمامه الطَّريق[1].

قام الشَّيخ عثمان- رحمه الله- بتقسيم إمبراطوريّته بين ابنه محمّد بلو، وبين أخيه عبدالله بن فوديو، في سنة ١٨١٢م، فأسند قِسمها الشّرقيَّ إلى ابنه محمّد بن بلّو ليقوم بإدارته، وقِسْمَها الغربيَّ إلى أخيه عبد الله لهذا الغَرض. وكان القسم الشّرقي يضمُّ مقاطعات: زنفرا، وغوبر، وكانو، وكشنه، ودَوْرَا، وزاريا، ويضمّ كذلك من المقاطعات التي استولت عليها الخلافة من مملكة بَرنو، وهي: بَوْشي، وأَدَمَاوَا وأعمالَهما. وأمَّا القسم الغربيُّ، فيشمل مملكة كَبي، وبَرغُو، وجميعَ ممالك إلُورن ونُوفِي.

ويُعدَّ محمَّد بلّو أعظمَ أمراء المؤمنين وأشجعَهم وأبعدَهم نظراً، وقد أبدى قُدرة فائقةً في تنظيم إدارة مملكته الواسعة، وبَسْط الأمن والعدالة، وشجَّع النَّاس في طلب العلم وعلى الأخصّ أقاربه.

وكان يقول: «إنّ أهل بلاد الحوصَا يضلِّلُون أبناءَنَا؛ إذْ يقولون لهم: إنَّكم من بيت الأولياء وَرثتُم العلمَ والحكمَة، بذلك يثبِّطونهم عن طلب العلم بهذا الكَذب والخطأ، فالعلم لا يتحصَّل عليه إلا بالتعلّم دون الوِراثة».

أثر التّوريث في مَمالك إفريقيا على التّوريث القياديّ الدّينيّ والعلمي:

مما تجد الإشارةُ إليه: أنَّ الشَّيخ عثمان بن فودي- رحمه الله- الذي أسند شؤون مملكته الدعوية والسياسية والإدارية إلى ابنه وأخيه، لم يكن اختياره لهما لمجرّد كونهما لَصيقَيْن به من جهة النّسب، وإنما كان ذلك أيضاً لكونهما أهلاً لقيادة الأمَّة؛ فقد أصقلتهما التّربية الإسلاميّة، ونالاَ من العلوم الشَّرعيّة ما كان كافياً لتأهيلهما لهذا المنصب وغيره.

فقد كان أخُوه عبدالله بن فودي- رحمه الله- عالماً من الطِّراز الأوّل في عصره، بل يُعدّ أحد عُلماء هذه الأمّة الإسلامية، ضليعاً بالمعارف الإسلامية والفنون العربية، ومَن طالع مؤلَّفاته سلَّم له بذلك، بل أعدُّه (أنا) - على الأقلّ من خلال النَّظر في مؤلَّفاته ومنظوماته العلميَّة - أعلمَ بمراحل من أخيه الأكبر الشّيخ عثمان بن فودي. ثمّ إنّه قد لازم أخَاه وتربَّى على يَدَيه، وشاركه في الجهاد، وأبلى فيه بلاءً حسناً، وكان عالماً بما تتطلَّبه السِّياسةُ الشَّرعية من حِكمةٍ وحُنكةٍ وتجربة، فاختيارُ مثله وإسنادُ الأمر إليه اختيارٌ موفَّق وإسنادٌ للأمر إلى أهله.

وكذلك الشَّيخ محمّد بن بلّو بن الشّيخ عثمان، كان اختياره في محلّه، يُنظر إليه من جهة كونه عالماً شرعيّاً، وقائداً ميدانيّاً ومحارباً شُجاعاً، أخذ من علم أبيه وعمِّه شيئاً كثيراً، وتربَّى عندهما، واستلهم منهما الرُّوح القياديّة، والتّضحية بالغالي والنّفيس في سبيل المبادئ العادلة، فكان اختيارُ والده إيَّاه لمنصبه القيادي يُعدّ أحدَ مُوافقات الشّيخ وحنكته السياسية، التي حافظ بها- بعد توفيق الله تعالى- على تماسك الدّولة واستمرارها.

(١) أحمد، محمد لواء الدين: الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، دار الكتب العلمية، (٢٠٠٩م) لبنان، ص (١٣٦-١٣٧).

فالملحظُ الشَّـــرعيّ العلمـــيّ قد رُوعي في اختيارهما ليكونـــا قِياديَّيْن رئيسَـــيْن في هذه المملكة، فالتَّوريث القياديّ في حقّهما بدأ علميّاً قبل أن يكون سياسيّاً.

فقد ورث الشّيخ نفسُه هذه الرّوح التّجديديَّة من شـــيخه جبريل بن عمر الأَغْدَسي، الذي كان قد (بَلغ الغاية في الاشـــتغال بالكتاب والســـنّة، وحضّ النَّاس عليهما)[1]، وتأثّر الشّـــيخ عثمان جِدّاً بشـــيخِه هذا الّذي قد لازَمَه مدَّةً في بلاد (آهير)، واستفاد من منهجَه في الدَّعوة والتّغيير.

ويكفـــي لتصوير هذا التّأثّـــر الإيجابيّ قولُ الشّـــيخ عثمان بن فـــودي في شـــيخه جبريل شعراً[2]:

إنْ قِيلَ فِيَّ بِحُسْنِ الظَّنِّ مَا قِيلا
فَمَوْجَةٌ أَنا مِن أَمْـواجِ جِبريلا

فهذه الموجَةُ الّتي حظي بها الشّـــيخ عثمانُ من بحر شيخه اللجِّي هي التي حوَّلها وورَّثها مَن حَوله مِن تلاميـــذه، فَرَبَّاهم على العلم والإيمان وحُبِّ الإصلاح؛ ومن بينهم أخوه وابنُه، وأصحاب الألوية من أمرائه على الممالك الّتي اســـتولى عليهـــا، وقد عَبَّر الشَّـــيخ محمّـــد بلُّو عن هذا التّوريث العلميّ الفكـــري، حيث وصف ملازمةَ الشَّـــيخ عبد الله لأخيه عثمان- رحمهما الله-، فقال[3]: «رَمى بســـهام في كلِّ فنٍّ وأصاب، وهو العَجب العجاب، صَحبَ الشَّيخَ مِن صغره، وقرأ القرآنَ وتعلَّم العلم منه، وأخذ عن الشَّيخ جبريل، والشَّـــيخ أحمد غار، وغيرِهم.. ووازَر الشَّـــيخَ

(١) ابن فودي، محمد بلو بن عثمان: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، ط. محمد طن أغي، بلا تاريخ، ص (٥٤).

(٢) ابن فودي، محمد بلو بن عثمان، المصدر السابق، ص (٥٥).

(٣) ابن فودي، محمد بلو بن عثمان، المصدر السابق، ص (٢١٢).

وخَـدم له، وكَفَـاه المهمَّات مـن أمره، وجاهد في الله، وقام بأموالـه، لا تأخذه في الله لومة لائم، وسار سِيرةً حسنة، ووصل الأرحام، وشفَى الأسـقام، فالله يجزيه عن الإسلام خيراً، وكفاه من كلِّ شرٍّ وضَير».

ثـمَّ وصف ملازمتَه هو أيضاً لأبيه الشّـيخ عثمان، وما وَرِث منه من العلم، والتربية، والقدوة الحسـنة، فقـال[1]: «كُنت منذ نشـأتُ وقرأت القرآن، وتعلَّمت العلمَ، لازمت الشَّـيخ، أتصفَّح أحوالَه، وأسـتمع إلى مقاله، وأنـا غلامٌ حَتىَّ حصل لي من بركة الشَّـيخ ما سار به الركبان، وحدّث به السُّـمَّار في العمران...»، إلى آخر ما قال عن نفسه رحمه الله.

والجديـر بالذّكر هُنا: أنّـه قد رُوعي أيضاً في تعيين المناصـب الدّينيّة والقضائيّة التّقدّم العلميّ والمعرفي، مع الملازمة والجهاد.

وإن كان يقـال: إنَّ عدداً ممن تـمّ تعيينُهم للمناصب القضائية كان ممن لهم علاقةُ النَّسَب، ووشائج القربى للشّيخ عثمان، من مثل القاضي محمّد سمبو الذي كان ابنَ عمِّ الشّيخ، وقد عُيّن لمنصـب الإمام الأكبر، ورئيـسَ القضاة، وكان كبيرَ قضاة قريةِ (سِـيفَاوا) هـو أبو بكر رامي، وهو أيضاً من أقارب الشّيخ.

لكن هناك غيرُ واحـدٍ ممن عُيِّن لمثل هذا المنصب نظراً لأهليَّته وكفاءته العلميّة فحَسْب، منهـم القاضي بِيعَالي الّذي صار رئيسَ القضاة (١٨٣٧م-١٨٤٢م)، والقَاضـي محمّد بن محمد بَنْدَوُوا الذي هو مـن عائلةٍ علميَّة كبيرة، وليس له علاقة نسب بالشيخ عثمان، وإنّما كان الشّيخ عثمـان تلميذاً لوالده، وقـد وَازَر أخُوه الأصغر السُّـلطانَ محمّد بلو، ومنهم القاضي سمبو بن غَبَنْدَا الذي كان من نَسل أحد العلماء الكبار.

وهناك قضاةٌ آخرون لا يَنتمون إلى الشّـيخ من جهة النّسب، وإنما من جهة العلم والمعرفة، ومنهـم مَن كانوا من مشـايخ محمّـد بلو، مثل محمّد بن أَغَاغي، وأحمد، والحسـن بن أحمد، رحمهم الله جميعاً[2].

ونجـد هذه الرعاية وتلـك العناية في بقية المناصب التي تُسند إلى الكفاءات والأهليّة، ولا سيّما المناصب الدينيّة والعلميّة.

ب - نمـوذجٌ للتوريث القيـاديّ العلميّ في العصر الحديث:

وأمّـا إذا عدنا إلى العصـر الحديث؛ فإنّنا نرى مثل هذا التّوريث القيـاديّ العلميّ مُتمثِّلا في مسـيرة الدَّعوة الإصلاحيّة التي أسّسـها فضيلة الشّـيخ أبو بكر محمـود جومي- رحمه الله تعالى-؛ فقد كان الشّيخ جومي يُعدّ- بحقٍّ- رائداً من روَّاد المدرسـة السَّلفية في نيجيريا، وامتـداداً لدعوة الإصلاح الّتي قام بها الشّـيخ عثمان بن فودي منذ أكثر من قرنَيْن.

برز الشّـيخ أبـو بكر محمـود جومي في النّصف الثّاني من القرن العشرين ليجدِّد معالم هذه الدَّعـوة الإصلاحيّة؛ فحارب الشِّـركيَّات والخرافات، ونَابذ البـدع والخُزَعْبَلات، وقاوَم التَّيَّارَ الصُّوفي الطَّاغي على السّاحة الإسلاميّة آنذاك، وأَبلى في ذلك بلاءً حسناً.

اتَّخذ الشَّـيخ جومي- رحمـه الله تعالى- أسـلوبَ الدَّعوة والتَّعليم والتَّأليف طريقةً لنشر دعوتـه، وبـثِّ آراءَه الإصلاحيَّة، ومـن أوائل مؤلَّفاته في هذا رسـالته: (العقيدةُ الصَّحيحة بموافقة الشَّـريعة)، التي وضعهـا لبيان بعض المزالـق والأخطاء الكبيـرة الوَاقعة في تعاليم

(١) ابن فودي، محمد بلو بن عثمان، المصدر السابق، ص (٢١٢).

(٢) Last, Murray, The Sokoto Caliphate, Longman, London, 1977, p.49.

الطّرق الصوفيـــة ومعتقداتهـــا، ورَدَّ كثيراً من الأباطيل التي يمارســـها أتباعها، وتصدَّى للردّ عليه غيرُ واحدٍ من علماء الصُّوفيَّة ولم يُفلِحوا.

وأكثر الوســـائل تأثيراً في دعوة الشّيخ أبو بكر محمـــود جومي- رحمه الله- هـــو التّعليم العام الّذي كان يقوم به في مســـجد السّـــلطان بلّو في مدينة كدونا، يحضرها أتباعُه وتلاميذُه والمعجبَـــون به، وكانت دورسُـــه تُبثّ في إذاعة كدونا الفيدراليّة، ويتلقَّفها المستمعون في شتّى الأماكن والبقاع في نيجيريـــا بإعجابٍ ورضًى، حتّى كثر أتباعُه والمعجَبون بآرائه الإصلاحيّة، وكثر كذلك مناوِئُوه وشـــانِئوه، وازدادت إذايتُهم للشَّيخ وأتباعه، واضطهدوهم غايةَ الاضطهاد، وأصبـــح المؤمنـــون بدعوتـــه والمقبلُون على مواعظه وتعليمه يزدادون كثرةً يَوماً بعد يَوم.

وفي أثنـــاء ذلك؛ بَرزَت شـــخصيَّةُ شـــابٍّ متحمِّس، تأثَّر بالشَّيخ، وســـَرت إليه رُوح دعوة الإصـــلاح التي كان يقوم بها الشّـــيخ، كما تأثّر بدروسه الّتي يلقيها في بيته وفي مسجده، وكان يحضرها هذا الشَّـــاب كغيره من المحبِّين لتلك الدُّروس، واسمُه إسماعيل إدريس زكريا- رحمه الله-، كان جُنديّاً يعمل في السِّـــلك العسكري، وخريجَ مدرســـة العلـــوم العربيَّـــة بكانو، وهي المدرســـةُ التي تَخَرَّج فيها الشّـــيخ نفسُه أيَّام دراسته في كانو.

عَرف هذا الشّـــابُ الشَّـــيخَ جومي، وعَرف دعوتَه، وانضمَّ إلى تلاميذه، وما مضى زمنٌ حتى أصبح هذا الشَّـــاب أحدَ دعائم دعوة الشّيخ في حياته، ووريثَ قِيادة دعوة الإصلاح بعد وَفاته، لقد أضاف بروزُ شخصيَّة هذا الشّاب المتوقِّد ذكاء بُعْداً جديداً لدعوة الشّـــيخ جومي، حيث أصبح يَصيح بهـــا بصوته الْمُجَلْجِل وَســـط الجماهير النَّاقمـــة، لا يخاف في الله لومة لائم، ويَلقى من أجل ذلك صُنوفاً من الأذى والاضطهاد.

قيادة العمل الإسلاميّ والمسيرة الدعويّة الإصلاحيّة في غرب إفريقيا تواجه تحدّيات عديدة، تُنذر- إن لم تُتدارك- بفراغٍ علميٍّ وفكريٍّ

وســـعى إلى إيجاد وسيلة أخرى لنشر دعوة شيخه بين الأمَّة، فأسَّس جماعة (إزالةَ البدعة وإقامة السنّة) عام ١٩٧٨م، وانضوى تحت لوائها عددٌ من الدّعـــاة، صاروا يخرجون إلى شـــتَّى أنحاء نيجيريا للدّعوة إلى التّوحيد، ونَبْذ الشِّرك والبـــدع والخرافات والعوائـــد الذميمة، ونالهم نصيبَهم من الأذى في سبيل ذلك، حتَّى كتب اللهُ لهم النَّصر، وكثر أتباعُ هذه الدّعوة، وانتشـــرت في جميع البلاد.

ويمكننا القول: إنَّ الشَّـــيخ إسماعيل إدريس كان خِرِّيج دعوة الشّيخ جومي، ووريثَه في حمل الدّعـــوة الإصلاحيّـــة في حياة الشّـــيخ وبعده، وســـببُ هذه الوراثة لم يكن ســـوى التّلقِّي من الشَّـــيخ مباشرةً، والتَّتلمُذ عليه وملازمته، وليس بَين الشـــيخ وبينه رابطة نسب، بل ليس بينهما رابطـــةُ البلد أو النّشـــأة، فالرَّابطة التي ربطت بينهما وسبَّبت هذه الوراثة هي العلم والملازمة.

وكان ممن ورث دعوة الشَّيخ جومي، وعمل على نشـــرها بين الأمَّة في حياة الشّـــيخ وبعد وفاته، الشَّـــيخَ «لَوَنْ أبُو بكر»، وهو وإن كان يُعدّ من الجيل الّذي ينتمي إليه الشّيخ جومي، ويُعدّ من أقران الشّـــيخ من حيث السِّـــنّ، إلا أنّه يَعدّ نفسَـــه من تلامذة الشّيخ الذين لازموه، وأخذوا عنه الكثير من علمه وهديه وسمته.

كان الشَّـــيخ «لَوَنْ أبو بكر» شخصيةً معروفةً في أوســـاط المجتمع؛ فدرُوسُـــه الأســـبوعيّة في الأحاديـــث النّبويّة تُبثّ عبـــر إذاعة كَادونا الفيدراليّة، ويتلقّفها المســـتمعون بشَغف بالغ، واشـــتُهر الشَّـــيخ من خلالها بصوتـــه الرَّخيم، وتعبيره الهادئ، وعباراته اللّطيفة الّتي تســـري إلى قلوب المستمعين إليه، كَسَريان الماء البارد في بطن ظمآن، ممّا كان له الأثرُ البالغ في نشر السّـــنن النبويّة، وتحبيب أحاديث رســـول الله- صلى الله عليه وسلم- إلى القلوب.

وقد آلت إلى الشّـــيخ «لَون أبـــو بكر» وراثَة حَلَقـــات «أبو بكر جومي» العلميّـــة بعد رحيله، فخَلفه في دروس التفســـير والحديث وغيرهما في مســـجد الســـلطان بلو، ولم تَكن تربط بينه وبين الشـــيخ آصرةُ نسبٍ أو قرابة إلا الملازمة والتَّلقِّي والأُسوة، وهي أقوى الروابط والأسباب في التّوريث القياديّ العلمي.

رابعاً: التّحديّات القياديّة في غرب إفريقيا:

إنّ قيادة العمل الإسلاميّ والمسيرة الدعويّة الإصلاحيّة فـــي غرب إفريقيا تواجـــه تحديّات عديدة، تنذر- إن لم تُتدارك- بفراغ علميٍّ وفكريٍّ ودعويٍّ كبير في مســـتقبل الدعوة والعلم في تلك البقاع من العالم، وأبرزُ هذه التحديات ما يأتي:

١) قلّة الوعي بأهميّة التّوريث القيادي:

يُعاني كثيرٌ من العلماء والدّعاة من قلّة الوعي بأهميّة الإعـــداد العلميّ والمعرفـــيّ والقياديّ لنوابـــغ تلاميذهـــم الذين إليهم سَـــتؤُول قِيادة المسيرة الدّعوية بَعد رحيل قادتها، فأصبحوا لا يُعيرون هذا الجانب كبيرَ اهتماماتهم، ولا يُولونه عنايتَهم التَّامّة، فينشغلون بأمور العامّة، وتَطغى على جهودهم ونشاطاتهم، ولا يُعنون عنايةً كبيرةً بحلقات العلم الّتي تُخـــرِّج طلبةَ العلم النَّابهين، في فنون المعرفة وأصول العلم وفروعه، فصار الإخـــلال بهذا الجانب الكبير يُنذر بتَرك ثغرات في بناء الدّعوة، تظلّ ردحاً طويلاً من الزَّمن دون أن تجد مَن يسدّها ويملأ فراغَها.

٢) ضعفُ الإمكانيّات لدى كثيرٍ من العلماء والدّعاة:

صَـــرف كثيرٌ مـــن العلمـــاء وقـــادةُ العمل الإســـلاميّ في غرب إفريقيا جـــلّ أوقاتهم إلى البحث عن لقمـــة العيش لهـــم ولعوائلهم، فلا يجدون فراغاً كافياً مـــن الوقت للعناية بدروس الطُّـــلاب الخاصّـــة، وإعدادهم إعـــداداً علميّاً وفكريّاً وقياديّاً.

وقـــد أضحت الحيـــاةُ في العصـــر الحاضر تختلـــف عن حياة العصور السّـــالفة؛ فما كان من أمور المعيشـــة من جنس الحاجيّات؛ أصبح اليومَ بســـبب التّطور المذهل للحياة البّشريّة من جنس الضَّروريّات.. وهكذا، ومع ذلك كلّه فقد كان كثيرٌ من العلماء في عهد السّـــلف يجـــدون مَن يكفلون لهم ولعائلاتهم الحيـــاة الكريمة؛ ليتفرغوا للتّعليم والتّأليف، وتربيـــة الأمّة، قال موســـى بن حبان: عُوتِبَ ابْنُ المُبَارَك فيما يُفَرِّقُ مِنَ المَالِ فِي البلدان دون بلـــده، فقال: «إِنِّي أَعْرِفُ مَكَانَ قَوْمٍ لَهُم فَضْلٌ وَصِـــدْقٌ، طَلَبُوا الحَدِيْثَ، فَأَحْسَـــنُوا طَلَبَهُ لِحَاجَةِ النَّـــاسِ إِلَيْهِم، احْتَاجُوا، فَإِنْ تَرَكْنَاهُم ضَاعَ عِلْمُهُم، وَإِنْ أَعَنَّاهُـــم بَثُّوا العِلْمَ لأُمَّةِ مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، لاَ أَعْلَمُ بَعْدَ النُّبُوَّةِ أَفْضَلَ مِنْ بَثِّ العِلْمِ»[1].

وكان- رحمه الله- يتّجـــر في البَزّ، ويقول: «لولا خمســـةٌ ما اتَّجرتُ، فقيل له: يا أبا محمّد مَن الخمسة؟ فقال: سفيان الثّوري، وسفيان بن عُيينة، والفُضيل بن عياض، ومحمّد بن السَمَّاك، وابـــنُ عليّة»، وكان يخرج فيتّجر إلى خراســـان،

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الفكر – بيروت، (١٦٠/١٠).

فكلّما ربح شـــيئاً أخذ قوت عياله ونفقة الحجّ، والباقي يصلُ به إخوانَه الخمسة[١].

وكانَ اللَّيْثُ بنُ سَعْد يَصِلُ مَالكاً بمائَة دِيْنَار في السَّـــنَة[٢]، وكَتَبَ مَالكٌ إلَى اللَّيْث: «إنِّيْ أُرِيْدُ أَنْ أُدخِلَ بِنْتِـــي عَلَى زَوْجِهَا، فَأُحِبُّ أَنْ تَبْعَثَ لِي بِشَـــيْءٍ مِنْ عُصْفُر»، فَبَعَثَ إليـــه بثَلاَثِيْنَ حِمْلاً عُصْفُراً، فَبَاعَ مِنْهُ بِخَمْسمائَةِ دِيْنَارٍ، وَبَقِيَ عِنْدَهُ فَضْلَة[٣].

وأَعْطَى اللَّيْثُ ابْنَ لَهِيْعَةَ أَلْفَ دِيْنَار، وَأَعْطَى مَالِـــكاً أَلْفَ دِيْنَـــار، وَأَعْطَى مَنْصُـــوْرَ بنَ عَمَّار الوَاعِظَ أَلْفَ دِيْنَـــارٍ، وَجَارِيَةً تَسْـــوَى ثَلاَثمائَةِ دِيْنَارٍ[٤].

٣) ضعف الهمّة وسيطرة الخمول والكسل على كثيرٍ من طلبة العلم:

قـــد يكون العالـــم مجدّاً في عملـــه، مهتمَّاً بتربية مَن معه من الطّلاب، إلا أنّ الله لم يُقَيِّض له تلاميذ يقومون بعلمه، ويهتمّون بتعلّمه ونشره

(١) المصدر السابق، (٦/٢٣٥).

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، (٨/١٤٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٧، ٨)، وفيات الأعيان (٤/١٣٠)، حلية الأولياء (٧/٣١٩).

(٤) تاريخ بغداد، (١٣/٨).

اهتمامَ شيخهم، كما قال الشافعي- رحمه الله- قديماً في شأن اللّيث بن سعد: «اللَّيْثُ أَفْقَهُ مِنْ مَالِكٍ إِلاَّ أَنَّ أَصْحَابَه لَمْ يَقُوْمُوا بِه»[1].

وقد يعود سبب هذا الفُتور في بعض الطَّلبة، مع حبّهم للعلم وشغفهم به، إلى انشغالهم بطلب ما يسدّون به حاجتَهم اليوميّة، وحاجةَ عوائلهم الضّروريّة، وليس لشيخهم ما يمدّهم به من مَعونة ماديّة تخفّف عنهم من قَسوة الحياة، فتمنعُ أحدَهم حاجتُه الإنسانيّة من ملازمة شيخه والأخذ عنه، وقد كان قديماً يتكفّل بعض العلماء بنفقات تلاميذهم ليفرِّغوهم للعلم والتّربية، فقد قال زياد بن سعد يوماً لشيخه الزهري: «إنّ حديثك لَيُعجبني، ولكن ليست معي نفقة فأتّبعك. فقال له الزهري: اتّبعني أحدِّثْكَ وأَنْفِقْ عليك»[2].

وكان عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثّقفي تبلغ غَلّتُه في كلّ سنة ما بين أربعين ألفاً إلى خمسين ألفاً، فكان إذا أتى عليه السّنة لم يُبق منه شيئاً، كان يُنفقها على أصحاب الحديث[3].

٤) قلّة الاستفادة من الدّعاة والعلماء:

ومن التّحديّات القياديّة القائمة: قلّة الاستفادة من الدُّعاة والصّالحين والعلماء؛ إذْ إنّ جمهرةً كبيرةً من الدّعاة والصّالحين والعلماء يُغادرون هذه الحياة دون أن تَستفيد منهم الأجيال بوراثة مفيدة قائمة على أصولٍ علميَّة واضحة، ولذلك يَفقد العالمُ الإسلاميّ بهذا كنزاً ثميناً لا يعوّض غالباً إلاّ أن يشاء الله تعالى، فلو كانت هناك مؤسَّسات مهمّتها استقاءُ ما عند أولئك الدّعاة والعلماء والصّالحين، وتتبُّع أوضاعهم، وتَسقُّط أخبارهم، وتسجيل المهمّ من خبرتهم وأحوالهم؛ لكان ذلك أمراً حسناً يدلّ على عناية الأمّة بالخيرة من أبنائها والعظماء منهم[4].

٥) التّوريث القياديّ باعتبار آصرة النّسب:

ومن التحديات القيادية أيضاً: تَسنُّم مركزِ القيادة الدينيّة أو العلميّة عن طريق التّوريث الأُسري، فكلّما مات عالمٌ أو رَحَل داعيةٌ أقيم واحدٌ من أبنائه أو أحد أقاربه مقامَه، ولو كان غيرَ كفؤٍ وغير مُؤهّل علميّاً أو إداريّاً لتلك القيادة، فيؤدّي هذا التّوريث إلى تقديم الجهّال على العلماء، وقد عدّ الشاطبيّ هذا الصّنيع من موارد البدع العاديّة، لا سيما عندما يؤدّي الحال إلى تولية الجاهل على النّاس[5].

لكن من الجدير بالذّكر: أنّ هذه الظّاهرة لم تكن إلى الآن منتشرة إلا بين أصحاب الطّرق الصوفيّة، فكثيراً ما يقوم الابنُ مقام أبيه في الزّعامة الدينيّة بعد رحيل أبيه، مع أنه قد يوجد من بين تلاميذ أبيه من هو أجدرُ بتلك الزَّعامة منه، من حيث العلمُ والسّنّ، والملازمة والتّجربة، لكن لا يُولَّى تلك الزّعامة، ولا تُسند إليه تلك القيادة، وإنما تُسند إلى الابن الذي قد يكون غِرّاً لا يعلم من العلم شيئاً ذَا بال، وهذه الآفة لم تَستفحل بين المنتسبين إلى السنّة الدّاعين إلى منهج السلف الذي يقوم على تقديم المتقدّم وتأخير المتأخّر، وأنّ الزَّعامة العلميّة والدينية لا ينبغي أن تَنبني على آصرة النّسب والدّم، فهذا من نعمة الله- تعالى- على هذه الدّعوة السّلفيّة، ومن بركة الالتزام بمنهج السّلف واتّباعه.

---

(١) سير أعلام النبلاء، (١٥٦/٨).

(٢) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، ط١- ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (٣٧٩/٥٥).

(٣) تاريخ بغداد، (١١/١٩-٢٠)، وانظر: المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٥٠٧/١٨).

(٤) التوريث الدعوي، مرجع سابق، ص (١٤-١٥).

(٥) الشاطبي: الاعتصام، دار ابن عفان، السعودية، ط١- ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (٥٧١/٢-٥٧٢).

٦) انتشارُ التّعالم وبروزُ المتعالمين:

مـــن التحديات القياديّة القائمة: انتشـــارُ التّعالم، واستفحالُ أمر المتعالمين في السّاحة العلميّـــة والدّعويّة، الذين ملَؤوهـــا بالصّياح والعويل، وأوجدت لهم وسائلُ الإعلام التّجاريّة وغير التجارية منابرَ يرفعـــون منها عقيرتَهم بالجهل المطبَق، وتُبرزهم على أنّهم قادةُ العلم الشّرعي، ونوابغُ الفكر الإسلامي.

وتَعمـــل بعض المؤسّســـات الدّعوية التي تفتقد ضوابـــطَ علميّةً صحيحـــةً، ومقاييسَ شرعيَّةً متّزنة، في السِّياق نفسه، فيطغى صوتُ هؤلاء المتعالمين على أصوات العلماء العامِلين المتمكِّنيـــن من ناصيـــة العلـــوم والمعارف، فيتخذ النّاسُ المشـــاهيرَ الجهّالَ قدوةً وقادةً، وينصّبونهم مُفتين يفتونهم بغير علم، فيَضلّون ويُضلّون؛ كما أخبر بذلك المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة:

هذه الأمـــور تمثّل أبـــرز التّحديات التي تواجـــه التّوريث القياديّ في غـــرب إفريقيا، وتحتـــاج إلـــى وقْفة جـــادَّة من المؤسّســـات الدَّعوية الكبيرة، ومن أصحاب النّفوذ والقرار، ومن أغنياء المسلمين لمواجهتها والعمل على إزالتها أو تقليلها؛ فقد علّق شـــيخنا الأســـتاذ الدّكتور محمّد بن مطر الزَّهراني- رحمه الله- على موقف الإمام ابن المبارك المذكور سابقاً بقوله: «إنّ أعداداً كثيرة من خريجي الجامعات العربية والإســـلامية من أبناء المســـلمين في إفريقيا وآســـيا بحاجةٍ ملحّة إلـــى مَن ينفق عليهم؛ ليتفرغوا للدعوة إلى الله ونشر العقيدة الصّحيحة بين المســـلمين وغيرهم، في تلك الديار المقفرة من الدعاة إلا من النزر اليسير، إنهم بحاجةٍ إلى عشـــراتٍ من أمثال عبد الله بن المبارك ليتفقدوا أحوالهم، ويعينوهم على بثّ العلم لأمّة محمّد- صلى الله عليه وسلم-؛ لشـــدّة حاجة الأمّة إلى علمهم، لا سيما وهي تصارع الشّـــرك والخرافة والتَّنصير والمبادئ الهدامة، من علمانيَّة وقاديَانيَّةٍ وبهائيةٍ ورافضةٍ وباطنيّة، وغيرها»[1].

فلمواجهة هذا التّحدِّي لا بدَّ للمؤسّســـات الكبيـــرة أن تَعي أهميَّة هـــذا الدَّوْر، وأن تهتمّ بالعلماء العامليـــن والدّعـــاة البازرين ضِمنَ برامجها العمليّة، وتخفّف عنهم بعض الأعباء المعيشيّة، وتوفِّر لهم جوّاً ملائماً، كي يتفرّغوا لتربية القيادات النّاهضة، وإلاّ ســـيبقى رَحيلُ كلّ عالم وكلّ داعيةٍ يَترك مَكاناً شاغراً لا يجد من يملؤُه ممن يأتي بعده.

كما يجـــب على العلماء أنفسِـــهم أن يَعُوا دَوْرهـــم في تربيـــة الأمّة، وإعداد النّاشـــئة، ويخوضوا معركة البناء والتّوجيه لتلك الناشئة الّتي ســـتتولَّى القيادة العلميّـــة والدّعوية من بعدهم، وبهذا يمكـــن أن تَتكامل عمليّةُ البناء، ويتحقَّـــقَ للأمّـــة طموحُها، ويكون للإســـلام مســـتقبَلٌ باهرٌ على هذه الأرض، يُبشِّر بعودة الخلافـــة فيها على منهاج النّبـــوّة مرّةً أخرى، ﴿وَمَـــا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّـــهِ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال : ١٠] ■

(١) الزهراني، محمد بن مطر: من أعلام السنّة والجماعة: عبدالله بن المبارك، مكتبة الصديق، السعودية، ط١- ١٤١١هـ، ص (٣٢-٣٣).

حملة قبائل تافيلالت المغربية على القوات الفرنسية الاستعمارية

في تومبوكتو خلال عامي 1904م/1905م

د. محمد تلوزت بن علا
باحث في التاريخ المعاصر – المغرب

نَجَم عن الاحتلال الفرنسيّ للجزائر ردودُ فعلٍ قوية في المغرب، سواء لدى الجهاز المخزنيّ المغربيّ أو لدى السكان، تمحورت كلها حول مناصرة الأهالي في هذا القُطْر، ودعم المقاومة الشعبية، وانتصبت القبائل المغربية، في التخوم الشرقية والجنوب الشرقية، ضدّ التسرّب الاستعماريّ الفرنسي، ومن أهمّ هذه القبائل قبائل «تافيلالت»، وتحديداً: قبيلة «ذوي منيع» و قبيلة «أولاد جرير»، حيث دخلتَا في مناوشات مع القوات الفرنسية بعد احتلالها لوهران وشرعت في التوسّع إلى الواحات الشرقية، مثل: توات وتيديكلت، ثمّ سيطرت على تومبوكتو، أي المجال الطبيعي لتنقل هذه القبائل.

بدأت المناوشات عفوية منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، فكانت مقاومة «بوعمامة»، ثمّ توسّعت مع مقاومة «ذوي منيع» و «أولاد جرير»، الذين بدؤوا يُغيرون على القوات الفرنسية أينما وُجدت حتى في السودان الغربي، وخلال عامَي ١٩٠٤م/١٩٠٥م نظّم «ذوي منيع» و «أولاد جرير» حملةً على القوات الفرنسية في تومبوكتو لمباغتتها والنيل منها.

فمَن هم «ذوي منيع» و «أولاد جرير»؟ ومن تزعّم هذه الحملة؟ وما النتائج التي ترتبت عليها؟

التعريف بقبيلتَي ذوي منيع و أولاد جرير:

تستوطن قبائل أولاد جرير وذوي منيع[١] مجالاً شاسعاً مشتركاً متجاوراً، فقبيلة ذوي منيع من أهمّ قبائل شرق المغرب وجنوب شرقه، وهي قبيلة عظيمة، ولقبها يعبّر عنها، حيث تحمل اسمَيْن: «زكدو» و «ذوي منيع»، وهما اسمان مرادفان للقوة والعدد الكثير، فذوي منيع مصطلح يعبّر عن نفسه، ويعني: القبيلة المنيعة الحصينة المدافعة، أما «زكدو»: فهو لفظٌ مشتقٌّ من زغد، ونزغد وَزَغَدَ السِّقَاءَ: عصَرَهُ حتى يُخْرِجَ الزَّبَدَ من فمه وقد ضاقَ به، وتُنطق في الصحراء: نزكد، ومعناها: الكثرة ككثرة النمل[٢].

يمتدّ موطن ذوي منيع، في الفترة المدروسة، بين الحدود المغربية الجزائرية الحالية، من منطقة تافيلالت إلى بفكيك، وسمّت مجالها الترابي الذي تستوطنه: «بلاد الموكحلا»؛ أي بلاد البندقية، وهي قبيلة شبه رحّل، تتنقل بين أعالي واد كير تارة، ثم سافلته تارةً أخرى، ويضمّ: فكيك وتوات وكورارة وبني مزاب وتافيلالت، بحثاً عن المراعي. وتنظّم قوافل سنوية للتجارة، تنطلق من تافيلالت إلى مشارف تلمسان لبيع سلعها، ويُكري بعض أفرادها بعيرهم لأصحاب القوافل[٣].

ويرتبط ذوي منيع بعلاقات تجارية مع أهالي تافيلالت وفكيك والقبائل المجاورة، تبيع لها الشعير والجلود التي تأتي بها من تافيلالت، وتقتني منها حاجاتها من التمر، وتصعد شمالاً إلى مشارف وهران وتلمسان، وأهمّ مراكزها

---

(١) De La Marinière et N. Lacroix, 1896, «Document pour servir à l'étude du Nord Ouest Africain». Gouvernement Générale d'Algérie, Service des Affaires Indigènes.2, p.544 à 695.

(٢) Le lieutenant Colonel Dumas , 1945 Le Sahara Algérien», Paris, p.270.

(٣) De La Martinère et N. Lacroix, 1896, «Document pour servir à l'étude du Nord Ouest Africain». Gouvernement General de l'Algérie, T2, Imprimerie L.,Danel , Lille, p.270

سنة ١٨٨١م كانت هي: بني كومي وزوسفانة والقنادسة وبني عباس وسكيلي.

وتنقسم إلى أربعة فروع: أولاد بلقيز، وأولاد بوعنان، وأولاد سليمان، وأولاد بن ممار.

ولتبيان قوتها يمكننا القول بأنه كان بإمكانها تجييش زهاء ألف فارس وألفين من المشاة سنة ١٨٨١م، ومن أشهر معاركها ضدّ القوات الفرنسية الراسخة في ذاكرة الضباط الفرنسيّين: معركة سنة ١٨٧٠م ضدّ الجنرال ويمبفون[١] Wimpffen؛ الأمر الذي جعل الجنرال ليوطي، وهو في جنوب وهران، يتودّد كثيراً لشيوخها لاستمالتهم، بل يمنحهم الأمان مع مطلع القرن العشرين، فقد اقترح على حكومة بلاده سنة ١٩٠٣م منح الأمان لقبيلتَي ذوي منيع وأولاد جرير لاستقطابهما إلى جانبه وتحويلهما إلى حاشيةٍ حقيقيةٍ تحميه من التهديدات التي تأتي من تافيلالت[٢]؛ تمهيداً لإنشاء فرقٍ عسكريةٍ أهليةٍ (كوم Goums) من بين المجموعات التي أعلنت خضوعها للفرنسيّين؛ لأنّ أكثر منافعهم تقع حول واد كير، وتقترب من مناطق نفوذ فرنسا.

التعريف بقبيلة أولاد جرير:

هي قبيلة عربية من حميان، وهي إحدى القبائل التي أسّست الأسرة الحاكمة لبني زيان في تلمسان[٣]، وهُم رحّل كذوي منيع، وقد استقرت في مجالٍ يمتد من تافيلالت إلى تخوم الجزائر منذ حوالي سنة ١٢٨٥م، وهذا المجال الذي تحكّم فيه قبيلة أولاد جرير منذ القدم، وبحكم قلّة عددها، تخلّت عن أسلوب مواجهة خصومها، ولجأت إلى بعض الأماكن الصعبة للاستيطان فيها، كالأماكن الجبلية في غرب فكيك.

ودخلت في وئام مع ذوي منيع، وأصبحت من حلفائها في الدفاع والهجوم ضدّ بعض القبائل الخصوم مثل: بني جيل وأولاد سيدي الشيخ، ومن فروعها: العساسة والمفالحة.

هذا، وقد ارتبطت القبيلتان بالمخزن المغربي، حيث كان السلطان يعيّن قائداً على كلٍّ منهما منذ سنة ١٨٩٣م، فكانا يجمعان الأعشار والوظائف المخزنية ويحملانها إلى فاس أو وجدة.

وينتمي أولاد جرير روحيّاً إلى زاوية القنادسة، فقد كانوا يحتكمون لمقدّمها، ويقدّمون له «الزيارات والهبات»، كما كان لزاوية بوعمامة أتباع في قبيلة أولاد جرير، أما قوتها العسكرية فكانت ضعيفة، ففي سنة ١٨٨١م كان بإمكانها فقط توفير حوالي ستّين فارساً[٤].

واكتسبت قبيلتا ذوي منيع وأولاد جرير أهميةً كبرى من خلال دَوْرهما في مجابهة التسرّب الفرنسيّ في الجنوب الشرقي للمغرب، وصراعهما المرير مع القوات الفرنسية في مجالٍ رعويٍّ خصب، يمتد من واد كير غرباً من تافيلالت، إلى واد زوسفانة شرقاً- بالجزائر حاليّاً[٥]-، كما جلب هذا المجال الاستراتيجيّ لهما الكثير من المشكلات، فعاشت في صراعٍ دائمٍ مع القبائل الأخرى المنافسة، ومع القوات

(١) F. Gaurgeot, 1881, «Situation politique de l'Algérie» , Paris, p. 67.

(٢) Lyautey, «Vers le Maroc. Lettres du Sud-Oranais 1903-1906». Librairie Armand Colin, Paris, p.16.

(٣) H.M.P De La Martinère et N. Lacroix, «Document pour …», Op.cit, p.576.

(٤) F. Gaurgeot، ١٨٨١، «Situation politique de l'Algérie». Paris.

(٥) لمزيد من المعلومات حول هاتين القبيلتين ومجالهما، انظر: De La Martinère et N. Lacroix, «Document…., Op.cit p.544 à 695.

الفرنسية عند وصولها للمنطقة، وحين زحفت قواتها نحو جنوب الجزائر للاتصال بالسودان الغربي. ويتحكم هذا المجال في شبكةٍ من المسالك والطرق التي ترتبط مع واحة توات، وجنوباً مع تومبوكتو[١] ومع تافيلالت، وهذا ما سيعجّل باصطدامها مع ذوي منيع وأولاد جرير؛ لأنها ستدخل إلى مجالها التجاري الحيوي، فتافيلالت تحديداً تتحكم عبر واد كير في المسالك التجارية الآتية[٢]:

- إلى تافيلالت.
- إلى قصر الحجوي وقصر على واد زلمو Zelmou.
- إلى القنادسة وبشار.
- إلى واد زوسفانة وصولاً إلى فكيك وعين الصفرة.
- إلى بنى كومي.
- إلى إيكلي وقصور الساورة.

وقد استهوى هذا المثلث، الممتد من تافيلالت إلى توات ثمّ تومبوكتو، أي مجال التجارة الصحراوية، الأوروبيين للسيطرة عليه، فقد تطلّعوا منذ القرن الخامس عشر الميلادي للسيطرة على تجارة الصحراء، بدءاً من البرتغاليّين ثمّ الإسبان ثمّ الهولنديين والفرنسيين والإنجليز، عبر إقامة مراكز للتجارة على الساحل الغربي لإفريقيا، مبهورين بسراب التّبر وسحر تومبوكتو، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيّين يسعون بعد احتلال الجزائر لتحقيق هذا الحلم، وفَتْح طرق التجارة بين البحر الأبيض المتوسط وبلاد السودان، ومزاحمة الأهالي حول هذه التجارة العجيبة، فشرعت السلطات الفرنسية في الجزائر منذ ١٨٦٠م في اتخاذ سلسلةٍ من التدابير والإجراءات للتوسّع جنوباً، فتوجّه العقيد كولونيو Colonieu مع النقيب بوران Burin إلى توات مع قافلةٍ جزائريةٍ من الأهالي، للتعرّف عمّا اذا كانت تلك الواحات ترغب في السلع الفرنسية التي تصل إليها من طرابلس والمغرب[٣]، غير أنّ السكان رفضوا التعامل معها ما دام فيها فرنسيون، بل تمّ طرد المبعوثين الجزائريّين، الذين بعثوا إلى قصر تيمي Timmi، وسط التهديد بالقتل[٤]، ومنذ هذه اللحظة نشأ عداءٌ للفرنسيين، حيث اعتبروهم مهدّدين لمصالحهم التجارية في منطقة الدراسة[٥]، الأمر الذي يصرّح به الضباط الفرنسيين أمثال: دو لامرنيير ولاكروا، وكذا بعض المستكشفين الأوروبيين، حيث اعتبروا أنّ هذه المنطقة من أكثر الأماكن التي تكنّ العداء للفرنسيّين في شمال إفريقيا.

هذا، وقد ساهمت الزاوية السنوسية والطريقة الدرقاوية بنفوذها الروحيّ في بلورة هذا الشعور لدى السكان، ومن أهمّ المناوشات التي جرت بين هذه القبائل والقوات الفرنسية[٦]:

الأولى: جرت سنة ١٨٥٩م، حين هاجمت قبائل مهاية Mshaia والأنجاد Angad وبني يزناسن Beni Snassen القوات الفرنسية في مدينة مغنية، بعد إرسال جزءٍ منها إلى إيطاليا.

الثانية: حين هاجمت قبائل نمور، بقيادة

---

(١) De Colomb (Lieutenant Colonel), 1860 «,Notice sur les oasis du Sahara». In Revue Algérienne et Coloniale, juillet, p.31.

(٢) De La Martinère et N. «Lacroix, Document…», T2, Op.cit. p.563.

(٣) Henri Schirmer, 1893, «Le Sahara. Librairie Hachette», Paris, p.380.

(٤) Ibid., p.380.

(٥) Ibid., p.580.

(٦) Capitaine Girard, «Etude sur le Maroc . Librairie R. Chapelot , Paris, p.88 et 89.

محمد بن عبد الله، القوات الفرنسية في الواحات الشرقية.

الثالثة: سنة ١٨٧٠م، حين هاجم كلٌّ من: (بنو كيل Beni-Guil وأولاد جرير وذوو منيع) القوات الفرنسية جنوب وهران، الأمر الذي انتهى باحتلال القوات الفرنسية لعين الشعير.

الرابعة: سنة ١٩٠٠م، حين هاجمت قبائل من تافيلالت القوات الفرنسية على الحدود المغربية، ثمّ كرّرت هجومها سنة ١٩٠١م للسيطرة على تيميمون، ثمّ هاجمت واحتَيّ أدرار وتاغيت.

الخامسة: سنة ١٩٠٣م، حين هاجموا القوات الفرنسية في واحة كورارة.

وتعزّزت المقاومة بين القبائل ضدّ الغزاة الفرنسيّين في هذا المجال، تحديداً منذ ١٨٨٣م، حين لجأ محمد بن العربي (المعروف ببوعمامة) إلى فكيك، واستقرّ في قصر الحمام الفوقاني مسقط رأسه، وشيّد به زاوية، عُرفت بزاوية بوعمامة، وكانت هذا الزاوية لا تبعد سوى ٢٥كم عن الحامية الفرنسية وراء الحدود. وينتمي بوعمامة نفسه، حسب رواية البير نوبي[١]، إلى قبيلة أولاد سيدي الشيخ، الذين كانوا من خدّام سلطان فاس، واتصل بقبيلتَيّ ذوي منيع وأولاد جرير لمواجهة الفرنسيّين[٢].

أسباب توجيه قبائل تافيلالت لحملتها ضدّ القوات الفرنسية المحتلة لتومبوكتو:

انطلقت هذه الحملة من تافيلالت بأعدادٍ واستعدادٍ جيدَيْن، مندفعةً بعدّة أسبابٍ تتعلق بأوضاع هذه المنطقة.

سياسيّاً: كانت تافيلالت تتمتع بمكانةٍ متميزةٍ في النظام الإداريّ للدولة المغربية، فهي مَهْد الدولة العلوية، ومرّ منها في تدبير شؤونها عددٌ مهمٌّ من رجالات الدولة، بل أقام فيها السلطان مولاي عبد الرحمن مدةً طويلةً قبل تولّيه الحكم، ويمثل المخزن فيها أفرادٌ من الأسرة الحاكمة، يتمتعون بسلطةٍ تكاد تكون مستقلةً عن الحكم المركزي. وفي سنة ١٩٠٥م كان خليفة السلطان هو مولاي رشيد، وكان للشرفاء دَوْرٌ في تدبير الأمور الدنيوية مع السكان، وكان منهم التجار الذين اختلطت مصالحهم مع مصالح الرعية، خصوصاً في التجارة.

وممّا لا شك فيه أنّ تجارة تافيلالت التي تستفيد منها كثيرٌ من العائلات قد تضرّرت بالأحداث الجديدة في الجزائر التي احتلت سنة ١٨٣٠م، ثمّ تومبوكتو سنة ١٨٩٣م، فلتافيلالت موقعٌ استراتيجيٌّ في التجارة الداخلية للمغرب، وتجارة القوافل مع السودان، حيث تأتي قوافلها إلى فاس لبيع بضائعها من التمر، وتعود محمّلة بمنتجات فاس المغربية أو بضائع مستوردة من أوروبا، وتوزّعها شرقاً نحو الجزائر، وجنوباً نحو السودان، حيث ترتبط به بواسطة مسلكَيْن. وبحكم قربها وارتباطها بشرق المغرب؛ بدأت تتأثر بالتسرّب الفرنسي فيه، حيث تراجعت مصالحها مع هذه المناطق، فبدأ العداء لفرنسا يستشري بين الناس، فهذا المولى الرشيد يعقد اجتماعاً مع أعيان المنطقة وأعيان البربر، ويخبرهم أنّ مولاي عبد العزيز مصمّمٌ على تقديم عرضٍ للحكومة الفرنسية بشأن توترات الصحراء، وأنه إذا لم يتلق منها ردّاً مقبولاً؛ فإنه سيُعلن الجهاد عليها[٣].

(١) Albert Noyer, 1901, «Questions Coloniales ; Les Oulade-Sidi- Cheikh et Bouamama». Imprimerie Gaston Lamaury, p.6.

(٢) Albert Noyer, «Les Ouled-Sidi- Cheikh ....», Op.cit, p.9.

(٣) lettre du M Jonnart (Gouverneur général de l'Algérie) à M. Delcassé (ministre des affaires

ولم تعدم السلطات الفرنسية بالجزائر من القيام بأعمالٍ استفزازيةٍ تجاه القبائل على الحدود الجزائرية، فقد شرعت في إرسال حملات لغزوها: مثل حملة واد كير سنة ١٨٧٠م[١]، وأحدثت في أغسطس سنة ١٩٠٤م تغييرات إدارية لبعض الدوائر الترابية بالجزائر، فنقلت المركز الإداري من تاغيت إلى تاغده (كولومب- Colomb)، وقسّمت وألحقت قبائل رحّل من ذوي منيع وأولاد جرير بسلطة حاكمها بعد إنشاء حاميةٍ عسكريةٍ فيها[٢]، كما شرعت في شقّ طريقٍ يربط بين بنيّ ونيف وفكيك، وقد عارضها بقوةٍ عامل فكيك: السيد محمد بن المجذوب[٣].

ومن مصائب الاستعمار الفرنسيّ وجرائمه في حقّ قبائل المغرب: ما أوردته رسالة[٤] جونار حاكم الجزائر إلى وزير شؤون خارجية فرنسا سنة ١٩٠٦م، يخبره فيها أنّ الوزير رينيو M. Regnault، وهو في طنجة، في طريقه إلى فاس، مؤكّداً له أنّ فرنسا ستتمسك بإلحاق ذوي

تحرّكت الحملة فوق مجال سيادة الدولة المغربي التاريخي، ولم تخرج لسبَي أو غنيمة، بل لم تذكر الوثائق على الإطلاق أنها هاجمت قبيلةً ما واستولت على أموالها

منيع وأولاد جرير بنفوذها في الجزائر، وأنّ غالبية أفرادها آثروا العيش في الجزائر سنة ١٩٠٢م بحضور لجنة رسم الحدود، وبحضور محمد الجباص ممثل المخزن، وممثل للسلطان عن بني ونيف، وأنّ لجوء عدد من العائلات بخيامها إلى المغرب لا يبرّر التخلّص من فرض السلطة الفرنسية عليهم، وأنّ الرحّل الذين ينزلون بخيامهم في حمادة كير يجب اعتبارهم رعايا جزائريّين وليسوا مغاربة، وعلى المخزن تطبيق البند الخامس من بروتوكول سنة ١٩٠١م وأن يبعدهم من الحدود، أي من كير وتافيلالت، وأنّ وجودهم هناك يشكّل خطراً على القبائل الخاضعة لفرنسا وسبباً للفوضى.

وخلص إلى أنّ فرنسا بعد هذا ستتصرف بكلّ حرية، سواء قبل السلطان الاقتراحات المقدّمة إليه، أو عبّر عن عجزه في ذلك، كما سيبرّر ذلك التدابير المتخذة لمنع القبائل الخاضعة لفرنسا من المتاجرة مع تافيلالت.

وردّ هذا الموقف ليس حبّاً في هذه القبائل؛ وإنما الموارد العظيمة التي تتوفر عليها كلٌّ من هاتَيْن القبيلتَيْن؛ من رؤوس المواشي، حيث تعتبران أكبر مزوّد للمراكز الفرنسية على الحدود، عبر مركز بني ونيف الذي أقامته بالقرب من فكيك لاستقطاب القبائل، وأوجدت

étrangères Français), Alger,24janvier 1905, In Documents Diplomatiques- Affaire du Maroc 1901-1905, p.193 et 194, Paris.

(١) A chille Fillias, 1880, «L'expédition de L' Oued Guir 1870», Alger, p.3 à 32.

(٢) ---, «Modification dans l'organisation de circonscriptions territoriales du sud de l'Algérie». In Revue du Cercle Militaire, 17 décembre 1904, p.638.

(٣) lettre du M Jonnart (Gouverneur général de l'Algérie) à M. Léon Bourgeois (ministre des affaires étrangères Français), Alger, 7 avril 1906, In Documents Diplomatiques- Affaire du Maroc 1906-1907, p.8 et 9, Paris.

(٤) lettre du M Jonnart (Gouverneur général de l'Algérie) à M. Léon Bourgeois (ministre des affaires étrangères Français), Alger, 7 avril 1906, In Documents Diplomatiques- Affaire du Maroc 1906-1907, p.40 à 42, Paris..

به مخازن حرّة للبضائع ومستودعات[١]، فخلال سنة ١٩٠٤م زوّدت القبائل المذكورة بني ونيف بحوالي عشرين ألفاً من الضأن، وخمسة عشرة ألفاً من الإبل، وُجهت لمراكز القوات الفرنسية[٢].

وبالنظر للوثيقة السابقة؛ تتضح لنا أهداف السياسة الفرنسية في تافيلالت، فقد عملت على تطويقها وخنقها تجاريّاً، وتفكيكها بشريّاً.

هذا، وقد دافع الجنرال ليوطي عن هذه السياسة بشراسةٍ منذ تعيينه قائداً في وهران، من خلال مواقفه ومراسلاته مع الحكومة الفرنسية، فمن خلال كتابه نحو المغرب: Vers le Maroc، يكشف لنا أطماع فرنسا في المغرب، وفي تافيلالت تحديداً.

فما ردّ فعل قبائل ذوي منيع وأولاد جرير وتافيلالت على ذلك؟

دَوْر بوعمامة:

يشير ليوطي بإصبع الاتهام لشخصية بوعمامة- السابق الذكر- في الوقوف وراء تنظيم حملة تافيلالت على القوات الفرنسية، ففي رسالةٍ بعث بها إلى قيادته، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٠٤م، يعترف فيها بأنه يواجه مشكلةً كبيرةً تؤرّقه في الجنوب (جنوب وهران)، حيث تهدده تافيلالت فيه، مما جعله بين المطرقة والسندان[٣]، حيث يواصل بوعمامة تجييش أتباعه جنوب وجدة، مما يشكّل خطراً على الفرنسيّين في الجهة الأخرى من الحدود، فوجد ليوطي نفسه لأول مرّة مقيداً بالبند الرابع من معاهدة مغنية والاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي، فلا يستطيع مهاجمته لأنه داخل حدود الدولة الشريفة. ويتابع ليوطي وصفه للأوضاع على الشكل التالي: «أنا في وهران منذ ثمانية أيام لأتتبع- عن قرب- تشكيل قوة عسكرية أعدّها قرب رأس العين Ras el Ain؛ لأنّ بوعمامة نزل بالقرب منّا، جنوب وجدة، حيث لا يمكننا الذهاب لمهاجمته بسبب غموض الحدود المغربية، وأصبح في تلك المنطقة خطيراً جدّاً، حيث يشكّل نواةً جاذبةً للتمرّد... ويؤثر في جميع القبائل، ويبحث عن ردود فعلٍ مخلّة منّا بشأن الحدود لمهاجمتنا. ومن الضروري وضع فرقة عسكرية متحركة تراقبه، وتمنعه من أن يتقوّى ويطفح علينا ويتجاوز الحدود، ويستميل القبائل التي خضعت لنا مثل بني مطهر. وبوعمامة لا يجرؤ أن يهاجم قواتنا دون ذريعة، فهو يستغل الاتفاق الودّي الفرنسي الإنجليزي ضدّنا، وأصبح خطيراً جدّاً، ويهدف إلى تفكيك وجودنا على الحدود»[٤].

ممّا لا شكّ فيه أنّ بوعمامة كان له تأثيرٌ كبيرٌ في قبيلتَيْ ذوي منيع وأولاد جرير، ولهما مكانةٌ كبيرةٌ في قلبه، فهاتان القبيلتان هما من أخلص أتباعه؛ مع قبيلتي غزناية Rezaina وأولاد داوود Oulad Daoud الذين بطشت بهم القوات الفرنسية وأذلتهم حينما سيطرت على معاقل مقاومة بوعمامة في الجزائر، ففروا ولجؤوا إلى ذوي منيع في تافيلالت فاحتضنوهم[٥]. ومن المستبعد أن يشارك ذوي منيع وأولاد جرير

(١) Henri Faucher et Jean Du Taillis, 1904, «Les Entrepôts Franc. In Les intérêt Economiques de la France Coloniale» (Rapport). Paris, p.251 et 252.

(٢) --- , «Renseignements Economiques», In» Revue Questions Diplomatiques et coloniales. 9 année, 1905, p.459.

(٣) Lyautey, «Vers le Maroc. Lettres du Sud-Oranais 1903-1906». Librairie Armand Colin ,Paris, p.75.

(٤) Ibid., p.76.

(٥) E. Graulle (Commandant), 1881 «Insurrection de Bou-Amama» . Paris avril 1905, p.101.

في حملة عامَي ١٩٠٤م/١٩٠٥م دون استشارته، فقد كان وعـــي بوعمامة بخطورة الأوضاع على الحدود المغربيـــة الجزائريـــة، وأنه في وضع «وقف إطلاق النار» يمكنه مـــن غزو تومبوكتو فقد كانت تلك الظروف تشكّل له أحسن فرصة لمهاجمة القوات الفرنســـية خارج مجال سيادة الدولة المغربية؛ فلا يحرجها، وينال من فرنسا في الســـودان الغربي، ويتجنّب غضب المخزن المغربيّ وإثارته، خصوصاً أنّ المغرب تعرّضت في هذه الفترة لضغوطات فرنســـية لإتمام رسم الحدود المغربيـــة الجزائرية، وتشـــكّلت لجنة شـــرعت في يناير ١٩٠٢م في إنجاز عملها في تعييـــن نقط الحدود، غير أنها واجهت صعوبات كبيرة كلّما تقدّمت جنوباً باتجاه فكيك، بســـبب امتنـــاع القبائل من التعـــاون معها، وتهديد ذوي منيـــع بالهجوم عليها؛ ممّـــا أجبرها على وقف عملهـــا، ووقّع الوزير محمـــد الجباص والوزير الفرنسي كوشـــميز Cauchemez اتفاقاً في مدينة الجزائر لإتمام معاهدة ١٨٤٤م و ١٨٤٥م، غير أنه لم ينشر ذلك علنياً[١].

دَوْر زين العابدين الكونتي:

يصرّح بـــول مارتـــي Paul Marty، وهو رئيس المكتـــب العربـــيّ فـــي إدارة الجزائر، في مؤلّفه: (دراســـات حول الإســـلام والقبائل في الســـودان)، أنّ الذي قاد هـــذه الحملة هو «أبدين»[٢] (عابدين).

فمَن هذا الرجل؟ وكيف ارتبط بهذه الحملة؟

وُلد زين العابدين ابن ســـيدي محمد الشيخ الكونتي حوالي ســـنة ١٨٤٨م، في موســـا بانكو

قرب تومبوكتو، وهـــو عكس ما تقول به الوثائق الجزائريـــة بأنه وُلد في زاويـــة كونتا في توات، غير أنـــه عاش فيهـــا زمناً، ودرس فـــي كونتا بالأزواد ما بيـــن عامَي ١٨٧٥م و ١٨٨٥م، عاش دَهْـــراً من الزمان بمعيّة أعمامـــه زين العابدين نتيني بن البكاي سونغا، وزين العابدين بن الشيخ ســـيدي البكاي في كونتـــا Kounta، وطالت مـــدّة غيابه حين حـــجّ إلى بيت اللـــه الحرام، فعرج على الزاوية السنوســـية الأمّ في جربوده Djaraboud، ويضفـــي عليـــه البعض البركة التي تلقّاها من الشيخ محمد المهدي زعيم هذه الزاوية... غيـــر أنّ أهله ينكرون ذلك؛ لأنه على الطريقة القادرية، هذا ويصفه بول مارتي بأنه: «من أشدّ أعداء فرنسا»[٣].

(١) انظر نص هذا الاتفاق في: Revue Archives - .Diplomatique. Paris,. n°4, avril 1903, p.6 à 10

(٢) Paul Marty, «Etudes sur L'Islam et les tribus du Soudan». In Revue du Monde Musulmans, .p.100 ,1919-volume 37, 1918

(٣) .Ibid. p.100

وتنقّل بين عدّة أماكن، ليستقر سنة ١٨٩٠م في منطقة الهكار، ومنها توجّه شمالاً إلى تيدشرت Tidchart ثمّ توات، غير بعيدٍ عن موطن أجداده منذ ثلاثة قرون، وفي هذه الأماكن أقام علاقات وطيدة مع شيوخها، وشارك أهلها عدّة غارات على القبائل، وفي سلب القوافل، غير أنّ عداءه الشديد للفرنسيّين حوّله من زعيم سلب إلى وليٍّ دينيٍّ يدعو إلى جهاد الغزاة الفرنسيّين ومَن يواليهم من القبائل، وبدأ صيته ينتشر منذ سنة ١٨٩٢م، وتوسّع مجال نفوذه بدعوته الناس إلى التوحّد ضدّ الفرنسيّين، فتشكّلت لديه قوة دائمة من المحاربين من الأتباع، وأعلن الجهاد ضدّ فرنسا بعد احتلال قواتها لتومبوكتو، وشرع في توجيه غاراته على حامياتها.

فقد أدى توغّل القوات الفرنسية في الصحراء، وتحكّمها في هذه الجهات، بزين العابدين إلى التوجّه إلى الشمال الغربي؛ ليتصل بذوي منيع وأولاد جرير الذين استقبلوه بحفاوةٍ وشكّلوا عصبته، كما قدم إليه في تافيلالت شيوخٌ من جهات تومبوكتو، لتجديد الصلة به، وبدأ ولداه بابا سيدي لامين وسيدي حاما يقودان الغارات التي يعدّها من تافيلالت على الفرنسيّين في الواحات التي احتلوها.

وفي سنة ١٩٠٤م؛ كانت له اليد الطولى في تنظيم الحملة بمعية ذوي منيع وأولاد جرير على تومبوكتو، قادها رجاله الذين لا يمكنهم فعل شيء دون علمه[١]، وتدخل هذه الغزوة ضمن مشروعه في مهاجمة القوات الفرنسية في حوض النيجر الأوسط، كما ساهم منذ فترة في عصيان مملكة سوكوتو Sokoto التي قام بها الطوارق[٢]، فكان لزين العابدين نفوذٌ عظيم، يمتد من تافيلالت الى توات وتوبوكتو وحوض النيجر، ودليل ذلك: هذا الموقف الذي عبّر عنه العقيد كلوب Le colonnel Klobb- أحد الضباط الفرنسيين الذين غادروا تومبوكتو سنة ١٨٩٩م-: «الموت هو وحده الذي سيخلّصنا منه»[٣]، وبهذا فإنّ احتلال تومبوكتو لم يمسّ فقط أهل السودان الغربي؛ وإنما أثّر في الأوضاع العامّة من تافيلالت إلى توات وتومبوكتو، فهذا المجال كان جِسماً بشريّاً واحداً.

تجميع وتنظيم الحملة/الحرْكة في تافيلالت:

لا تسعفنا الوثائق التي بين أيدينا فى تحديد الجهة التي دعت بشكلٍ مباشرٍ لتنظيم هذه الحملة بفعل السرّية التي تميّزت بها، حيث تشير المعلومات إلى أنّ منادي (براح) طاف في القبائل يعلن النفير لهذه الحملة، فاستجاب ذوي منيع المقيمون في تافيلالت بسرعةٍ للنداء، وقدّم أولاد جرير كلّ وسائل التنقل والنقل، وحصل كلّ فرد من مفالحة على جملٍ بعُهدة اقتسام الغنيمة.

وتجمّعت الحملة ابتداءً من منتصف أغسطس ١٩٠٤م في أوديكة Oudika مركز واد الداورة، بعد التقاء نهر غريس وزيز، ووضعت خطّة لسير قافلة الحملة، وقُسّمت إلى مجموعتَيْن حسب مسارهما: حملة الغرب، وحملة الشرق[٤].

(١) Paul Marty, «Etudes sur L'Islam et les tribus du Soudan», Op.cit., p.106

(٢) Ibid., p.107.

(٣) Ibid., p.113.

(٤) L. Mercier (officier interprète),Harka des Doui-Mania et Ouled-Djerir vers le Sahel, Colomb-Bechar, février 1905, In Renseignement Coloniaux Supplément au Bulletin du comite de l'Afrique française, de juillet 1905.p.265 à 267.

عملت السياسة الفرنسية في تافيلالت على تطويقها وخنقها تجاريّاً وتفكيكها بشريّاً

حملة الغرب:

ضمّت هذه المجموعة حوالي ٣٠٠ محارب، يمتطون ٣٠٠ جمل، ثلثهم من ذوي منيع من أولاد بوعنان، والثلث الآخر من أولاد بلكيز Ouled-Belguiz، يقودهم بعض أفرادٍ من الساحل، كمرشيدين، مثل بويا أحمد، وانطلقت هذه الحملة قبل تحرّك الحملة الثانية بيوم واحد، وأوهمت أنها تخرج لمهاجمة مواشيٍ قبائل الساحل التي تنزل في الغرب، ثمّ استمرت عبر تاودني Taoudeni[1].

حملة الشرق:

بعد يوم واحدٍ من انطلاقة الحملة الأولى تحرّكت هذه الحملة من أوديكة، وكان هدفها الظاهريّ مهاجمة قبائل الساحل النازلة في الجهة الشرقية، ومرّت عبر اماتليت Amatlit، وضمّت هذه الحملة ٤٠٠ محارب يمتطون الجمال، نصفهم من ذوي منيع، إضافة إلى أفراد من أولاد بوعنان وأولاد بلقيز، أما النصف الثاني فيتكوّن من أولاد جرير والمفالحة وبني امحمد وبربر ومتطوعين آخرين، وبعد أيام من المسير تمّ اختيار زعيم هذه الحرّكة ليقودها، وهو محمد بن مبارك، من أولاد جرير المفالحة، فانشق عن مجموعة أولاد الهواري، وبلغ عددها مائة وخمسين محارباً، وعشرين من أهل الساحل، وثلاثين نفراً آخر متطوعين.

واستغرق سير هذه الحملة سبعة أشهر، من أغسطس ١٩٠٤م إلى فبراير ١٩٠٥م، وسارت حملة الشرق خلال النهار، باستثناء مسيرة واحدة خلال الليل بعد تاودني، لأنها تحتاج إلى الماء، فأرادت مضاعفة السير. وكانت الحملة تنطلق باكراً، ثمّ تتوقف منتصف النهار، ثمّ تخصّص بقية النهار للاستراحة وللقنص للاقتصاد في المؤن، فكلّ فرد كان يحمل معه فقط حزمةً من التمر وقليلاً من الطحين والقديد، أي ما يكفي لتموين شخصٍ لمدة شهرين أو ثلاثة، وبالنسبة للتزوّد بالماء، فكان كلّ فردٍ يختار عدد القرب لتخزين ما يكفيه.

وكانت القافلة تتوقف يوماً واحداً كلّ ثلاثة أيام في المتوسط، للاستراحة والتزود بحاجاتها الضرورية، إلى أن وصلت إلى عرق إكيلد Iguild، وكانت الحملة تخيّم خلال الليل، فتضع أمتعتها بشكلٍ دائري، وكان كلّ محاربٍ ينام فوق أمتعته، وينصبون الخيام في الوسط، ويعقلون جمالهم فيه لحراستها، وكلّ واحدٍ يحرس مكانه، وكان رأي شيخ الحملة نافذاً، لكن قد يستشير في القرارات الحاسمة «هيئة الأربعين»، وهي

(١) Ibid., p.106.

عبارة عن مجلس يمثّل فيه كلّ ممثل عشرة أفراد في الحملة، ويُعقد لمعاقبة بعض المخالفين، أو طردهم من القافلة، أو حتى إعدامهم.

عند مرور القافلة بأحد القصور كانت ترسل إليه مبعوثاً للتزود بحاجاتها دون دخوله، أما أسلحتها فكانت متنوعة من صنف بنادق نوع: (١٨٧٤) و (١٨٨٣) و (١٨٩٢)، يحملها الحراس دائماً، ولم يكن المهاجمون على علم دقيقٍ بهدف الحملة. وكانت القافلة تسير بشكل مستقيم نحو «بحر» النيجر بمعدل ٢٠ إلى ٢٥كم في اليوم، وتتحكم فيها منابع الماء، وعند مرورها بالقرب من تاودني تزوّدت منها بحاجاتها، وبعد اثنتي عشرة مرحلة منها جنوباً توقفت القافلة في قصر أروان Araouan، وهي زاوية يسكنها الزنوج وبعض البربر، من أيت خباش؛ لهم مخازن بيع الملح.

عند خروجها من أروان انحرفت شرقاً طيلة ثلاث مراحل، وتوقفت بقصر بوجبيهة، حوالي ٩٠كم إلى الجنوب الشرقي للقصر السالف، وهو يقع في خطّ مرور القوافل، وبه مخزنٌ لبيع الملح. وبعد مسيرة ١٥ يوماً وصلت إلى أدغال تبعد ٣٠كم عن نهر النيجر وقريبة من تومبوكتو، وعندها أخبر مرشدو القافلة من السواحل أنهم وصلوا إلى بلاد إخوانهم من أرضٍ تابعة لنفوذ تومبوكتو، وأنهم لن يقوموا بأيّ فعلٍ قد يُعاقبون عليه فيها.

وقرّر شيخ القافلة حينها أن ينعرج نحو الغرب ويمر عبر أرض البرابش Berabech، فأرسل دليلاً إلى شيخ قبيلته ليطمئنه، ويطلب منه أن يسمح له بالمرور في بلاده للتوجّه أكثر نحو الغرب. وفي المساء فرّ أحد العبيد، وذهب ليخبر السلطات الفرنسية في تومبوكتو بالحملة. ثمّ وجّه شيخ القافلة نائباً عنه إلى قبيلة أولاد دحمان للأمن، وضرب معسكراً له، ثمّ وجّه البعير للارتواء من مياه النهر، وبقي معه ٨٠ محارباً فقط. وفي هذه الأثناء تلقّت قبائل أولاد دحمان أمراً من سلطات تومبوكتو بمهاجمة معسكر الحملة، وجرت مناوشات بين أهل تافيلالت والسكان عند النهر، استمرت إلى الليل، وفقد المهاجمون عدداً من جمالهم.

ثمّ جرت معركة مع القوات الفرنسية التي وصلت تعزيزاتها، وبسرعة تمّ الاستيلاء على المعسكر، حيث باغتت القوات الفرنسية المجموعة التي ذهبت للنهر مع الجِمال، حيث كانت القوات الفرنسية على علم بالحملة، وترصدت تحركاتها، انتهت المعركة بوقوع ٢٠ قتيلاً من المفالحة، و ٤٠ من ذوي منيع، كما استُشهد خلال القتال شيخ القافلة محمد بن مبارك، ثمّ انسحب المهاجمون وسط الفوضى، وعادوا أدراجهم نحو تاودني، حيث فقدوا أكثر من ثلثي جِمالهم، وتوقّفوا فيها مدة، إلى أن ساعدهم سكانها للرجوع لأهاليهم، عندها اجتمعت مع حملة الغرب التي وصلت متأخرة، وشكلتا قافلةً واحدة، ورجعت أدراجها إلى موطنها فى تافيلالت عند منتصف شهر فبراير من سنة ١٩٠٥م. وقد انفصلت عنها مجموعة ضمّت خمسين محارباً، كلّهم من أولاد جرير، لعدم رضاها عن نتيجة الحملة، فاتجهت نحو الساقية الحمراء للاستقرار فيها بشكلٍ كلّي.

نتائج الحملة في التخطيط الاستعماري الفرنسي:

دفعت هذه الغزوة القوات الفرنسية إلى وضع خطّة لتحركها في المجال الصحراوي من الجنوب الجزائري إلى مالي، إلى جنوب المغرب، حيث تكرر الهجوم مثلاً من بامبة Bamba وبوروم Bourroum، وبدأت تنظّم دوريات

استطلاعية للمناطق المحاذية للحاميات ومراكز القوات الفرنسية، في شكل سريات تتكوّن من ضباط فرنسيّين وخيالة سودانيين، مدعّمة بمدافع، كما عززت من قواتها في تومبوكتو، ووضعت خطّة للسيطرة على نقط ومنابع المياه في هذه المسالك لمنع المحاربين من التحرك عبرها.

ولم تتوقف مقاومة عز الدين عند هذه الغزوة، وإنما وجّه حملةً أخرى سنة ١٩٠٧م لتوادني وهاجم القوافل التي تتعامل مع مناطق النفوذ الفرنسي. وحاولت سلطات الجزائر تحقيق السلام معه؛ لكنه قام في سنة ١٩٠٩م بحملة جديدة مستعيناً فيها بأولاد جرير وذوي منيع، فتشكّلت الحملة من جديدٍ في تافيلالت في أغسطس، ثمّ انطلقت نحو حنق أكيدي، وانقسمت بدَوْرها إلى شطرَيْن، هاجم الشطر الأول تكنة واد النون في الغرب، وتوجّه الشطر الثاني برئاسة ولدَيْه: بابا أحمد وسيدي لامين، جنوباً للهجوم على القوات الفرنسية في تاودني، وانتهت بمقتل ١٦ جنديّاً فرنسيّاً، من بينهم قائد الفرقة الفرنسية[١].

خاتمة:

عند احتلال القوات الفرنسية للجزائر وتوسّعها في جنوبها، ولجت إلى فضاء جغرافيٍّ صحراوي، محكوم بحُكم شبه ذاتي، له خصوصياته التنظيمية، ويتركّب من فسيفساء بشريٍّ قبليٍّ يتحكّم التاريخ في روابطه، ولم تعمل هذه القوات على السيطرة فقط على هذا المجال، بل سعت إلى إعادة تنظيمه في كيانات للتحكم فيه أكثر، بفصل وتقسيم القبائل وترحيلها وإبعادها عن مواطنها.

كان احتلال توات وتومبوكتو لا يعني خضوع قبائل هذا المجال لقوةٍ أجنبيةٍ جبارة، وهي التي ألفت أن تعيش جامحة، وكان طبيعيّاً أن تقف جميع هذه القبائل، مهما تباينت مواقفها، ضدّ هؤلاء الغزاة المدجّجين بأحدث وسائل الغلبة والقهر، فناصرت قبائل تافيلالت جميع القبائل التي استغاثت بها، وهاجمت الأعداء عند سيطرتهم على مجال تحركها وتهديدهم لمصالحها.

ولهذا، لم تكن حملة تافيلالت ضدّ القوات الفرنسية في تومبوكتو عملاً طائشاً عدوانيّاً، بل كان عملاً أملته العادات والقيم القبلية، وقضت به علاقات قبائل تافيلالت وامتداداتها وارتباطها البشريّ والروحيّ بهذه الأماكن، فقد باركتها جميع الفئات، ورحّبت بها الزوايا، ولا سيما الطريقة القادرية، التي رأت أنّ القوات الفرنسية تسيطر على أماكن ترتبط بها روحيّاً. ولهذا تحرّكت الحملة فوق مجال سيادة الدولة المغربي التاريخي، ولم تخرج لسبَي أو غنيمة، بل لم تذكر الوثائق على الإطلاق أنها هاجمت قبيلةً ما واستولت على أموالها، بعكس باقي الحملات الأخرى، ونظراً لحُسن تنظيمها ودقّة هدفها؛ لم تكن هذه الحملة هي الأخيرة لتافيلالت في صراعها مع الغزاة، بل تحتاج هذه الحملات إلى مزيدٍ من الدراسة والبحث ■

(١) Paul Marty, «Etudes sur L'Islam et les tribus du Soudan…», Op.cit p.107.

الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا:
شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟

د. راوية توفيق

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

خلال العقد الماضي؛ روّجت المؤسّسات المالية الدولية ومؤسّسات التصنيف الائتماني لمقولة «الصعود الاقتصادي الإفريقي»، وقد رصدت هذه الجهات ارتفاع معدل النموّ الاقتصادي في بعض دول القارة بشكلٍ فاق نظيره في شرق آسيا، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، بالإضافة إلى تحسّن بعض مؤشرات التنمية البشرية؛ من ارتفاع متوسط العمر وانخفاض وفيات الأطفال.

ومن أهمّ المؤشرات التي تستند إليها مقولة «الصعود الإفريقي» زيادة الاستثمارات الأجنبية في القارة، فبحلول عام ٢٠١٥م وصل إجماليّ الاستثمارات الأجنبية في القارة إلى ٦٠ مليار دولار؛ بما يعادل خمسة أمثال حجمها في بداية الألفية الجديدة[١].

وتدير هذه الاستثمارات- في الغالب- شركات متعددة الجنسيات، وهي شركات يمتد نطاق عملها ليشمل دولاً أخرى، تقوم على الأنشطة فيها فروعٌ وطنيةٌ للشركة الأمّ، أو تتضمّن عدة جنسيات في ملكيتها وإدارتها[٢].

ويثير الارتفاع الملاحظ للاستثمارات الأجنبية عدّة تساؤلات حول دَوْر هذه الاستثمارات الجديدة والشركات متعددة الجنسيات في القارة الإفريقية، ومدى مساهمتها في التنمية، وتأثير استثماراتها على ثروات القارة، وعلى استفادة شعوب القارة من هذه الثروات؟

الشركات متعددة الجنسيات: تاريخ استغلال الثروات الإفريقية:

بينما يُرجع بعض الباحثين تاريخ انتشار الشركات متعددة الجنسيات إلى أوائل القرن الماضي[٣]، فإنّ دَوْر هذه الشركات الاقتصادي والسياسي في إفريقيا قديمٌ قِدم الاحتكاك الأوروبي بالقارة، فقد انطلقت الموجة الاستعمارية للقارة في أواخر القرن التاسع عشر من رغبة القوى الرأسمالية في التوسّع خارج حدود دولها لتؤمن إمدادات المواد الخام، وتفتح أسواقاً جديدة تصرف فيها منتجاتها، وتوظّف رأسمالها المتزايد لتحقيق تراكم رأسماليٍّ جديد، وقد رصد عدة باحثين أفارقةً ومؤرّخين أوروبيّين هذا التاريخ، من بينهم «والتر رودني» في كتابه حول أوروبا والتخلّف في إفريقيا، فقد كشف رودني عن أنّ العديد من الكيانات الاقتصادية والمالية العملاقة في بريطانيا وفرنسا قد حقّقت أرباحاً طائلة، بل إن بعضها قد أُسّس بداية من أموال صفقاتها في إفريقيا، ومنها صفقات تجارة الرقيق، حتى قبل الاستعمار الرسميّ للقارة[٤].

وبذلك أصبحت الشركات الأوروبية خلال فترة الاستعمار أحد الفاعلين الأساسيين في عملية استغلال الثروات الإفريقية، فقد مارست هذه الشركات ضغوطاً على البرلمانات في النُّظم الاستعمارية لتحقيق مصالحها، وكانت

(١) Diop, Makhtar et al, Africa still poised to become the next great investment destination, World Bank, 30 June, 2015, http://www.worldbank.africa-still-/30/06/org/en/news/opinion/2015 poised-to-become-the-next-great-investment-destination

(٢) أحمد عبدالعزيز، جاسم زكريا، وفراس الطحان: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥، ٢٠١٠، ص (١١٧-١١٨).

(٣) أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، وفراس الطحان، مرجع سابق، ص١١٥.

(٤) Rodney, Walter, How Europe underdeveloped Africa, London, Bougle-Lʼouverture Publications, 1972, p.132.

الإدارات الاستعمارية تستمع بحرصٍ شديدٍ للممثلين المحليّين للشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان كان موظفون سابقون في هذه الشركات يحتلون مناصب سياسية في وزارات تقوم على صياغة السياسات الاستعمارية وتنفيذها، ففي بريطانيا، على سبيل المثال، احتل موظفون بارزون سابقون في شركة يونيليفر مناصب في وزارة التموين البريطانية، وظلّوا يتقاضون أجوراً من شركتهم.

وقد سيطرت تلك الشركات الأوروبية على كلّ الأنشطة الاقتصادية الزراعية والتعدينية داخل القارة، بل على شحن ما يتمّ استخراجه من مواد خام إلى مراكز التصنيع في أوروبا، وتحويل أرباح الصفقات الاقتصادية إلى العواصم الأوروبية[١].

ولم يكن حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها في منتصف القرن الماضي نهايةً لدَوْر الشركات الأوروبية في القارة، فقد مارست هذه الشركات في فترة ما بعد الاستقلال عدة أدوار:

أولها: التعاون مع النّخب الجديدة لتأمين مصالحها: وبذلك تعدّى دَوْرها المجال الاقتصادي ليدخل في هندسة السياسة في بعض الدول، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدَوْر الذي لعبته شركة «إلف» الفرنسية للبترول، خاصّة في المستعمرات الفرنسية السابقة.

وقد أسّس الرئيس الفرنسي «شارل ديجول» الشركة عام ١٩٦٥م لتكون الذراع الاقتصادي للسياسة الفرنسية في مستعمراتها السابقة بعد الاستقلال، ولكن دَوْر الشركة، كما يرصد باحثون فرنسيون، لم يقتصر على السيطرة على الثروات النفطية لبعض الدول الإفريقية، وإنما امتدّ ليكون أداة للمخابرات الفرنسية لاستمرار النفوذ الفرنسي في القارة، وبناء شبكة علاقات مع النّخب الحاكمة بعد الاستقلال، فقد كانت شركة إلف-جابون، على سبيل المثال، تدفع جزءاً من رواتب الحرس الشخصي للرئيس الجابوني «عمر بونجو» المقرّب من فرنسا، وكشفت تحقيقات عن تحويلات مالية تلقاها «بونجو» من الشركة، بالإضافة إلى تأسيس كيانات مشتركة لتكون ستاراً لتعاملات سرية؛ تتضمّن دفع عمولات ورشوة لتسهيل عمليات الشركة في الجابون[٢].

ثاني وأخطر هذه الأدوار: تأجيج الصراعات الأهلية: ومن أمثلة ذلك دعم شركة «إلف» لحركة انفصال إقليم «بيافرا» الغني بالنفط في نيجيريا في أواخر ستينيات القرن الماضي، كما تورطت الشركة في الحرب الأهلية في الكونغو-برازافيل في التسعينيات، عن طريق دعم «ساسو نجويسو» ماليّاً ولوجيستيّاً، وكانت المؤتمرات الشعبية قد أطاحت بـ«نجويسو» من الحكم في بداية التسعينيات، وطالب الرئيس الانتقالي «أندريه مولونجو» بمراقبة حسابات شركة «إلف» في الكونغو؛ مما دفع قيادات الشركة إلى دعم انقلابٍ عسكريٍّ فاشلٍ لإعادة «نجويسو» إلى السلطة. واستمر دعم الشركة لـ«نجويسو» بعد انتخاب الرئيس «باسكال ليسوبو» عام ١٩٩٢م، والذي أعطى امتيازات لشركة «أوكسي» الأمريكية للنفط؛ مما أثر على نصيب «إلف» من النفط الكونغولي، ونجحت فرنسا في ترجيح كفّة «نجويسو» ليستولي على السلطة عام ١٩٩٧م،

(١) Rodney, pp. 265-266.

(٢) Medard, Jean-Francois, Oil and War: ELF and «Franceafrique» in the Gulf of Guinea, http://iacconference.org.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/documents/10th_iacc_workshop_Oil_and_War.pdf ,p.4

بعد سنوات من حربٍ أهليةٍ خلّفت مئات القتلى لتؤمّن مصالح شركة «إلف» في نفط الكونغو[١].

ثالثاً: استُخدمت الشركات متعددة الجنسيات لعقاب بعض الأنظمة غير الموالية للحكومات الغربية، في فترة الحرب الباردة: ففي منتصف السبعينيات أمرت الحكومة الأمريكية إحدى الشركات النفطية الأمريكية بحجب مستحقات أنجولا، وذلك بحجة أنّ الحركة المسيطرة على العاصمة، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، مدعومة من الشيوعيّين[٢].

رابعاً: وخلال هذه الفترة أيضاً أدت الشركات متعددة الجنسيات دَوْراً مناوئاً لحركة التحرر الإفريقي: فعلى سبيل المثال، لم تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بالقرارات الدولية بمقاطعة نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، فقد صدّرت شركتا شل والنفط البريطانية العاملة في نيجيريا النفطَ النيجيري إلى نظام الفصل العنصري؛ بما خالف قرار الحكومة النيجيرية، وهو ما أدى إلى تأميم فرع شركة النفط البريطانية في نيجيريا. وفي زيمبابوي؛ ساندت الشركات متعددة الجنسيات نظام «إيان سميث»، وهو ما ساهم في تأجيل تشكيل حكومة من الأغلبية السوداء[٣].

إذن؛ فقد كانت مصالح الشركات متعددة الجنسيات محفّزاً للاستعمار الأوروبي للقارة في أواخر القرن التاسع عشر، ومحرّكاً للاستعمار الجديد الذي أعدّ النُّخب السياسية، وأدار الصراعات الأهلية بعد الاستقلال ليؤمّن

رواية صعود الاقتصاد الإفريقي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، تُخفي حقائق استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للقارة الإفريقية

مصالحه، وينتقص من سيادة الدول الإفريقية على مواردها وعلى قرارها السياسي.

الشركات متعددة الجنسيات والصعود الإفريقي.. ما وراء الأرقام:

مع مطلع الألفية الجديدة تعدّد اللاعبون من الشركات الدولية في إفريقيا، بحيث لم يقتصر هذا الدَوْر على الشركات الغربية، وإنما امتدّ ليشمل شركات القوى الصاعدة، كالصين والهند والبرازيل، والقوى الإقليمية، كتركيا وبعض دول الخليج العربي.

فقد وصل عدد الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا، على سبيل المثال، إلى أكثر من ألفي شركة، وزاد حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا، من ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣م لحوالي ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢م، و ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، وتستثمر تلك الشركات في عدة مجالات؛ من بينها: التعدين، والبناء، والزراعة، والبنية التحتية[٤]، كما أصبح القطاع الزراعي يجذب العديد من الاستثمارات الهندية والخليجية.

(١) Medard, pp.7-8.

(٢) Udofia, O.E., Imperialism in Africa: A Case of Multinational Corporations, Journal of Black Studies, vol.14, no.3, 1984, p.358.

(٣) Udofia, pp.359-360.

(٤) Benjelloun, Wail, China-Africa Cooperation: Capacity building and social responsibility of investments, South African Institute of International Affairs, Policy Insights no. 24, August 2015, p.3.

وإذا كانت الأرقام تشير إلى تزايد استثمارات الشركات الدولية في القارة، واقتران ذلك بارتفاع معدلات النموّ الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية، بما يعطي انطباعاً بمساهمة إيجابية لهذه الشركات في النهضة الاقتصادية الإفريقية، فإنّ أرقاماً أخرى تُلقي الضوء على جانب آخر من دَوْر هذه الشركات، فقد كشف تقريرٌ لمجموعة من الباحثين والناشطين في مجال التنمية: أنّ مقارنة حجم التحويلات المالية التي يتمّ تحويلها إلى داخل القارة بحجم ما يحوّل خارجها؛ يكشف أنّ إفريقيا هي التي تساهم في تكوين ثروات الدول والشركات الأخرى وليس العكس.

وفيما يتعلق بدَوْر الشركات متعددة الجنسيات على وجه الخصوص؛ كشف التقرير عن أنّ حجم الأرباح التي تحقّقها هذه الشركات داخل القارة وتحوّلها إلى الخارج بدلاً من أن تعيد استثمارها في القارة يبلغ حوالي ٤٦ مليار دولار سنويّاً.

ومن الأسباب التي تحقّق بها هذه الشركات أرباحاً ضخمة: أنها تستفيد من الأصول الإفريقية بأسعار منخفضة، فقد خلصت إحدى اللجان التي راجعت خمسة اتفاقات فقط في مجال التعدين، عَقَدتها الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٠١٠م-٢٠١٢م، أنّ هذه الدولة قد خسرت ما يزيد على مليار دولار من الأرباح سنويّاً نتيجة انخفاض أسعار المناجم التي تمّ بيعها إلى شركات دولية، وتعادل هذه القيمة ضعف ميزانية التعليم والصحّة في الكونغو عام ٢٠١٢م[١]!

ومن أهمّ الموارد التي تخضع لاستغلالٍ متزايدٍ من الشركات متعددة الجنسيات «الأراضي الزراعية»، فيما أصبح يُعرف بـ«ظاهرة الاستحواذ على الأراضي»، والمنتشرة في عدة دول إفريقيا، ومنها: إثيوبيا وتنزانيا وكينيا والسودان وجنوب السودان في الشرق، ومالي وغانا في الوسط والغرب.

وقد تزايدت هذه الظاهرة بشكلٍ ملاحظ في القارة الإفريقية وبعض دول الجنوب، بعد أزمة الارتفاع الملاحظ في أسعار الغذاء عالميّاً عامَي ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، وبموجب الاستثمارات الجديدة في هذا المجال، يتمّ تأجير مساحات ضخمة من الأراضي لمستثمرين أجانب بأزهد الأسعار ودون مقابل للمياه التي يتمّ استخدامها في الزراعة. ويرى العديد من الباحثين أنّ هذه الظاهرة تشكّل خطراً على الأمن الغذائي للدول الإفريقية؛ لأنها تجعل تحديد ما تزرعه هذه الدول خاضعاً لاعتبارات وأولويات المستثمرين وليس للأولويات الوطنية للدولة.

في الوقت نفسه؛ فإنّ الاستحواذ على الأراضي يؤثّر على الحقوق المكتسبة للمزارعين الأفارقة، والذين يُجبرون على التخلّي عن الأراضي التي قاموا بزراعتها لسنوات وعقودٍ دون تعويضٍ مناسب في الغالب، وكمثالٍ على ذلك؛ فقد وقّعت الحكومة الليبيرية عقد انتفاع مع إحدى الشركات الماليزية لزراعة ما يزيد على مائتَي هكتار لمدة ٦٣ عاماً، ولم يتمّ إخبار المزارعين في هذه الأراضي قبل توقيع العقد، ولم يحصلوا على تعويضٍ عادل نتيجة تخليهم عنها[٢]!

(١) Health Poverty Action, Honest accounts? The true story of Africa›s billion dollar losses, London: Health Poverty Action, 2014, p.11-13.

(٢) Biney, Ama, Is Africa really rising? Pambazuka Newsletter, 04 September 2013.

وفي ضوء هذه الحقائق؛ لم يعد غريباً أن يتمّ التركيز على ظاهرة «لعنة الموارد» في إفريقيا، فقد رصدت تلك الأدبيات أنّ الدول الغنية بالموارد الطبيعية ليست بالضرورة هي الأفضل في معدلات التنمية والاستقرار السياسي، بل العكس: هي الأفقر والأقلّ استقراراً، ويفسّر ذلك جزئيّاً عجز الدول الغنية بالموارد عن استخراج هذه الموارد نتيجةً لضعف الإمكانات المادية أو التكنولوجية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسيات.

وفي حين توقّع بعض المنظّرين أن تؤدي أرباح هذه الموارد إلى تمويل وإنعاش صناعات جديدة في الدول صاحبة الموارد؛ فإنّ الواقع الفعليّ في إفريقيا يشير إلى عكس ذلك، فأقدم الدول إنتاجاً للنفط في إفريقيا، وهي نيجيريا والجابون وأنجولا، ليست هي الأفضل من حيث معدلات التنمية الاقتصادية، بل المناطق المنتجة للنفط في نيجيريا هي من أفقر المناطق في البلاد[١]!

وبالإضافة إلى ما تفقده بعض دول القارة، نتيجة انخفاض أسعار الأصول التي تتيحها للمستثمرين الأجانب، فإنها تفقد سنويّاً حوالي ٣٥ مليار دولار نتيجةً لتهريب الأموال، ٣٪ منها فقط يتمّ نتيجة فساد بعض المسؤولين الأفارقة الذين يستولون على المال العام، ويحوّلون ثرواتهم إلى الخارج، أو نتيجة صفقات التهريب غير القانونية، أما الباقي فينتج عن التهرّب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة، ويأتي هذا التهرّب في الغالب عن طريق استغلال بعض الثغرات

برغم الإشكاليات المتعلقة بدَوْر الشركات متعددة الجنسيات؛ فإنّ مسؤولية تصحيح مساره لا تُلقى على عاتق هذه الشركات وحدها، وإنما على عاتق الحكومات الإفريقية والمجتمع المدني

القانونية لتجنّب دفع الضرائب[٢].

وفي طريقها لاستغلال الموارد الإفريقية؛ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات في الغالب من قوانين أو اتفاقات تُعطي لها مزايا تفضيلية مقارنةً بالشركات الوطنية الإفريقية، فقد رصدت إحدى الدراسات حول اتفاقية حماية الاستثمار الموقّعة بين الحكومة التنزانية والحكومة الكندية، على سبيل المثال، أنّ هناك عدة مزايا تتمتع بها الشركات الكندية في تنزانيا، منها: عدم الالتزام بعدم تحويل أرباحها إلى الخارج، وعرض أية منازعات تنشأ بين الطرفَيْن على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بدلاً من القضاء الوطني التنزاني، وعدم جواز تأميم هذه الاستثمارات تحت أي ظرف[٣].

إذن تُخفي الأرقام المبشرة- عن زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو- حقيقة علاقات القوة غير المتكافئة بين الحكومات الإفريقية والشركات متعددة الجنسيات، وعدم العدالة في

(١) Duruigbo, Emeka, World Bank, Multinational Oil Companies and the resource curse in Africa, Journal of International Economic Law, Spring 2005.

(٢) Health Poverty Action, p.11-13.

(٣) Biney, Ama.

توزيع عوائد الاستثمارات بين هذه الشركات والدول الإفريقية، ناهيك عن استفادة المواطن الإفريقي من هذه العوائد.

وبالإضافة إلى عدم التكافؤ في الاستفادة من عوائد الاستثمار، تُعدّ التأثيرات البيئية لمشروعات الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا أحد أهمّ الإشكاليات المتعلقة بدَوْرها، ولم يعد الاهتمام بهذه التأثيرات من قبيل الرفاهية، حيث تتأثر دول القارة بشكلٍ متزايد بالتغيرات المناخية، والتي تكلفها حوالي ٣٦ مليار دولار سنوياً[١]، وتؤثر بعض الأنشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على نسبة تلوث المياه والهواء، كما تزيد من نسبة تآكل الأراضي الصالحة للزراعة، وبما أنّ نسبة معتبرة من العمالة الإفريقية ما زالت تعمل في مجال الزراعة؛ فإنها معرّضة لتأثير التلوث الناتج عن أنشطة هذه الشركات، ولا تملك من القدرة المادية والتكنولوجية ما يمكّنها من التكيف مع هذه التغيرات.

وقد توصلت إحدى الدراسات، التي قامت بمسح معدلات التلوث في حوالي أربعين دولة إفريقية جنوب الصحراء وعلاقتها باستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، إلى أنّ الدول التي يزيد فيها نشاط الشركات التعدينية والصناعية (كنيجيريا وجنوب إفريقيا) يزيد فيها معدل التلوث عن متوسط الدول الإفريقية بحوالي ٦ إلى ٢٩ مِثْلاً، وقد حذّرت الدراسة من أنّ الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة في العقد الأخير؛ سوف تُترجم إلى زيادة في معدلات التلوث، وفي الوقت نفسه؛ فإنّ الترتيبات المؤسّسية، بمعنى وجود سياسات بيئية واضحة ومؤسّسات قادرة على تنفيذها، سوف يؤدي إلى تخفيف هذا الأثر[٢].

ومن أبرز الأمثلة على التأثيرات المدمّرة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والأنشطة الاقتصادية للجماعات المحلية: حالة «إقليم دلتا النيجر» في نيجيريا، فقد تسبّبت الحوادث المتكرّرة لتسرّب النفط، والتي قُدّرت بما يزيد على خمسة آلاف حادثة في النصف الأول من العقد الماضي فقط، في التأثير في نشاط الزراعة وصيد الأسماك في الإقليم، وقد ساهم ذلك في ترحيل بعض الجماعات من أماكن إقامتها؛ مما يعني أنّ أنشطة الشركات النفطية قد ساهمت في زيادة البطالة والفقر بدلاً من الحدّ منهما[٣].

وحتى حينما تعالت الأصوات للمطالبة بتعويض هذه الجماعات؛ لم تستجب الشركات لهذه المطالب، وقد استفادت هذه الشركات من ضعف الإطار المؤسّسي الذي لا يطبق اشتراطات بيئية على عملها، ولا يضمن دفع تعويضات عادلة للمتضررين من أنشطتها.

من الإشكاليات التي تخفيها الأرقام أيضاً سياسات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالعمالة، فعلى الرغم من أنّ هذه الشركات تستعين أحياناً بموظفين من الدول

(١) Health Poverty Action, pp.23-24.

(٢) Osabuohein, Evans, Efobi, Uchenna and Gitau, Ciliaka, External Intrusion, Internal Tragedy: Environmental Pollution and Multinational Corporations in Sub Saharan Africa, Advances in Sustainability and Environmental Justice, vol. 12, 2013.

(٣) Idemudia, Uwafiokun, Rethinking the role of corporate social responsibility in the Nigerian oil conflict: the limits of CSR, Journal of International and 842-Development, vol.22, 2010, pp.836 Idemudia, Uwafiokun, oil companies and sustainable community development in the Niger Delta, Sustainable Development, vol.22, 2014-pp.178-179.

الإفريقيـــة المضيفة في فروعهـــا خارج مقرّها الأساســـي، فإنّ الســـيطرة والتحكّم في صنع السياســـات يظلّ فـــي يد الإدارة في الشـــركة الأمّ، كما لا يُســـمح لموظفي الـــدول المضيفة باحتلال مناصـــب قيادية في هذه الفروع، حتى إن سُـــمح لحكومة الدولة المضيفة أن تشترك في ملكية هذه الفروع، ففي ليبيريا، على سبيل المثال، استحوذت شـــركة لامكو للتعدين، وهي شركة (ســـويدية-أمريكية-ليبيرية)، على امتياز اســـتخراج واســـتغلال الحديد الخام لتصديره إلى المقرّ الأساسي بصورته الأولية، ولم تسمح لليبيريّين باحتلال مناصب قيادية في الإدارة[1].

وينطبـــق الأمـــر- بشـــكلٍ أو آخـــر- على الاستثمارات الجديدة، فمن الانطباعات السائدة عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا، على سبيل المثال، أنها تعتمد على اســـتقدام عمالة صينية للعمـــل في مشـــروعاتها في القـــارة، ولا يمكن إنكار أنّ هـــذا الانطباع صحيحٌ جزئيّاً، حيث إنّ عدد العمّـــال الصينيّين في القـــارة الإفريقية قد وصل وفقاً للتقديرات الرســـمية (وهي أقلّ التقديرات) إلى مـــا يزيد على ربع مليون عامل عام ٢٠١٤م. وغالباً ما يتوقف اعتماد الشركات على العمالة الصينية في مقابل العمالة المحلية على عـــدة اعتبارات؛ منها: مدى توفّر المهارات في الدولة المضيفة، وتكلفـــة العمالة، وقوانين العمل في الدولـــة، لذلك يختلف الأمر من دولةٍ إلى أخرى[2]. وتحاول الصين زيادة الاعتماد على العمالة المحليـــة، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت تلتزم بقوانين العمل الدولية، وبالشـــفافية

من ضمن السياسات التي تحتاج إليها الدول الإفريقية لإدارة علاقاتها مع الشركات متعددة الجنسيات: دعم دَوْر شركاتها الوطنية لمنافسة تلك الشركات الأجنبية

في الإعلان عن ظروف توظيفها لهذه العمالة.

إذن؛ فرواية الصعود الاقتصادي الإفريقي، وفي القلب منها الاحتفاء بزيادة الاســـتثمارات الأجنبية في القارة، إنما تُخفي حقائق استمرار استغلال الشـــركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية القارة الإفريقية، وتدمير أنشطتها في بعض الأحيان للبيئة، ونمط الحياة، والأنشـــطة الاقتصاديـــة لجماعاتها المحلية، واســـتغلالها للعمالة الإفريقية.

برامج المســـؤولية الاجتماعيـــة: هل تحلّ إشكاليات دَوْر الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا؟:

لجـــأت العديـــد مـــن الشـــركات متعددة الجنســـيات، تحت ضغط الانتقادات الشـــديدة لدَوْرها، إلى دعم برامج المسؤولية الاجتماعية فـــي إفريقيا، ففي جنوب إفريقيا، على ســـبيل المثـــال، تدعم هـــذه الشـــركات برامج صحية موجّهة لعلاج مرض نقص المناعة المكتســـبة (الإيدز)، وفي غينيا الاســـتوائية اتجهت العديد من الشركات النفطية إلى الشراكة مع الحكومة لتنفيـــذ برامج لعلاج الملاريـــا وتنمية مهارات المدرســـين، وفي أنجولا تموّل هذه الشـــركات برامج تنمويـــة مختلفة، من برامج لإعادة تأهيل المحاربين إلى دعم المشروعات الصغيرة، حتى

(١) Udofia, O.E., pp.355-357.

(٢) China-Africa Research Initiative, Chinese Workers in Africa, Johns Hopkins University, China-Africa Research Initiative, 2017.

إنّ ميزانية هذه البرامج تفوق ميزانية مؤسّسات حكومية أجنبية، مثل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أنجولا[١].

ولكن هذا الدَوْر التنمويّ للشركات متعددة الجنسيات لا يخلو أيضاً من إشكاليات؛ أول هذه الإشكاليات يتعلق بتحديد مجالات التنمية الاجتماعية التي تموّلها هذه الشركات في الدول المضيفة، ووفقاً لما ترصده بعض الدراسات: فإنه بينما تقوم بعض هذه الشركات بصياغة أنشطتها الاجتماعية بناءً على الاحتياجات الفعلية للدولة المضيفة ومجتمعاتها المحلية؛ فإنّ شركات أخرى تعتبر هذه الأنشطة بمثابة حملات علاقات عامّة تحسّن بها صورتها؛ دون أن تخاطب المشكلات الحقيقية للدول المضيفة.

كما يثير بعض الباحثين إشكاليةً أخرى، تتعلق بأثر برامج المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات على دَوْر الدولة، حيث يثيرون المخاوف من أن يؤدي انغماس هذه الشركات في مجالات التعليم والصحّة والبيئة إلى أن تحلّ هذه الشركات محلّ الدولة في القيام بوظائفها، وبذلك تكون هذه الشركات قد ساهمت في إضعاف الدول الإفريقية الضعيفة أصلاً[٢].

ويرتبط هذا البعد برؤية الدولة للنشاط الاجتماعي للشركات متعددة الجنسيات وتأثيره على سيادتها، ففي الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، رفضت الحكومة الكونغولية عام ٢٠٠٧م برنامج لإحدى شركات التعدين، كان مصمّماً لتدريب رجال الشرطة على احترم حقوق الإنسان، وانتقدت القيادات الشرطية دَوْر الشركات الدولية في هذا المجال على اعتبار أنّ مثل هذه الشركات قد تُدعم من قبل حركات انفصالية؛ مما ساهم في تأجيج الصراع الأهلي. وفي المقابل؛ رحبت الحكومة في جنوب إفريقيا بالشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات في مجال محاربة الجريمة وتحقيق الأمن العام، وذلك عن طريق برامج لتدريب الشرطة المحلية على التدخل السريع ومنع الصراعات[٣].

وفي ظلّ هذه الإشكاليات: لم يكن غريباً أن تخفق برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في حلّ الإشكاليات الأساسية المتعلقة بدَوْر هذه الشركات في القارة، والتي تتسبب في بعض الأحيان في استهداف أنشطة هذه الشركات.

وتقدّم برامج الشركات النفطية الناشطة في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا مثالاً بارزاً على ذلك، ففي حين اتخذت بعض الجماعات المحلية من الكفاح المسلّح وسيلة للتعبير عن مظالمهم ورفضهم لتهميش المنطقة، وعدم استفادتها من ثروتها النفطية، اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى طرح مبادرات لإشراك المجتمعات المحلية في صياغة وتنفيذ برامج للتنمية المستدامة لمعالجة هذه المظالم، ولكن تلك المبادرات لم تحلّ أسباب الصراع بين الشركة وبين المجتمعات المحلية، فقد استمرت الانتقادات المتعلقة بانتشار البطالة، وعدم قدرة الشركات الدولية على خلق وظائف كافية، والآثار البيئية السلبية لاستثماراتها، وهي من أهمّ الأسباب التي تؤدي إلى استمرار العنف في الإقليم، واستهداف هذا العنف لأنشطة هذه الشركات.

(١) Schneidman, Witney, Multinational Corporations and Economic Development in Africa, Centre for Strategic and International Studies, 25 July 2007,

(٢) Schneidman, Witney.

(٣) Honke, Jana and Thauer, Christian, Multinational Corporations and Service provision in Sub-Saharan Africa, Governance, Vol. 27, Issue 4, October 2014

ولم تستطع هذه الشركات، بحكم طبيعة نشاطها، توفير فرص عمل مناسبة لشباب الإقليم فحسب، بل إنّ أنشطتها قد أثّرت سلباً على النشاط الاقتصادي لآخرين- كما سبقت الاشارة في القسم السابق-، لذلك لم يكن غريباً بعد عقودٍ من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات أن يظلّ الإقليم من أفقر المناطق في نيجيريا؛ بنسبة: حوالي ٧٠٪ يعيشون تحت خط الفقر[١].

وبصفة عامّة؛ فإنّ برامج المسؤولية الاجتماعية، وإن كانت تقدّم مسكّنات محدودة ومؤقتة لبعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المحلية، فإنها لا تخاطب القضايا العامّة التي تشكّل أسباباً رئيسة لتلك المشكلات، وأهمّها: التعاملات الفاسدة بين بعض الحكومات الإفريقية وهذه الشركات، والتوزيع غير العادل لعوائد استثماراتها. بعبارة أخرى: ففي سعيها لتحقيق مصالحها؛ تنحاز الشركات متعددة الجنسيات بطبيعتها للحكومات على حساب الشعوب، وتستفيد من ضعف وفساد هذه الحكومات، وهي مشكلة هيكلية لا يمكن أن تحلّها برامج المسؤولية الاجتماعية.

نحو استفادة أكبر من دَوْر الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الإفريقية:

لا شك بأنّ قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استغلال الموارد الإفريقية لا تعتمد على تأثير هذه الشركات فقط، وإنما أيضاً على القوة التفاوضية للحكومات الإفريقية وإمكانات مؤسّساتها.

وقد استطاعت بعض الحكومات بناء مؤسّسات وطنية فاعلة لإدارة مواردها، وللتفاوض و/أو الشراكة مع هذه الشركات، وإذا كانت العديد من الدول الإفريقية قد استفادت في العقد الماضي من طفرة في عوائد مواردها؛ فإنّ العبرة في تحقيق التنمية هو إدارة حكوماتها لهذه العوائد وللأنشطة المنتجة لها.

(١) Idemudia, Uwafiokun, Rethinking the role of corporate social responsibility and Idemudia, Uwafiokun, oil companies and sustainable community development in the Niger Delta.

ففي بعض الأحيان تلقي الشركات متعددة الجنسيات باللوم على الحكومات المضيفة في التعامل مع المجتمعات المحلية التي تنشأ فيها استثماراتها، فقد تتسبب ضعف مؤسّسات الدولة أو عدم شفافيتها في مشكلات مع الجماعات التي يتمّ ترحيلها إلى مناطق جديدة لإتاحة المكان لهذه الاستثمارات، سواء كانت هذه المشكلات متعلّقة بتأخّر سداد تعويضاتهم، أو عدم دفع تعويض عادل، أو عدم تهيئة المكان البديل. وفي أحيانٍ أخرى تفتقد الحكومات الإفريقية إلى تشريعاتٍ وطنيةٍ فاعلة منظّمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات، أو للقدرة على إنفاذ هذه التشريعات، أو مراقبة إنفاذها[١].

لذلك؛ فإنّ أحد المداخل المهمّة لإدارة الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا هو بناء القدرات، سواء تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على صياغة قواعد وتشريعات تنظّم عمل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر فيها، أو تنمية المهارات المهنية والإدارية للعمالة الإفريقية، وتوجيه جزءٍ من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات للاستثمار في التعليم المهني والفني.

كذلك؛ فمن ضمن السياسات التي تحتاج إليها الدول الإفريقية، لإدارة علاقاتها مع الشركات متعددة الجنسيات، دعم دَوْر شركاتها الوطنية لمنافسة تلك الشركات الأجنبية، سواء كان ذلك الدعم بالسياسات الضريبية والأطر القانونية، أو بتهيئة ظروف لعودة الكفاءات الإفريقية للعمل في هذه الشركات الوطنية، وإنشاء شركات جديدة[٢].

تتضمّن مسألة تعزيز القدرات كذلك بناء قدرة الدول الإفريقية على تنويع اقتصادها ومصادر ثروتها، بحيث لا تصبح مقتصرة على المواد الخام الأولية التي يعتمد استخراجها على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، أو على عددٍ محدودٍ من الموارد التي تستغلها هذه الشركات، وقد رصدت إحدى الدراسات محاولات وليدة من الحكومة الجزائرية، على سبيل المثال، لتنويع الاقتصاد، وتجاوز توجيه كافة الاستثمارات الأجنبية للقطاع النفطي فقط[٣]، وهي سياسة تحتاج إلى المتابعة لتقييم آثارها على المديين المتوسط والطويل.

كما يحتاج مراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: إلى دَوْرٍ نشطٍ للمجتمع المدني في الضغط على الحكومات لإتاحة المعلومات حول صفقاتها مع تلك الشركات، والأرباح التي تحققها الحكومات من ورائها.

وقد انطلقت عام ٢٠٠٢م خلال القمّة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا مبادرة: «الشفافية في الصناعات الاستخراجية»، والتي تقوم على مراقبة أنشطة الشركات ودَوْر الحكومات في هذه الصناعات، وتنطلق المبادرة من أنّ الأوضاع الحالية لاستغلال الموراد الطبيعية تسبّب خسارة لجميع الأطراف، فهي تسبّب خسارة للمواطن العادي في الدول النامية والذي لا يستفيد من موارد دولته، وللشركات متعددة الجنسيات التي تُتهم بالتواطؤ والاشتراك في ممارساتٍ فاسدةٍ

(١) Weng, Xiaoxue and Buckely, Lila, Chinese businesses in Africa: Perspectives on CSR and the role of Chinese government policies, International Institute for Environment and Development, Discussion Paper, February 2016, pp.21-22.

(٢) Udofia, pp.366-367.

(٣) شريفة جعدي، محمد نمر ومحمد بركة: أثر استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري (٢٠٠٦-٢٠١٢)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ١، ديسمبر ٢٠١٤م.

لتحقيق أرباح طائلة؛ مما يشوّه صورتها العامّة.

وقد حظيت هذه المبادرة بدعم من المؤسّسات المالية الدولية وبعض الحكومات الإفريقية، وبرغم أهميتها فإنها تبقى مبادرة طوعية غير ملزمة، ما دفع بعض الشركات، منها شركة «إلف-توتال» النفطية إلى الإعلان عن أنها لن تبادر بالإفصاح عن مدفوعاتها إلى الحكومات الإفريقية إلا عندما تفعل الشركات الأخرى ذلك[١]، وبرغم ذلك يمكن البناء على تلك المبادرات لخلق ضغوط شعبية لتحقيق مزيدٍ من المساءلة للحكومات والشركات متعددة الجنسيات على حدٍّ سواء.

وفي هذا الإطار؛ يمكن الاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة لبعض الدول، والتي تضمّن بعضها تعاوناً بين الحكومات والشركات متعددة الجنسيات والمجتمعات المحلية، لتحقيق إدارة أفضل للموارد الإفريقية.

ومن هذه النماذج: بناء الصين لسدّ «بوي» في غانا، فنظراً لطبيعة المشروع وموقعه؛ كان من المتوقّع أن يؤدي بناء السدّ إلى ترحيل ما يزيد على ألفي مواطن من مساكنهم، وفقدهم أراضيهم التي سيتم مصادرتها لتكوين خزان السدّ، هذا بالإضافة إلى التأثيرات البيئية لتقليص المساحات الخضراء لتكوين الخزان. ولمعالجة هذه التأثيرات تمّ تشكيل منبر للحوار يتكوّن من ممثلين من الجماعات المتأثرة بالمشروع والحكومة والشركة الصينية المنفذة له (شركة سينوهيدرو) لمتابعة بناء المشروع والاهتمام بتأثيراته الاجتماعية، والوصول إلى حلولٍ وسط تحدّ من هذه التأثيرات، وقد تضمن ذلك متابعة برنامج إعادة تسكين الجماعات المتضررة في المناطق الجديدة، وفيما يتعلق بحقوق العمال؛ فبعد انتقادات عديدة تمّ تعديل بعض قواعد العمل في المشروع، حيث التزمت الشركة الصينية بتوقيع عقود سنوية مع العمالة الغانية بعد أن كانت العمالة دون عقود، كما سُمح للعمال الغانيين، والذين قدّرت نسبتهم بأكثر من ٩٠٪ من عمالة المشروع، بتكوين تشكيلٍ نقابي تابع لاتحاد عمّال البناء والمقاولات؛ لتمثيل مصالح العمّال، وتحسين شروط العمل في المشروع[٢].

خاتمة:

بناءً على ما سبق، وبرغم الإشكاليات المتعددة المتعلقة بدَوْر الشركات متعددة الجنسيات في القارة الإفريقية؛ فإنّ مسؤولية تصحيح مساره لا تُلقى على عاتق هذه الشركات وحدها، وإنما على عاتق الحكومات الإفريقية التي تتعاقد مع هذه الشركات، والمجتمع المدني الذي يتعيّن عليه تعبئة جهود المجتمعات المحلية لمراقبة دَوْر هذه الشركات، والحكومات الغربية التي يجب أن توجّه جزءاً من دعمها لبناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني الإفريقي.

بعبارة أخرى: إنّ الاستفادة من الموارد الإفريقية الطبيعية والبشرية تحتاج إلى منظومة متكاملة، تتعاون فيها كلّ الأطراف الوطنية والدولية لتجاوز مشكلات الماضي، وتأسيس نمطٍ جديدٍ من الشراكة، يقوم على التكافؤ بين هذه الأطراف، ويحقّق المكاسب للجميع ■

(١) Duruigbo, pp.49-50.

(٢) Otoo, Kwabena, Ulbrich, Nina and Asafu-Adjaye, Prince, Unions can make a difference: Ghanaian workers in a Chinese Construction firm at Bui Dam site, Ghana: Trade Union Congress, 2013.

الدَوْر البرازيلي في إفريقيا
الدوافع والآليات والتحديات

د. صدفة محمد محمود
باحثة متخصّصة في شؤون أمريكا اللاتينية

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ احتلت إفريقيا مكانةً مركزيةً في السياسة الخارجية البرازيلية مع وصول حزب العمال اليساريّ للسلطة عام ٢٠٠٢م، وذلك استناداً إلى مبادئ الحزب القائمة على أولوية تحقيق استقلالية سياسة البرازيل الخارجية، وما يرتبط بذلك من الحاجة لتنويع خريطة الحلفاء والشركاء الدوليين، وبخاصّة تعزيز العلاقات مع دول الجنوب، وفي مقدمتها الدول الإفريقية.

وفي الإطار؛ شهدت القارة الإفريقية تصاعداً واضحاً للنفوذ البرازيلي، الأمر الذي برز من خلال مؤشراتٍ عدة؛ منها: زيادة التمثيل الدبلوماسي، وتبادل الزيارات رفيعة المستوى، وفي الوقت نفسه؛ سعت البرازيل إلى المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في إفريقيا، من خلال المشاركة بنشاطٍ في بعثات الأمم المتحدة لحفظ

السلام داخل القارة، وتوسيع نطاق مشاركتها في برامج التعاون الدوليّ من أجل التنمية في إفريقيا، فضلاً عن سعيها إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية، مع التركيز على البلدان الإفريقية الناطقة بالبرتغالية، إضافة إلى نيجيريا وجنوب إفريقيا.

بناء على ما سبق؛ تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أبرز ملامح الدَوْر البرازيليّ في إفريقيا، وذلك من خلال تسليط الضوء على دوافع هذا الدَوْر وأهدافه، وأدواته آلياته، مع تقييم فاعلية الدَوْر البرازيلي في إفريقيا، وأبرز التحديات والعقبات التي تواجهه، وكذلك مستقبل العلاقات بين الجانبَيْن.

أولاً: التطور التاريخيّ للعلاقات البرازيلية الإفريقية:

تعتمد البرازيل في تطوير علاقاتها وتعزيز وجودها في القارة الإفريقية على التاريخ والتراث المشترك بين الطرفَيْن؛ في ظلّ خضوع البرازيل وبعض الدول الإفريقية للاستعمار البرتغالي، ومنها: (الرأس الأخضر، وساوتومي وبرينسيب، وغينيا بيساو، وأنجولا، وموزمبيق)، وفي هذا الإطار؛ كانت البرازيل وجهة استقبال رئيسية لتجارة الرقيق الإفريقي عبر المحيط الأطلنطي؛ إذ تمّ نقل حوالي ٤ ملايين إفريقي للعمل في مزارع البن والسكر بالبرازيل خلال القرنَيْن الخامس عشر والسادس عشر.

ومع انتهاء تجارة الرقيق في البرازيل، في ١٣ مايو ١٨٨٨م، حدث تراجع في العلاقات مع القارة الإفريقية؛ حيث قامت البرازيل باتباع سياسات تحبّذ دخول المهاجرين من أوروبا، وخصوصاً من إيطاليا وألمانيا، في ظلّ اتجاهها نحو زيادة إنتاجها من القهوة، والتي تتطلب قوةً عاملةً أكثر مهارة، كما عاد الكثير من الأفارقة إلى مواطنهم الأصلية.

وركزت الجهود الدبلوماسية البرازيلية، في الوقت نفسه، على الانتهاء من المفاوضات الحدودية مع جيرانها في أمريكا الجنوبية، وحلّ أزماتها الداخلية.

وخلال الفترة التي أعقبت الانقلاب العسكريّ في البرازيل عام ١٩٦٤م؛ رأت النّخبة السياسية أنّ حركات التحرّر الإفريقية ما هي إلا محاولة لزيادة الوجود الشيوعيّ في إفريقيا، لذلك فقد دعمت البرازيل السياسات الاستعمارية التي قام بها الديكتاتور البرتغالي «أنطونيو دي أوليفيرا سالازار» فيما يتعلق بأنجولا وموزمبيق.

وأعقب ذلك حدوث تحسّن في العلاقات البرازيلية الإفريقية خلال سبعينيات القرن العشرين؛ نظراً لحاجة البرازيل لتأمين احتياجاتها من النفط من قِبل بعض الدول الإفريقية، في ظلّ ما شهدته من نموٍّ اقتصاديٍّ متسارع خلال تلك الفترة، ممّا أدى إلى زيادة الصادرات البرازيلية من السلع المصنعة إلى البلدان الإفريقية التي أصبحت سوقاً رئيساً للسلع البرازيلية. إلى جانب دَوْر البرازيل في دعم كفاح بعض الشعوب الإفريقية ضدّ نظام الفصل العنصري، في كلٍّ من جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوى حاليًّا)، وقيامها بالاعتراف الفوري في سبعينيات القرن العشرين باستقلال بعض البلدان الإفريقية عن البرتغال.

مع عودة نظام الحكم الديمقراطيّ في البرازيل عام ١٩٨٥م؛ واصلت البلاد تطوير علاقاتها التجارية مع الدول الإفريقية، ولكن مع تدهور أوضاع الاقتصاد البرازيليّ خلال حقبة الثمانينيات؛ حدث انخفاضٌ حادٌّ في الصادرات البرازيلية إلى القارة، وكذلك تراجع النفوذ الإفريقيّ فيها، ثم عادت هذه العلاقات للتحسّن خلال تسعينيات القرن العشرين، وبدرجةٍ أكبر

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[١].

ثانياً: أهداف ودوافع التدخل البرازيلي في إفريقيا:

تتصدّر قائمة الأهداف والأولويات الوطنية للبرازيل ثلاث قضايا رئيسة، هي: الاستقلال القومي، التنمية الاقتصادية، والحصول على مقعدٍ دائم في مجلس الأمن الدولي.

ويمكنُ تفصيل أبرز دوافع ومحركات الانخراط البرازيلي في إفريقيا فيما يأتي:

١ - تعزيز مكانة البرازيل بوصفها قوة دولية كبرى:

تأتي التحركات الدولية للبرازيل، وبخاصّة تجاه إفريقيا، في إطار استراتيجيةٍ وطنيةٍ أوسع لتدعيم الاستقلال القومي، وتعزيز مكانتها باعتبارها قوةً كبرى على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار؛ قامت البرازيل بتبنّي سياسة خارجية نشطة تجاه معظم قضايا القارة الإفريقية، وهو ما يأتي متوافقاً مع مطالب الطرفَيْن بإقامة نظام دولي أكثر ديمقراطية وعدالة، يراعي مصالح بلدان الجنوب[٢].

ونظراً لأنّ الحصول على مقعدٍ دائم في مجلس الأمن الدولي كان هدفاً أساسيّاً من أهداف سياسة البرازيل الخارجية؛ فقد كان محوراً للعديد من المحادثات واللقاءات الثنائية التي جمعت كبار المسؤولين البرازيليّين بغيرهم من مسؤولي الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار؛ هدفت البرازيل إلى الاستفادة من الدعم السياسيّ الإفريقيّ لدعم تطلعاتها الدولية، خصوصاً أنّ دول القارة الإفريقية الـ ٥٤ دولة تشكّل قوةً تصويتيةً كبيرة (أكثر من ٣/١ الأصوات داخل الجمعية العامّة للأمم المتحدة)، مما دفعها إلى اتخاذ عدة خطوات مهمّة، منها: إلغاء ديون بقيمة ٩٠٠ مليون دولار مستحقّة على ١٢ دولة إفريقية عام ٢٠١٣م، وزيادة التعاون التقني والفني مع البلدان الأقلّ نموّاً داخل القارة[٣].

٢ - تنويع دوائر الشركاء الاقتصاديّين:

ارتبطت المشاركة البرازيلية النشطة في إفريقيا بشكلٍ وثيقٍ باستراتيجية التنمية على المستوى القومي، وعملت البرازيل على تطويع دبلوماسيتها وسياستها الخارجية لخدمة أهداف التنمية الوطنية واقتصادها القومي، وذلك من خلال الاستفادة من تدعيم العلاقات بإفريقيا في تحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والتي تعود بالنفع المباشر على المواطن البرازيلي[٤].

وبالإضافة إلى الدوافع الاستراتيجية؛ فقد استندت الدبلوماسية البرازيلية في إفريقيا إلى عدة أهداف ودوافع اقتصادية، منها: ضمان حصتها من الطاقة، حيث إنها تُعدّ من أكثر البلدان المستهلكة للطاقة، فضلاً عن الاستفادة من الثروات الزراعية والمعدنية والسوق الاستهلاكية الضخمة في دول القارة الإفريقية، وبخاصّة مع الاقتصادات الأسرع نموّاً في إفريقيا، وذلك

(١) Marcus Vinicius de Freitas,» Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities», Policy Brief, February 8, 2016.

(٢) Daniel Flemes,»Emerging Middle Powers' Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum», GIGA Working Paper, No. 57, Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007.

(٣) Paulo Roberto De Almedia, "New Powers for Global Change?, Brazil as a Regional Player and an Emerging Global Power: Foreign Policy Strategies and the Impact on the New International Order". FES, Briefing paper, No.8, July 2007, P.173.

(٤) Alfredo Cabral and Priya Shankar, "Brazil Rising: the Prospects of an Emerging Power", Foresight, 1 July 2011, http://www.policy-network.net/publications_detail.aspx?ID=4026, P.12.

بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات البرازيلية، وكذلك إتاحة مزيدٍ من الفرص الاستثمارية أمام شركاتها الوطنية بالقارة الإفريقية، وتقليل انكشاف اقتصادها القوميّ أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية من خلال تنويع الشركاء الاقتصاديين[١].

٣ - الاستجابة لمطالب داخلية برازيلية:

يعكس الانخراط البرازيليّ في القارة الإفريقية- في أحد أبعاده- استجابة الدولة لتطلعات قطاعٍ كبيرٍ داخل المجتمع، خصوصاً أنّ البرازيل أكبر دولة خارج إفريقيا، وأكبر دولة من دول أمريكا اللاتينية من حيث عدد السكان المنحدرين من أصول إفريقية؛ مما يعكس قوة الروابط الثقافية واللغوية والإنسانية بين الطرفَيْن، والتي شكّلت جانباً من الهوية والثقافة البرازيلية التي تصف علاقتها بإفريقيا بأنها: «شراكة طبيعية»، الأمر الذي يفسّر أنّ أكثر الشركاء الأفارقة، في مجال التعاون الإنمائي البرازيلي، هُم من الدول الناطقة بالبرتغالية التي يتحدث بها غالبية الشعب البرازيلي[٢].

وفي هذا الإطار؛ فإنّ دَوْر البرازيل في إفريقيا إنما يأتي- في أحد أبعاده - متوافقاً مع الالتزام الأخلاقيّ والسياسيّ الذي أبدته تجاه دول القارة، باعتبار أنّ مشاركتها في حلّ مشكلات القارة الإفريقية إنما يمثل نوعاً من سداد الدين لملايين الأفارقه الذين أدّوا أدواراً مهمّة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل، وتتضح هوية البرازيل الإفريقية في وصف الرئيس البرازيلي الأسبق «دا سيلفا»

أثارت البرازيل بنجاحها في تقديم المساعدة للبلدان الإفريقية الشريكة، في كفاحها ضدّ الجوع والفقر، اهتمام العديد من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة

بلاده بأنها: «ليست مجرد دولة لمواطنيها أصول إفريقية، بل إنّ البرازيل دولة إفريقية»[٣].

ثالثاً: أدوات وآليات الدَوْر البرازيلي في إفريقيا:

شهدت العلاقات البرازيلية الإفريقية نقلةً نوعيةً منذ تولّي الرئيس البرازيلي الأسبق «لولا دا سيلفا» (٢٠٠٢م-٢٠١٠م) للسلطة، ومن بعده خليفته «ديلما روسيف» (٢٠١١م-٢٠١٦م) التي انتهجت نهجاً أقلّ حماساً تجاه القارة؛ على خلفية الأزمات الداخلية التي شهدتها البرازيل خلال فترة حكمها.

وقد عملت البرازيل على توظيف واستثمار العديد من الأدوات والآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها في القارة الإفريقية، وفي مقدمتها: الدبلوماسية الرئاسية، دبلوماسية المنتديات وبناء التحالفات، هذا إلى جانب أدوات السياسة الخارجية التقليدية، وبخاصّةٍ الاقتصادية والعسكرية منها.

١ - الدبلوماسية الرئاسية:

كانت الدبلوماسية الرئاسية من الأدوات

(١) Maag, Isabelle. «Brazil›s Foreign Economic Policy: South –South, North-South or Both?». FES briefings paper, Geneva, March 2005.

(٢) Marcus Vinicius de Freitas, Op.Cit.

(٣) Ministry of External Relations, "Brazilian Foreign Policy Handbook", (Brasilia, 2008), www.funag.gov.br, P.165- 167.

المهمّة التي ساهمت في تدعيم علاقات البرازيل بإفريقيا، والتي تمّ التعبير عنها من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى، وكذلك طرح بعض المبادرات الدبلوماسية المهمة.

وفي هذا السياق؛ كانت الزيارات الرئاسية آليةً مهمّة للدَوْر البرازيلي في القارة؛ إذ رافق العلاقات الدبلوماسية بين البرازيل ودول القارة الإفريقية ما يعرف بـ«دبلوماسية السفر»، والتي قام بها الرئيس البرازيلي الأسبق «لولا دا سيلفا»، الذي زار إفريقيا خلال سنوات حكمه الثماني حوالي اثنتا عشرة مرّة، زار خلالها تسعاً وعشرين دولة إفريقية، ليكون بذلك أكثر رؤساء البرازيل الذين زاروا دول القارة الإفريقية.

وفي المقابل؛ زارت خليفته الرئيسة السابقة «ديلما روسيف»، خلال عامها الأول في الحكم، أربع دول إفريقية، هي: (أنجولا، موزمبيق، جنوب إفريقيا، ونيجيريا)، وفي عام ٢٠١٣م زارت ثلاث دول، هي: (غينيا الاستوائية، إثيوبيا، جنوب إفريقيا).

وبالمثل؛ تلقت البرازيل ٤٧ زيارة من قادة ٢٧ دولة إفريقية منذ عام ٢٠٠٣م[١].

كذلك اعتمدت البرازيل، في سعيها لتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية، على إقامة شبكةٍ واسعةٍ من البعثات الدبلوماسية، حيث زاد عدد السفارات البرازيلية المقيمة هناك منذ عام ٢٠٠٣م (من ١٨ إلى ٣٧ سفارة)، متجاوزاً عدد سفارات المملكة المتحدة، كذلك زاد عدد سفارات الدول الإفريقية في برازيليا بأكثر من الضعف (من ١٦ إلى ٣٤ سفارة)، لتتفوق بذلك على أيّ عاصمةٍ أخرى في الأمريكيتين باستثناء واشنطن العاصمة[٢].

٢ - دبلوماسية المنتديات:

سعت البرازيل إلى تعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية من خلال إقامة التحالفات، وتبنّي ما يُعرف بـ«دبلوماسية المنتديات»، حيث شاركت في إنشاء العديد من المنتديات، الثنائية والثلاثية وكذلك الإقليمية متعددة الأطراف، التي ساهمت في تطوير ليس فقط علاقات البرازيل بل أيضاً علاقات دول أمريكا الجنوبية بدول القارة الإفريقية، وكان من ذلك: قمة إفريقيا-أمريكا الجنوبية ((ASA Summit Africa-South America Summit، التي عُقدت للمرة الأولى عام ٢٠٠٦م، وكذلك منتدى إبسا للحوار IBSA Dialogue Forum)) أو مجموعة الثلاث (G٣) عام ٢٠٠٣م (الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل)، بالإضافة إلى تجمّع البريكس الذي يضمّ في عضويته كلاً من البرازيل وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى روسيا والصين، وكذلك مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية ((CPLP، والتي تضمّ تسعة أعضاء، من بينهم ست دول إفريقية، هي: (أنجولا، موزمبيق، ساوتومي وبرينسيب، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، وغينيا الاستوائية)[٣].

هذا إلى جانب شغلها منصب «عضو مراقب»

(١) Brazil, Ministry of Foreign Affairs, http://www. /itamaraty.gov.br/en

(٢) André de Mello e Souza, "Brazil's Development Cooperation in Africa: A New Model?", In: papers of the fifth brics academic forum, BRICS and Africa Partnership for Development, integration and Industrialization , P.99.

(٣) من الجدير بالذكر: أنّ خمساً من هذه الدول الإفريقية: (أنجولا – موزمبيق – ساوتومي وبرنسيب – غينيا بيساو – الرأس الأخضر) كانت مستعمرات برتغالية حتى حصولها على الاستقلال، أما الدولة السادسة (غينيا الاستوائية)؛ فقد كانت مستعمرة إسبانية عند استقلالها، ولكنها خضعت للاستعمار البرتغالي في فترة تاريخية سابقة.

في عـــدد من المنظمات الإقليميـــة الإفريقية، ومنها: الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس (ECOWAS)[١].

٣ - الأداة الاقتصادية:

تُعدّ الأداة الاقتصادية من الأدوات الرئيسة في تعزيز العلاقات بين الطرفَيْن؛ إذ شهدت العلاقات الاقتصاديـــة بين البرازيل وإفريقيـــا نقلةً نوعية، حيث زاد حجم التبـــادل التجاريّ بأكثر من أربع مرات خلال عشر سنوات، من ٦,١ مليارات دولار عام ٢٠٠٣م إلى ٢٨,٥ مليار دولار في ٢٠١٣م، ثمّ انخفض إلى ٢٥,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤م. ومن بين الشـــركاء التجاريّين الرئيسيّين للبرازيل في إفريقيـــا: كلٌّ من: نيجيريا (٣٢٪)، أنجولا (١٦٪)، الجزائر (١٢٪)، جنوب إفريقيا (١٠٪).

وفي عام ٢٠٠٩م؛ بلغ مجموع الاســـتثمارات البرازيلية في إفريقيا أكثر من ١٠ مليارات دولار، وكانت (أنجـــولا، موزمبيق، ليبيا، جنوب إفريقيا) من أهمّ الدول الإفريقية المستقبلة للاستثمارات البرازيلية.

وتستثمر الشـــركات البرازيلية حاليّاً في ٢٧ بلداً إفريقيـــا، وخصوصاً فـــي قطاعات النفط والتعديـــن والزراعـــة، وكذلك البنيـــة التحتية، وتأتي فـــي مقدمة الشـــركات البرازيلية العاملة في إفريقيا، شركة «بتروبراس» النفطية، و «فالي دو ريو دوســـي» المتخصّصة في قطاع التعدين، وشركة البناء العملاقة «أودبريشت»[٢].

كذلك دعمـــت البرازيل العديد من مبادرات التنميـــة في إفريقيا، حيـــث أعربت عن دعمها السياســـيّ لمبادرة الشـــراكة الجديـــدة لتنمية إفريقيا (النيباد NEPAD)، بوصفها وســـيلةً مهمّةً لتحقيـــق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القـــارة، وقامت بطرح عدة مبادرات للتعاون مع الـــدول الإفريقية في مجالات مبادرة النيباد الرئيســـة، وفي مقدمتهـــا: الصحـــة، والأمن الغذائـــي، ومحاربة الجـــوع، والتنمية الزراعية والريفية[٣].

وفي الســـياق نفســـه؛ تتعـــاون البرازيل مع الإكواس فـــي عددٍ مـــن المبادرات التـــي تركّز بصفةٍ خاصّة على معالجة قضايا: الفقر، والأمن الغذائـــي، والبيئـــة، والطاقة المتجـــددة، وبناء القدرات، والحوار السياســـي. وقد عُقدت القمّة الأولى بين البرازيل والإكـــواس بالرأس الأخضر في يوليو ٢٠١٠م، واتفـــق خلالها الطرفان على: تعزيز الحوار السياســـيّ والتعـــاون الأمني، بناء الشـــراكات بين القطاع الخاص، تحســـين البنية التحتية، بناء القدرات، التبـــادل الثقافي. كذلك اتفق الجانبان على تعزيز التجارة الثنائية وتشجيع الاستثمارات المشـــتركة، وخصوصاً في مجالات الوقود الحيوي والتجهيـــز الصناعي للمحاصيل الزراعيـــة والســـياحة، كمـــا اتفقا علـــى تعميق التعـــاون في مجال النقل الجوي والطاقة النظيفة المســـتدامة؛ من خلال دعم أنشطة مركز الطاقة

(١) Frank Mattheis, «Brazil as a Security and Development Provider in Africa: Consequences and Opportunities for Europe and North America», IAI WORKING PAPERS 16 | 21 - SEPTEMBER 2016, P.6.

(٢) The African Development Bank Group, «Brazil's Economic Engagement with Africa», Africa Economic Brief, Vol. 2, Issue 5, 11 May, 2011, PP.2-4.

(٣) joint debate Statement by Mr. Sergio» Rodrigues dos Santos Minister Plenipotentiary 17 October 2012: 67th Session of the General Assembly New Partnership for Africa›s Development: progress in implementation and Decade to Roll :2010-international support 2001 Back Malaria in Developing Countries», www.nepad.org/sites/default/files/Brazil.pdf

المتجددة التابع للإكواس[١].

٤ - المنح والمساعدات:

نفّذت البرازيل مشروعات للتعاون الإنمائي، في إطار استراتيجيتها للتعاون بين بلدان الجنوب، مع (٤٢) من (٥٤) دولة إفريقية، لتصبح بذلك واحدةً من الجهات المانحة الصاعدة في إفريقيا. وفي عام ٢٠١٠م تلقت إفريقيا حوالي ٢٢٪ من قيمة التعاون الإنمائيّ الدوليّ للبرازيل، والتي بلغت ٧٠١,٤ مليون دولار، لتكون بذلك ثاني أهمّ منطقة في هذا المجال بعد أمريكا اللاتينية التي تلقت حوالي ٣٧٪ من إجمالي مخصّصات التعاون الإنمائي البرازيلي. علاوة على ذلك؛ تمثّل البرازيل شريكاً رئيساً لإفريقيا في مجال التعاون الفنّي والتقني؛ حيث تتلقى تقريباً نصف المساعدات الفنية البرازيلية، حيث زاد عدد اتفاقات التعاون الفنّي البرازيلي مع إفريقيا من ٢٣ اتفاقية عام ٢٠٠٣م؛ إلى ٤١٣ اتفاقية عام ٢٠٠٩م[٢].

وأشارت البرازيل بنجاحها في تقديم المساعدة للبلدان الإفريقية الشريكة، في كفاحها ضدّ الجوع والفقر، اهتمام العديد من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، حيث أكد المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية عام ٢٠١١م على: «الدَوْر المتزايد للبرازيل في إفريقيا»، مشيراً إلى أنّ «البرازيل قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من جهود المجتمع الدوليّ للتخفيف من مشكلات الإنتاج الغذائي والجوع»، وأنّ «مشاركة البرازيل المتزايدة في إفريقيا تقدّم نموذجاً مفيداً للحكم الديمقراطيّ والتنمية الاقتصادية»، كذلك أبدت بريطانيا عام ٢٠١٤م اهتماماً بإقامة «آلية ثلاثية للتعاون والشراكة مع البرازيل في إفريقيا»[٣].

كذلك رحّبت الدول الإفريقية بالدَوْر البرازيلي، في ظلّ تبنّيها لنموذجٍ للتعاون الإنمائي يقوم على الشراكة بين متساوين، ورفض مفاهيم الأبوية والمشروطية من قِبل الطرف الذي يقدّم المساعدات؛ من قبيل: الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والاعتبارات البيئية والاجتماعية، فضلاً عن تأكيدها أهمية احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[٤].

هذا بالإضافة إلى تشارك الطرفَيْن في عددٍ من تحديات التنمية، في ظلّ تشابه المناخ وعوامل البيئة والجغرافيا، وهو ما يُفسح المجال أمام تقاسم أفضل الممارسات، ومشاركةٍ أكبر في المعارف والخبرات في مجالات مختلفة؛ مثل الزراعة وحماية البيئة الطبيعية والمنتجات الحيوانية والتنمية الريفية والصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا، كما أنّ ذلك يجعل البرازيل شريكاً مهمّاً في مجال التعاون الإنمائي في القارة الإفريقية مقارنةً بغيرها من الدول.

ويمثّل التعاون الإنمائي البرازيليّ في إفريقيا تكراراً منتظماً لما يُسمّى: «أفضل الممارسات»، و «السياسات الوطنية المبتكرة» محليّاً داخل البرازيل؛ بشأن: مكافحة الفقر، التعليم، الصحة، ومحاولة تطبيقها في الدول الإفريقية، لذلك فإنّ التعاون في مجال التنمية الإنسانية والاجتماعية يمثّل ٢٣٪ من إجمالي التعاون الإنمائي البرازيلي

---

(١) ECOWAS, Brazil agree new initiatives to» bolster collaboration«, http://www.panapress.com/ECOWAS,-Brazil-agree-new-initiatives-to-bolster-collaboration--12-538269-index.html-lang2-100

(٢) Ibid, P.8.

(٣) Paulo Sotero, «Brazil as an Emerging Donor: Huge potential and growing pains», Special Report, Development Outreach, World Bank Institute, 11 October 2010, elibrary.worldbank.org/.../deor_11_1_18.pdf?.

(٤) André de Mello e Souza, "Brazil's Development Cooperation in Africa: A New Model?", Op.Cit, PP.98-99.

في إفريقيا، وبخاصّةٍ في مجالات: الزراعة، الصحة، التعليم، التدريب المهني[١].

ومن أبرز مجالات التعاون الإنمائي البرازيلي مع إفريقيا:

– مجال الزراعة: وذلك من خلال برنامج دعم تطوير صناعة القطن C-٤، وذلك في أربعة بلدان إفريقية، هي: بنين وبوركينافاسو وتشاد ومالي، بالإضافة إلى توجو. كذلك نجحت وكالة البحوث الزراعية البرازيلية في استخدام التكنولوجيا في تطوير أنواعٍ معيّنةٍ من المحاصيل الزراعية، في زراعة فول الصويا في سيرادو من المرتفعات البرازيلية، وعملت البرازيل على نقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان الإفريقية من أجل تطوير غابات السافانا الإفريقية من خلال برنامج ProSavana، الذي يهدف إلى تحويل غابات السافانا إلى مناطق زراعية منتجة، ومن المتوقع أن يغطي هذا المشروع ١٤ مليون هكتار من الأراضي في موزمبيق.

وفي السياق نفسه؛ أقامت بعض المؤسّسات البرازيلية مشروعات للتعاون في مجال البحوث الزراعية المشتركة، وذلك بهدف بناء وتطوير قدرات مؤسّسات البحوث المحلية، وكان من بينها أن قامت وكالة البحوث الزراعية البرازيلية، بالتعاون مع علماء الأحياء المجهرية في غانا، بتصنيع نوعٍ من الأسمدة البيولوجية قادر على مضاعفة إنتاج اللوبيا بتكلفةٍ أرخص بكثيرٍ من الأسمدة العادية.

– مجال الصحة: وبخاصّةٍ مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حيث حاولت البرازيل تعزيز التعاون مع إفريقيا، وذلك بفضل النجاحات المحلية التي حققتها في هذا المجال، حيث كانت البرازيل أول دولة نامية توفّر العلاج المجانيّ والشامل للإيدز، كما حقّقت نجاحات واضحة في مجال مكافحة بعض الأمراض المستعصية، ممّا أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض وحدوث العدوى، كما زادت معدلات البقاء على قيد الحياة، وفي هذا الإطار؛ قامت البرازيل من خلال برنامج Fiocruz للرعاية الصحية بإنشاء مصنعٍ للأدوية في موزمبيق عام ٢٠١٣م، تُقدّر طاقته الإنتاجية بحوالي ٢١ صنفاً دوائيّاً.

– مجال التعليم: قام الاتحاد الوطني للتدريب المهني بعددٍ من المشروعات التعليمية، ومن بينها إنشاء وإدارة سبعة مراكز للتدريب المهني في إفريقيا: (أنجولا، الرأس الأخضر، موزمبيق، غينيا بيساو، ساوتومي وبرينسيب) واثنين في جنوب إفريقيا، فضلاً عن توفير التدريب للمدربين والمديرين والموظفين التقنيين. أما برنامج بولسا فاميليا (برنامج التحويلات النقدية المشروطة)؛ فقد حقّق نجاحاً كبيراً داخل البرازيل، وسعت البرازيل إلى تكييفه وتكرار تطبيقه في البلدان الإفريقية[٢].

٥ - الأداة الأمنية – العسكرية:

سعت البرازيل إلى المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار داخل القارة الإفريقية، وذلك من خلال المشاركة في بعض البعثات الدولية لحفظ السلام في إفريقيا، فبالإضافة إلى القيادة البرازيلية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تشارك البرازيل في ست بعثات لحفظ السلام الدولية؛ في كلٍّ من: الصحراء الغربية، جمهورية إفريقيا الوسطى، ليبيريا، جنوب السودان، كوت ديفوار، وكذلك منطقة أبيي بالسودان، ومع ذلك؛ فإنّ هذه المشاركات كانت رمزيةً في الغالب، حيث لم

(١) The World Bank & IPEA, Op.Cit, PP.33-38.

(٢) Ibid, PP.102-104.

يتبعها تقديم دعم ماليٍّ أو مشاركة عددٍ كبيرٍ من الأفراد في عمليات حفظ السلام.

فضلاً عن قيام البرازيل بتنفيذ برامج للتدريب العسكري مع بعض بلدان القارة، وبخاصّة: أنجولا، موزمبيق، ساوتومي وبرينسيب، والرأس الأخضر، وكذلك جنوب إفريقيا، بقيمة بلغت ١,٥ مليار دولار بين عامَي ٢٠٠٩م و ٢٠١٣م، إلى جانب التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيات الحديثة، وبخاصّةٍ في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات.

كما وقّعت البرازيل بين عامَي ٢٠٠٣م و ٢٠١٤م اتفاقيات للتعاون العسكري مع كلٍّ من: أنجولا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، ساوتومي وبرينسيب، السنغال، وكذلك جنوب إفريقيا[١].

واحتلّ التعاون في المجال البحريّ بين إفريقيا والبرازيل أهميةً خاصّة، حيث قامت بمناورات بحرية مشتركة مع بعض الدول الإفريقية، كذلك أدت دَوْراً مهمّاً في إنشاء قوة بحرية متطورة في ناميبيا، كما شكّل جنوب المحيط الأطلنطي حلقة وصلٍ مهمّة للتعاون الأمني بين الطرفَيْن، وهو ما انعكس في قيادة البرازيل لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلنطي (ZOPACAS)، التي تضمّ ثلاث دول من أمريكا الجنوبية: (البرازيل، الأرجنتين، أوروجواي)، بالإضافة إلى ٢١ دولة إفريقية، وذلك بهدف تأمين البرازيل لسيطرتها البحرية على جنوب المحيط الأطلنطي.

بالإضافة إلى تصدير بعض المعدات الدفاعية المتخصّصة للدول الإفريقية، حيث قامت البرازيل منذ عام ٢٠١١م ببيع طائرة «سوبر توكانو» إلى: بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، غانا، وأنجولا، وتتميز هذه النوعية من الطائرات بالقدرة على التكيف مع ظروف المناخ الاستوائي والمهام العسكرية ذات الصلة بمكافحة التمرّد والإرهاب وتجارة المخدرات في إفريقيا[٢].

رابعاً: تحديات وعقبات الدَوْر البرازيلي في إفريقيا:

بعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على الانطلاق الفعليّ لجهود التعاون البرازيلي مع إفريقيا؛ أصبح النفوذ البرازيليّ في القارة الإفريقية مهدّداً بالتراجع، وما زالت هناك العديد من العقبات والقيود الاقتصادية والسياسية التي تُضعف من قدرة البرازيل على البروز باعتبارها شريكاً أساسيّاً في القارة، في ظلّ التنافس القويّ بين العديد من القوى الكبرى والصاعدة في إفريقيا، والتي يأتي في مقدّمتها: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا، إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا.

وبعض هذه العقبات مستجد نتيجة للتطورات الراهنة التي تشهدها البرازيل، وبعضها له جذور هيكلية، وذلك على النحو الآتي:

١ - المشكلات الداخلية في البرازيل: التي تعيق جهود التخطيط، وتخصيص الموارد اللازمة لمشروعات التعاون مع إفريقيا على المدى الطويل. وتبرز المشكلات الداخلية في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها البرازيل مع تراجع معدّل النمو الاقتصادي وحالة الركود التي بدأت منذ عام ٢٠١٤م، والتي من المرجّح أن تستمر خلال عام ٢٠١٧م، ومثل هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة لها تداعيات مهمّة على حجم ميزانية وكالة التعاون، وكذلك وزارتي الخارجية والدفاع، وغيرها من الهيئات المعنية بتعزيز

(١) Frank Mattheis, Op. Cit., P.5.

(٢) "Ibid, PP.6-8.

التعاون مع إفريقيا، وبالفعل تواجه وكالة التعاون تخفيضات حادّة في الموارد المتاحة لبرامج ومشروعات التعاون في إفريقيا، وذلك بنسبة ٢٥٪ بين عامَي ٢٠١٢م و ٢٠١٥م. هذا إلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على خطط التمويل المقررة من قِبل بنك التنمية الوطنية البرازيلي لمشروعات التعاون مع إفريقيا.

وبسبب قيود الميزانية، وضعف معدّل النمو الاقتصادي، خفضت «ديلما روسيف» من مخصّصات التعاون البرازيلي مع دول الجنوب بمقدار النصف، فضلاً عن الإعلان عن تعليق طرح مشروعات جديدة للتعاون مع إفريقيا في الوقت الراهن، والنظر في إغلاق بعض السفارات البرازيلية التي تأسّست حديثاً في دول إفريقية[١].

٢ – ضعف الدعم السياسي لمبادرات التعاون البرازيلي مع إفريقيا: تمثّل النخبة السياسية البرازيلية في الوقت الراهن عقبة أمام تعزيز دَوْر البرازيل في إفريقيا؛ فعملية الإقالة المثيرة للجدل للرئيسة السابقة «ديلما روسيف»، وإسناد رئاسة البلاد من بعدها للرئيس «ميشال تامر» في أغسطس ٢٠١٦م، فضلاً عن فضائح الفساد التي طالت معظم أعضاء النّخبة السياسية، تسبّبت في حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وما ارتبط بذلك من سيادة حالةٍ من عدم الاستقرار الحكومي، حيث شهدت البرازيل خلال العامَيْن الماضيَيْن تغيّر وزير الدفاع ثلاث مرات، إلى جانب تغيّر وزير العلاقات الخارجية أربع مرات خلال السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي يعني أنه من غير المرجّح إفساح المجال لمبادراتٍ جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية؛ في ظلّ عدم الاستقرار والتغيّر المستمر في شاغلي كبرى المناصب المسؤولة عن إدارة ملفات الدفاع والخارجية، وما يرتبط بذلك من انقسام وتباينٍ واضح في الرؤى بين سلطات الدولة المختلفة حول أولويات البرازيل وتوجهاتها الخارجية.

ومن الدلائل الواضحة على ذلك: أنّ هناك عدة اتفاقيات للتعاون الدفاعيّ مع الدول الإفريقية لا تزال معلقة في الكونجرس البرازيلي في انتظار التصديق النهائي عليها، فضلاً عن بعض التصريحات الصادرة عن الرئيس ووزراء خارجيته، والتي تكشف عن عدم الدراية الكافية بأهمية العلاقة بالقارة الإفريقية، ففي أحد الأحاديث الصحافية التي أُجريت مع وزير الخارجية البرازيلي السابق «خوسيه سيرا»، في نوفمبر ٢٠١٦م، عجز عن تذكر أنّ «جنوب إفريقيا» دولةً عضواً في تجمّع البريكس (BRICS) الذي يضمّ في عضويته كذلك البرازيل وروسيا والهند والصين، هذا بالإضافة إلى طلب «خوسيه سيرا» إعادة النظر في السفارات البرازيلية المنشأة حديثاً في إفريقيا، فضلاً عن توقّف انعقاد مؤتمرات القمم رفيعة المستوى، وكان تاريخ آخر قمّة عُقدت لمنتدى إبسا للحوار عام ٢٠١١م، بينما كان آخر تاريخ عُقدت فيه قمّة إفريقيا–أمريكا الجنوبية في فبراير ٢٠١٣م[٢].

٣ – التشرذم المؤسّسي: معظم التحديات التي تواجه استدامة التعاون البرازيلي مع إفريقيا ذات طبيعة مؤسّسية بالأساس، والتي تتمثل في التشرذم المؤسّسي نتيجة عدم وجود وكالة مركزية قادرة على تخطيط وتنسيق المبادرات المتنوعة للتعاون الإنمائي الدولي، فلا يتم تنفيذ

(١) Carolina Milhorance de Castro, "Brazil's post-Lula foreign policy: Where Does Africa Fit In?", Afrique contemporaine, Vol. 248, April 2013, PP. 45-59.

(٢) « When Brazil Minister Forgot South Africa Is A BRICS Member: Is The Party About To End?», brazil-/21/11/www.roguechiefs.com/2016 minister-forgot-south-africa.

التعاون من قبل الوكالة البرازيلية للتعاون وحدها، ولكن أيضاً من خلال عدة وزارات، بما في ذلك الزراعة والصّحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، وكذلك الشركات المملوكة للدولة، وبنك التنمية الاجتماعية البرازيلية، ووكالة تشجيع التجارة والاستثمار البرازيلية إلى جانب بعض الهيئات دون الوطنية.

هذا إلى جانب عدم وجود إطارٍ قانونيٍّ شاملٍ للتحويلات النقدية المباشرة؛ إذ نادراً ما تقوم البرازيل بتقديم مساعدات نقدية مباشرة، حيث تركّز على مسألة نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات، وذلك لأنّ القانون البرازيليّ لا يسمح بالتحويل المباشر للأموال العامّة لحكومات أخرى إلا من خلال المنظمات الدولية، وغالباً ما يتمّ ذلك من خلال الأمم المتحدة؛ مما يدفع وكالة التعاون البرازيلية إلى اللجوء إلى التحويلات المالية من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل، ثمّ إعادتها مرة أخرى إلى الوكالة نفسها؛ مما يحدّ من توافر تمويل منتظم لمبادرات التعاون مع إفريقيا، ويؤدي التشرذم المؤسّسي إلى تكرار الجهود وتضاربها أحياناً، كما يقلّل ذلك من درجة الشفافية التي تتمتع بها برامج التعاون، ويُضعف كذلك من جهود التقييم على المدى البعيد[١].

٤ – العقبات اللوجستية: التي تتعلق بمدى توافر وسائل النقل التي تعوق زيادة القدرة التنافسية البرازيلية في إفريقيا؛ مما يتطلب الحاجة إلى زيادة عدد طرق الشحن المباشر بين البرازيل والبلدان الإفريقية، إلى جانب تحسين موانئها وخدماتها اللوجستية للطائرات والسفن، فضلاً عن عدم توافر خطوط جوية مباشرة بين الطرفَيْن بالقدر الكافي[٢].

خامساً: مستقبل العلاقات البرازيلية الإفريقية:

يكشف تحليل الوضع الراهن للعلاقات البرازيلية الإفريقية عن أنّ مستقبل العلاقات بين الطرفَيْن يحدّدها متغيران رئيسان، أولهما: الوضع الاقتصادي في البرازيل، وثانيهما: الانتخابات الرئاسية البرازيلية المقرّر إجراؤها في ٢٠١٨م.

ففي حال تحسّن الوضع الاقتصادي في ظلّ توقعات صندوق النقد الدولي بنموّ معدل النمو الاقتصادي في البرازيل بنسبة ١,٧٪، أو بنسبة ٢,٢٪ وفقاً لتوقعات مؤسّسة بلومبرج، بحلول عام ٢٠١٨م، فإنّ ذلك من شأنه أن يساهم في تشجيع البرازيل على طرح مبادرات جديدة للتعاون مع إفريقيا، وضخ مزيدٍ من الاستثمارات في مشروعات التعاون الإنمائي مع دول القارة.

وفي الوقت نفسه؛ فإنّ حدوث انطلاقة جديدة للعلاقات البرازيلية الإفريقية مرهونٌ بشكلٍ أساسيٍّ بنتيجة الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى خلال عام ٢٠١٨م، وهل ستسفر عن اختيار رئيس برازيلي جديد يسير على نهج الرئيس الأسبق «دا سيلفا»؛ بحيث يسعى إلى تعزيز علاقات بلاده بالقارة الإفريقية، أو أنه سيعمل على إحداث تغيير جذريٍّ في التوجهات الخارجية البرازيلية على نحو ما بدأه الرئيس الحالي ذي التوجهات اليمينية «ميشال تامر»، من التوجّه نحو توطيد العلاقات مع الولايات

(١) André de Mello e Souza, “Brazil’s Development Cooperation in Africa: A New Model?”, Op.Cit, PP.104- 105.

(٢) Marcus Vinicius de Freitas, «Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities», Policy Brief, February 8, 2016, http://www.gmfus.org/publications/brazil-and-africa-historic-relations-and-future-opportunities.

المتحدة والـــدول الأوروبية، وإعـــادة النظر في سياسات الشـــراكة مع دول الجنوب، وفي القلب منها العلاقات مع إفريقيا، والتي ترسخت خلال عهد «دا سيلفا»[1]؛ مما يشير إلى أنّ تعزيز الدَوْر البرازيلي فـــي إفريقيا لا يتطلب فقط تحسّـــن الأوضاع الاقتصادية بالبرازيل، ولكن أيضاً توافر الإرادة السياســـية الراغبة في تطوير العلاقات بين الطرفَيْن.

خاتمة:

يتضح من خلال رصد أبرز ملامح العلاقات البرازيلية الإفريقيـــة وتحليلها أنّ البرازيل يمكن أن تمـــارس دَوْراً مهمّـــاً في دعم جهـــود التنمية والأمن في إفريقيا، لأسباب عديدة، منها: قربها الجغرافـــي وعلاقاتها التاريخية بـــدول القارة، وكبر الحجـــم (خامس أكبر دولة على مســـتوى العالم من حيث عدد السكان والمساحة)، وقوتها الاقتصاديـــة الكبيـــرة باعتبارها ســـادس أقوى اقتصاد على مستوى العالم، فضلاً عن النجاحات السياســـية التي حقّقتها بعد عقـــودٍ طويلة من الحكم العســـكري الاستبدادي، إلى جانب ارتفاع المســـتويات التعليميـــة لمواطنيهـــا، وخبرتها الواسعة في مواجهة المشكلات البيئية الصعبة، والتي تتشابه مع الدول الإفريقية.

وعلى الرغم من ذلك؛ فـــإنّ حفاظ البرازيل علـــى مكانتها بوصفها قوة صاعـــدة في إفريقيا مرهونٌ- بدرجةٍ كبيرة- بتوفيـــر التمويل اللازم لزيادة مشـــروعات التعـــاون الإنمائـــي والمنح والمســـاعدات، وهو ما يصعب تحقّقه في الوقت الراهن.

ويمكـــن للبرازيل أن تخفّف مـــن التداعيات الســـلبية لتراجع معدّل النمـــو الاقتصادي على دَوْرهـــا فـــي إفريقيـــا، وذلك من خـــلال تعزيز مبادرات التعـــاون مع بعض الشـــركاء الآخرين داخل القـــارة، وكذلك من خلال الاســـتفادة من التنوّع الراهن لمجالات التعاون مع بلدان القارة، والتي لا تتطلب بالضرورة ضخ استثمارات كبيرة؛ مثل نقل المعرفة وتبادل الخبرات.

علاوةً علـــى أنّ طرح نموذج التعاون الإنمائي البرازيلـــي مع إفريقيا، باعتباره يقوم بالأســـاس على فكرة التضامن بين بلدان الجنوب، من الأمور المثيـــرة للجدل، ومـــن الدلائل علـــى ذلك قيام البرازيل بإسناد مهام تنفيذ برامج التعاون للعديد من شركاتها الوطنية، فضلاً عن اهتمام شركاتها الزراعية بالتوسّـــع في اســـتخدام الإيثانول في إفريقيا (الوقود المســـتخلص من قصب السكر) لما للبرازيـــل من خبرةٍ كبيرةٍ فيه، مما يؤدي إلى اســـتهلاك الأرض والعمل ورأس المال، التي كان من الممكن اســـتغلالها لزراعة المحاصيل التي تُساهم في تحقيق الأمن الغذائي لشعوب القارة، أو دعـــم صغار المزارعين الأفارقة, مما يعني أنّ التعاون تحرّكه المصالح التجارية والاســـتثمارية الوطنيـــة؛ وليـــس فقط الرغبة فـــي دعم جهود التنمية في إفريقيا.

هـــذا بالإضافة إلى المبالغة في التأكيد على مبدأ التراث المشترك، خصوصاً أنّ إفريقيا قارةٌ متنوعة للغاية، وحتى الآن لم يتمّ التوسّع في مجال الدراســـات الإفريقية داخـــل الجامعات ومعاهد البحـــوث البرازيليـــة، مما يعني وجـــود الحاجة إلى معرفة أعمق وفَهْـــم أفضل من قِبل البرازيل للظـــروف الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية للبلدان الشريكة داخل القارة الإفريقية، والتي لا تشبه مثيلاتها في البرازيل بصورةٍ دائمة ■

(١) Brazil's new government could signal a new direction for its relationship with African countries, http://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2016/07/11/brazils-new-government-could-signal-a-new-direction-for-its-relationship-with-african-countries/, November 7th, 2016.

الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا:

دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا

أ. داسي سفيان

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان/ الجزائر

تعدّ إفريقيا قارة التعدد والتنوع، نظراً لاختلاف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا التعدد، من حيث قبولها للوضع وإضفاء الشرعية عليه، أو رفضه، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع وبسط رؤيتها المركزية، ما جعل ظاهرة «الانقسامات المجتمعية» مَيْزة في القارة الإفريقية خلقت العديد من الأزمات. وباستثناءاتٍ محدودة؛ فإنّ هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فأدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما في أزمة بيافرا بنيجيريا منذ عام ١٩٦٧م، والحرب الأهلية في جنوب السودان التي أدت إلى الانقسام، أو إلى أعمال التمرّد والعصيان كالتي شهدتها رواندا وبوروندي وأنجولا وموزمبيق، فضلاً عن ذلك تؤدي العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والبيئية والأمنية هي الأخرى دَوْراً باتجاه تقوية الدافع نحو تأجيج الصراع.

وقد مثّلت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبروز الأيديولوجيا الأمريكية منفردة، نقطة تحول نحو بروز الأقليات والجماعات العرقية على المسرح الدولي، بوصفها قوى جديدة داخل معظم دول العالم، مطالبة بحقوقها، وإن كانت إفريقيا قد عرفت قبل غيرها بوقتٍ طويل صراعات بين مختلف الأقليات والعِرقيات.

وهذه الانقسامات المجتمعية في إفريقيا خاضعة للأسس الإثنية بدرجةٍ كبيرة، حيث تؤثر التركيبة المجتمعية والعلاقة بين الجماعات والفئات داخل الدولة في مسار التفاعلات السياسية، وهو ما يعكس التمايز والانقسام المجتمعي بين هذه التركيبات في شكل صراع[1] سياسي على السلطة، وخدمة جماعة على حساب الأخرى، ما يخلق نوعاً من التصادم بين التيارات في إفريقيا.

وعليه؛ تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج أحد المتغيرات المرتبطة بالصراع، وهو التعقيدات الإثنية التي تؤثر على التماسك المجتمعي، في محاولةٍ لفهم طبيعتها، وولاءاتها، وعلاقاتها بالقوى الداخلية والخارجية.

وتنطلق الدراسة من فرضية: أنّ الانقسامات الإثنية المجتمعية تشكّل أحد المداخل الرئيسة في عرقلة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، وأنّ الديمقراطية التوافقية تمثّل آلية لإدارة التنوع والتعدد في إفريقيا.

---

(١) يجب في هذا المقام التفريق بين الصراع الإثني، الذي تكون أحد محدداته عاملاً إثنياً conflit ethnique ، وبين الصراع الذي تُقحم فيه الإثنية conflit ethnicisé بغرض التعبئة والتجنيد لفائدة أحد الطرفين. وتتداخل عدة عوامل في تكوين الصراعات الإثنية، أهمها:

١- العوامل البنيوية: هي العوامل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات، مثل النمو السكاني، قلة الموارد الاقتصادية والتنافس عليها، وانهيار القيم، وتفشي الفقر. ولا تظهر نتائج حلول الصراعات على هذا الأساس إلا بعد فترة، لأن معالجة العوامل البنيوية تتطلب وقتاً طويلاً.

٢ - العوامل الوسيطة: مجموعة عوامل تؤدي إلى تحول العوامل البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة، مثل السياسات الحكومية في مواجهة أزمة ما، أو بعض البرامج الاقتصادية كخطط الإنعاش والتقشف، أو المشكلات المرتبطة بالتحرّر السياسي من الهيمنة.

٣- العوامل المباشرة: تصرفات تؤدي إلى العنف، مثل القرارات الحكومية، أو الإجراءات المتخذة بحقّ جماعة إثنية معينة، مما يدفعها إلى العصيان والتمرد. انظر: موقع مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، أنواع الصراع ومفهومه: 475c--2D2-www.aljazeera.net/NR/exeres D544 ac8c.htm

المحور الأول: واقع الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا:

إنّ السمة الرئيسية للمجتمعات الإفريقية هي التعددية والاختلاف، والتي تعبّر عن الهويات الثقافية والاعتقادات الدينية والتجمعات الإثنية والأنظمة السياسية وغيرها، ولم يعد مجدياً تشخيص التعددية، وإنما البحث عن كيفية تجسيدها عملياً بوصفها حقيقة واقعية، فالتعددية ظاهرة لا تمثّل مشكلةً في حدّ ذاتها، ولكن تظهر المشكلة حينما تؤدي إلى آثار سلبية تهدّد أمن المجتمع واستقراره.

ويعرّف البعض المجتمع التعدّدي بأنه: نقيض المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع متكوّن من عدة طوائف في إطارٍ سياسيٍّ واحد[1].

كما أنّ المجتمع التعددي: هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية.

فالاختلاف والتعددية الإثنية ظاهرة طبيعية لا يكاد يخلو منها مجتمع، وهو سمة غالبية الشعوب والمجتمعات الحديثة التي استطاعت أن تتجاوز هذا الفارق من منظور المصلحة العامّة والنهوض بمجتمعاتها نحو التقدّم والرقي.

إلا أنّ الرؤية الإفريقية للتعدد الإثني، وإشراك فئاته مجتمعياً وسياسيّاً، تختلف عن بقية الشعوب، فالدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا لم تجد الطريقة الصحيحة لوضع قنوات اتصال مع هذه البنية الاجتماعية وأوضاعها الصاخبة، فخرجت عن السيطرة نتيجة فشل الأنظمة في التعامل مع الظاهرة الإثنية، وعدم قدرتها على ترويضها والتحكم في مساراتها داخل أنظمتها السياسية.

وما زاد من اتساع الشرخ هو تبنّي تلك الدول لسياسات لم تنجح في تحقيق الاندماج الوطني الواحد، وارتكزت على قيام النُّظم الحاكمة، التي تنتمي في أغلبها إلى جماعات قومية إثنية، باستبعاد الفئات الإثنية الأخرى بمنطق التعصّب المركزي، وتوجيه البرامج التنموية الحكومية نحو خدمة جماعات مقصودة دون غيرها؛ مما ساعد على خلق تناقضات داخل الدولة الواحدة بين الانتماء الوطني والانتماءات الفرعية، ترتّب عليها بروز ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للجماعة الوطنية الشاملة، وهو ما يعتبر تهديداً للاستمرارية، الأمر الذي أدى تفجير جبهات الاقتتال وصراعات أهلية في معظم الدول الإفريقية؛ كنتيجة حتمية لمنطق التباعد بدل التقارب.

وما يزيد الأمر تبايناً وسوءاً هو سيطرة الأقلية في بعض الدول على السلطة السياسية، وقيامها باستبعاد الأغلبية من الفئات المجتمعية وحرمانها وتجريدها من مختلف حقوقها، الأمر الذي يدفع الفواصل الاجتماعية إلى التكاتف والحشد للتعبير عن عدم الرضا عن الأوضاع المتردية؛ كونها تعيش في الهامش.

عوامل تأجيج الصراع على السلطة في إفريقيا:

المتغيرات المؤدية لتأجيج الصراع على السلطة، والمؤدية إلى الانقسام المجتمعي في إفريقيا، تتمثل في:

١) مساوئ النُّظم وتسلطها: جلّ دول المنطقة الإفريقية كانت تعيش تحت الاستعمار

(١) محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٣٧٠.

ومـــا خلّفه من تقســـيمات مجتمعيـــة، ما أدى بالدولة ما بعد الاستعمار إلى ممارسة سلطتها وبســـط ســـلطانها من منظورٍ تســـلّطي، على غرار حكم «ســـياد بـــري» للصومال عن طريق الانقلاب ســـنة ١٩٦٩م، وحكم «منغستو هيلا مريام» لإثيوبيـــا عن طريق الانقلاب هو الآخر منذ ١٩٧٤م، في حين بقيت ممارســـة السلطة التســـلطية على حالها في كينيا من قِبل «آرب موي» منذ ســـنة ١٩٧٨م، وغيرها من الأنظمة الإفريقية التي لا تقبل التعددية، ما زاد من حدّة الانقسام والصراعات الأهلية لعقودٍ من الزمن.

٢) تـــردي مســـتوى الفعالية المؤسســـية: المؤسّســـات السياســـية على مســـتوى النُّظم السياسية الإفريقية تُعرف بأنها مؤسّسات ذات قالب فارغ، لا تستطيع إحداث فارق ولا تطبيق برامج من شـــأنها أن تخدم فئات واســـعة من المجتمع، بل تعانـــي هي الأخرى التهميش في ظلّ احتكام الســـلطة من طرف شخصٍ واحد (الرئيس).

٣) أزمة الشـــرعية: تمثّل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية، فالأنظمة الإفريقية لم تسع، بعد استقرارها في العقود الثلاثة المنصرمة، إلى تعزيز شرعيتها بآليـــات ديمقراطية تكفل الرقي بمســـتويات التنمية السياســـية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز ســـلطتها بســـيطرتها على مفاصـــل القوة، وهـــو ما يمهـــد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة.

ولا يعـــدّ الحراك الاحتجاجي السياســـي للقوى الشـــعبية؛ هو المؤشـــر الوحيد الدقيق لقياس حدّة أزمة الشرعية، بالرغم من أنّه شهد حالات عنفٍ في العقود الأخيرة على درجةٍ من الدلالة الفائقة.

لا بد من الأخذ بالديمقراطية التوافقية؛ لأنها آلية تساعد على إدارة التعدد والتنوع، ومن شأنها تأسيس مشروع وطني لبناء الدولة

ومـــن بين المؤشـــرات الدالـــة على أزمة الشـــرعية ظواهـــر الصدام الأهلـــي والقبلي مع الســـلطة على نحو مـــا حصل في الحروب الأهلية، مثل الســـودان والصومال، والنزاعات المسلحة التي لا تنتهي بين النظام والجماعات المســـلحة في شمال إفريقيا، مثلما هو حاصل في ليبيا، والفتنة الطائفية والمذهبية المتمادية اشتعالاً في نيجيريا.

إنّ هـــذه الظواهر جميعـــاً تجليات لأزمة عميقة في نظام الشـــرعية، وهـــي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها خارجة عن القانون، ومدبـــرة من الدوائر الخارجيـــة، على نحو ما يطيب للخطاب الرســـمي للنظام الإفريقي أن يصفها، وإنما هي ناطقـــة بالكثير مما يزدحم بـــه «المجال السياســـي» الإفريقي من ظواهر التهميش الكلّي لمجموعات من السكان؛ كونهم ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة ليست من النّخبة الحاكمة.

٤) مسألة التهميش ومشكلة توزيع الثروات الوطنيـــة: تنتج عـــن تمكين أقليـــة اجتماعية متميزة بين الفئـــات المجتمعية الأخرى، تقوم بجمع الثروة على حساب الأغلبية العظمى من الســـكان، وتتغذى على فقرهم، وتدمير البيئة

الطبيعية، والعنصرية، والشقاق العِرقي.

٥) أزمة الاندماج والتداخل: إنّ ضعف الأنظمة الإفريقية في إيجاد قنوات اتصال جادة وفعّالة لجمع كلّ الفئات المجتمعية؛ أدى على عدم اندماج بعضها وطنيّاً، وبقائها في الهامش، نظراً للإحساس بالإقصاء، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة النظام وعدم قدرته على السيطرة التامة على كلّ الأقاليم، وهو ما قد يؤدي إلى التفكك المجتمعي، وتهديد الاستقرار، وهو الراجح في سياسات تعامل الأنظمة الإفريقية التي تطبق الاضطهاد والعنف؛ بدل الحوار وجذب الأطراف لصناعة الوحدة.

٦) إشكالية الاستقرار السياسي: أمام كلّ هذه العوامل تبقى مسألة عدم الاستقرار الظاهرة التي تعيق تحقيق الانسجام المجتمعي؛ بوصفها سبباً في إعاقة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهي الحالة التي أريدَ أن تعيش في ويلاتها الأنظمة والشعوب الإفريقية على حدٍّ سواء، وهو الطابع الراديكالي للنُّظم الإفريقية ومحاولتها إيهام الشعوب بحالة الأزمة الدائمة.

وعلى هذا الأساس؛ سوف نطرح، من خلال المحور الثاني للدراسة، حالة تتسم بالانقسام المجتمعي والصراع المستمر على السلطة، وهي نيجيريا.

المحور الثاني: التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا:

تُعدّ نيجيريا من بين أهم الدول الإفريقية وأكثرها سكاناً وتميّزاً، من حيث البيئة الاجتماعية والسياسية، في ظلّ تباعد الفئات المختلفة وعدم اندماجها في المجتمع، ما تسبب في نشوب العديد من الصراعات الإثنية والعِرقية، وهو ما شكّل أزمة انقسام مجتمعيٍّ حادة، أثرت بشكل أو بآخر على مسألة بناء الدولة.

أولاً: البنية الإثنية للمجتمع النيجيري:

القبيلة هي المركب الأساسي للمجتمع النيجيري الذي يتميز بالتعددية، ويوجد فيه ما يربو عن ٢٥٠ مجموعة إثنية، و ٥٠٠ لغة محلية[١]، وينتشر معظم السكان في المناطق الساحلية الممتدة بين لاغوس إيبدان والدلتا، ويوجد في نيجيريا ثلاث قبائل رئيسة، تمثل غالبية السكان، وهي[٢]:

١- الهاوسا-فولاني (Haussa-Fulani): توجد في شمال نيجيريا أساساً، ويمتد انتشارها من جبل الهواء بجمهورية النيجر إلى منطقة «جوس بلاتو» وسط نيجيريا، ومن بحيرة التشاد شرقاً إلى مدينة «جني» بجمهورية مالي غرباً. وتعدّ قبيلة الهوسا أكبر التجمعات النيجيرية عدداً؛ إذ تبلغ نسبتهم ربع عدد السكان، غالبيتهم من المسلمين الذين بلغت نسبتهم ٩٨٪، ويتكلمون اللغة العربية، ويمارس سكان الهوسا النشاط الزراعي، ويستقرون في المدن، ومن أبرزها «كانو» بشمال نيجيريا، المعروفة بانتشار الثقافة العربية والإسلامية، ولدى الهوسا تمازج مع قبائل أخرى على غرار قبيلة الفولاني.

٢- اليوروبا (Yourouba): يُطلق لفظ «اليوروبا» على القبيلة والمنطقة التي تسكنها

---

(١) Africa South Of The Sahraa ,Edited By Europa Publications, Europa Regional Surveys Of The World ,London:New York Routledge,2008,P .926

(٢) Mbakgu Ifeyinwa, Socio-Cultural Factors and Ethnic group relationships in Contemporary Nigerian Society ,the African Anthropologist , .135-vol9,n2,September 2002, pp. 123

واللغة التي تتحدث بها، وهي ثاني أكبر القبائل النيجيرية عدداً بعد الهوسا، تتمركز بالجنوب الغربي، وتنقسم إلى مجموعات: Kawara، Oyo، Ogun، Osun، Ondo[1]، ولكلٍّ منها قائدها الخاص، وإقليمها الخاص، وتتميز بممارسة النشاط الزراعي والتجاري غالباً، معظم أفراد القبيلة بروتستانت، وهناك أتباع للدين الإسلامي يعدّون بالملايين، وهناك بعض الوثنيين، ويعدّ الرئيس السابق أولوسيجون أوباسانجو من أتباع هذه القبيلة.

٣- الإيجبو(Igbo): ثالث القبائل عدداً بعد الهوسا واليوربا، وتسمّى أحياناً «الإيبو» و «الإغبو»، تعيش في الجنوب الشرقي النيجيري تحت وصاية قائد تقليدي تنتخبه الجماعة القبلية، والإيبو مجتمعٌ طبقي؛ لكلّ فرد مكانته الاجتماعية، وتوجد في منطقة الإيبو أكبر الثروات النفطية، ومعظم أفرادها يدينون بالكاثوليكية.

ثانياً: نيجيريا: دراسة في الجغرافيا السكانية والموروث التاريخي:

تقع نيجيريا[2] غرب القارة الإفريقية، شمال خط الاستواء، بين دائرتَي عرض ٣° و ١٤° شمالاً، وخطَي طول ٤° و ١٤° شرقاً،

(١) بن عبد الباقي محمد لخضر، «نيجيريا صراع يتجدد»، نقلاً عن: www.aljazeera.net/.../D9E11470-C082-4E68-AD... html.2011-11-26.

(٢) عُرفت في العصور الوسطى بأرض السودان الغربي، وهي البلاد الممتدة من بحيرة التشاد في الشرق إلى ساحل المحيط الأطلسي في الغرب، وتُعرف لدى الباحثين باسم: نيجريتيا Nigritia أو (نجريشيا)؛ نسبة إلى نهر النيجر.

وهو موقـعٌ مهمّ يمكّنها من ممارسـة دَوْرٍ في السـاحة الإفريقية؛ كونها تتربع على مساحةٍ واسـعة (٩٣٢٧٦٨كم٢)، يسـكنها مـا يقارب (١٧٠,١٢٣,٧٤٠) نسـمة؛ حسب إحصائيات ٢٠١٢م.

كغيرهـا من الـدول الإفريقيـة؛ خضعت نيجيريا للاسـتعمار الإنجليزي، الذي دخل في منافسةٍ شـديدةٍ مع الدول الأوروبية المختلفة من أجلِ المـوادِ الخام ومناطق النفوذ، لتختتم المنافسة بمؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)، الذي حدّد مناطق النفوذ لكلّ دولة مسـتعمِرة، وأدى لرسم حدودٍ انعكسـت بالإيجاب على مصالح القوى الاسـتعمارية، وكان لها وقع سلبيّ على المصالح الإفريقية.

فقد أفرز التقسيم المصطنع وضعَيْن؛ شكّلا فيما بعد الأساس للبعد الإثني في الصراعات الداخلية الإفريقية، فمن ناحية: جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً في إطارٍ واحد، مثلما هو الحال في أنجولا، وفي نيجيريا التي اقتُطع لها أجزاء من الكاميرون؛ مما أدى إلى تقسـيمات عرقية بيـن الدولتَيْن، وهو الأمر الذي زاد من الصراعات والانقسامات المجتمعية.

ومن ناحية أخرى: فصلت الحدود السياسية المصطنعة- عن قصدٍ- التواصل بين جماعات عِرقيـة واحدة؛ وجدت نفسـها فجـأة تابعة لكيانات سياسـية مختلفة، الأمر الذي أحدث تمزقات عميقة الجذور في أوصال الجماعات السـكانية لإفريقيا[١]، بلغـت درجة كبيرة من التعقيد والتركيب، حتى ضمن الجماعة الإثنية نفسـها، وتتمحور الصراعات أساسـاً حول: (السيادة والسلطة والثروة).

وبعد هـذا؛ عمل الاسـتعمار على تعميق الشـتات الإثني بتقسـيم نيجيريا في أواخر القـرن ١٩ الميلادي إلـى محميات، كما عمل على قيـام الأحزاب على قاعـدة إثنية ودينية بحتة، فضلاً عن محاربة الاستعمار البريطاني للثقافة الإسـلامية السـائدة، ولا سـيما في المناطق الشمالية، والذي قضى فيها على آخر سلاطين «سكوتو» الشـيخ الطاهر أحمد عام ١٩٠٤م، ثم بدأ بإحـلال الثقافة الغربية محلّ الثقافة الإسلامية.

وقد كانت السياسـة البريطانية التعليمية ذات أهداف تنصيرية؛ ما أدى إلى بروز نخبة جديدة في المجتمع النيجيري مشبّعة بالثقافة الغربيـة، تقبل التعامل معه تحت مسـميات حديثـة مختلفـة، خصوصاً فـي المناطق الجنوبية بين قبيلتَي الإيبـو واليوروبا، لخلق نوعٍ مـن الولاء بين النيجيريين المسـيحيين والاسـتعمار البريطاني اسـتناداً إلى وحدة الشـعور الديني، وجعلت منهم طبقةً متميزة ومقرّبـة من السـلطات الاسـتعمارية لزرع التمزق فـي المجتمع النيجيـري[٢]، وهو ما انعكس سـلباً على الوحـدة المجتمعية بعد الاستعمار، بتكريس العداء الديني في نيجيريا، وخصوصاً مع تزايد عدد المسيحيين من ٠١ ٪من السكان قبل قرن، إلى ٤٠٪ حاليّاً، بعدما كان غالبية سكانها مسلمين[٣]، يفوق عددهم

(١) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسـات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦م، ص٥٦.

(٢) ISOLA JUSTINE ,One Nation Under Gods; INTERVIEWS FEBRUARY ARTICLE TOOLS sponsored by: The Atlantic 19, 2008. http://www.theatlantic.com/doc/200802u/nigeria-islam-christianity.

(٣) انتشر الإسلام في نيجيريا عبر الصحراء، أولاً من طرابلس

٥٠٪ من السكان، ونظراً لبقائهم في السلطة لعقودٍ من الزمن تأجج صراع بين المسيحيين والمسلمين على تقسيم الثروة والنفوذ.

وبعد الاستقلال، وفي أوائل الستينيات، اشتد التنافس بين المجموعات العرقية المختلفة على السلطة السياسية داخل الأقاليم الثلاثة، التي أُنشئت بها جمعيات تمثّل هيئات استشارية للحكومة المركزية في لاجوس، بموجب دستور ١٩٥٤م الذي منح لهذه الجمعيات مزيداً من السلطات، وجعل من نيجيريا دولة اتحادية.

وفي عام ١٩٦٣م؛ انفصل الإقليم الغربي الأوسط عن الإقليم الغربي، كما طالب بعض سكان الإقليمين الشمالي والشرقي بتكوين وحدات سياسية منفصلة. وفي الوقت نفسه تنافست مجموعات مختلفة على السيطرة على الحكومة المركزية. أما سكان الجنوب، وبخاصّة قبائل الإيبو، فلم يكونوا راضين عن القوة السياسية المتزايدة لقبائل الهوسا الشمالية، ويرجع السبب في سيطرة الشماليين على الحكومة المركزية إلى أنّ الشمال يضمّ عدداً من السكان أكبر من الأقاليم الأخرى.

وأمام هذا التصادم قرّر النيجيريون إجراء انتخابات، لكنها اقترنت بتبادل الاتهامات بعدم التزام الأمانة، في الانتخابات الاتحادية عام ١٩٦٤م، والانتخابات الإقليمية ١٩٦٥م، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات خطيرة زادت من حالة عدم الاستقرار في البلاد.

ومصر إلى (كانو- بورنو) شمال-شرق ولاية بورنو الحالية، ومن المرجح أن ذلك حدث بعد القرن ١١ الميلادي، ومن ثم وصل إلى أراضي الهوسا في نيجيريا بتأثير إمبراطورية مالي، في القرن ١٤. هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص٥٤.

ثالثاً: التفاعل بين القوى المجتمعية وبناء الدولة في نيجيريا.. فَهْم طبيعة الانقسام:

أخذت مسألة بناء الدولة الوطنية الناشئة في نيجيريا، ما بعد فترة الاستعمار، العديد من التطورات السياسية والجدل الفكري والسياسي، حيث برز تحدٍ أمام القادة الوطنيين حول كيفية توحيد المجتمع المتعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان، بالإضافة إلى ترسيم حدود استعمارية فرّقت بين الإثنيات والقبائل[١].

وإذا نظرنا إلى مخلّفات الاستعمار، وعملية بناء الدولة في نيجيريا، نجد أنه استناداً إلى دستور عام ١٩٥١م منحت صلاحيات أوسع لإقامة الأقاليم، وأصبح غرب نيجيريا وشرقها يتمتعان بالحكم الذاتي عام ١٩٥٧م، وشمال نيجيريا ١٩٥٩م، وحصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا بوصفها اتحاداً فيدرالياً، وبعدها تمّ منح الإقليم الرابع وسط-غرب نيجيريا الحكم هو الآخر عام ١٩٦٣م.

كان الهدف من اعتماد «النظام الفيدرالي» في نيجيريا هو التخفيف من حدّة التوترات الإقليمية والدينية، ومحاولة إرضاء المجموعات الإثنية، والمتمثلة في: الإيبو (في الشرق)، واليوروبا (في الغرب)، والهوسا والفولاني (في الشمال).

وبعد تسلّم الجيش للسلطة عام ١٩٦٦م قُسّمت الأقاليم الأربعة عدة مرات، حتى بلغت ستاً وثلاثين ولاية حسب دستور ١٩٩٩م، تتكون كلّ ولاية من مناطق ذات حكم محلّي، ولكلّ ولاية عاصمة خاصّة بها بموجب الدستور،

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٤٥.

ونظراً لهذا التقسيم المجزّء لأقاليم البلاد جاء دستور ١٩٩٩م لينصّ على أنّ نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة لا تتجزأ ولا تنفصم، تُعرف باسم: «جمهورية نيجيريا الاتحادية».

وعانت النُّظم المتعاقبة من أزمة الاندماج الوطني، والعجز عن التعامل مع الواقع التعدّدي للمجتمع (بالإغراء أو الإكراه)، بشكلٍ أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة، أو بين الجماعات والنظام السياسي، ما حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني.

ومن صور العجز في بناء الائتلاف: استغلال القادة السياسيين والعسكريين لهذه التعقيدات المجتمعية، والتباعد المناطقي والإثني، من أجل خدمة مصالحهم الضيقة، وغضّ النظر عن مجموعات سكانية ذات أهمية في المجتمع النيجيري، وهم المسلمون على سبيل المثال، للانفراد وتحقيق منافع سياسية ومادية، فأمام هذا النوع من التسيير والأزمة العميقة ظهر ضعف الدولة، وفشلها في إدارة شؤونها، وتحولت نيجيريا إلى دولة غير آمنة، ما خلق أزمة شرعية للسلطات التي تحكم البلاد في ظلّ عدم الرضا عن السياسات المنتهجة.

أما مساوئ الحكم؛ فحالات التداول على السلطة المتكررة منذ الاستقلال اتسمت بأنها جرت بطريقة غير دستورية، إذ وقعت ستة انقلابات عسكرية، ما أدى إلى اضطراب النظام السياسي تبعاً لهذه التقلبات بين الحكم العسكري والمدني[1].

وحتى النظام نفسه أصبح ينتابه فقدان الأمل في التغيير وإقامة مشروع يراعي الخصوصية النيجيرية، نظراً لارتفاعٍ مستويات الحرمان وعدم المبالاة؛ ما أفرز متغيرات خطيرة على غرار العنف والجريمة وبدرجات عالية، ما أدى بدَوْره إلى عمليات النزوح والهجرات الداخلية والخارجية، وبروز أزمة اللاجئين، الأمر الذي غذّى مسألة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد الاقتصادي والإداري.

وعلى الرغم من تميّز نيجيريا دستوريّاً بنظام متعدد الأحزاب السياسية، قادر على أن يضمن روح المنافسة والمعارضة، لكن هذا ما تتوفر عليه الوثائق، وهو عكس الواقع المعاش، فالنظام الحزبي في نيجيريا يحتكم إلى حزبٍ واحد عادة، وهو «الحزب الديمقراطي الشعبي» المهيمن على مقاليد السلطة والحكم على المستوى الفيدرالي، فالأحزاب السياسية التي أُنشئت تعكس في تكوينها طبيعة المجتمع النيجيري وتكوينه من حيث الواقع الإثني والقبلي والإقليمي، إذ نجد كلّ حزب سياسي لا يرقى إلى التمثيل الوطني؛ بل يعبّر عن قاعدة عرقية أو دينية أو قبلية ويمثلها، وفي الأساس أُنشئ من أجلها، الأمر الذي أضعف دَوْرها السياسي على مستوى البلاد، وساهمت هذه الأحزاب في زيادة الشرخ والتفتت المجتمعي.

رابعاً: البعد السوسيو- اقتصادي لعملية بناء الدولة في نيجيريا: مسألة الريع والصراع المستمر في دلتا النيجر:

الدولة الريعية: تلك الدولة التي تستند على طبيعة اقتصادٍ سياسيٍّ يعتمد على عائدات الموارد الاستخراجية والإتاوات التي تدفعها الشركات غير الوطنية، تشكّلت الدولة الريعية من مزيج من الإرث الاستعماري في بنية الدولة وعائدات الموارد الطبيعية، هذه الإيرادات تسيطر عليها النّخب الحاكمة، وتنفقها

(١) خيري عبد الرزاق جاسم، تداول السلطة في نيجيريا، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٦، ٢٠٠٥، ص (٥٥-٥٦).

لصالحها بـــدلاً من تحقيـــق رفاهية المجتمع بشكلٍ عام.

وما نيجيريا إلا مثالٌ واضحٌ للدولة الريعية، فمنذ ١٩٧٠م إلى يومنا هذا تعتمد بشكلٍ كاملٍ على عائدات النفط الذي أكســـبها قوةً لتدفق المال إلى الخزينة، وهي ضعيفة باعتبارها ذات تبعية للنفط، تتحكم فيها الشـــركات المتعددة الجنسيات وتقلب الأســـعار الدولية، في حين يضع هذا العائد الكثير من الســـلطة السياسية في يد النّخبة الضيقـــة، التي تعمل على إدارة الدولة من منطـــق: مَن يحصل على ماذا ومتى وكيف، وهنا يصبح الصراع على الثروة مســـألة حسّاسة في الاقتصاد السياسي لنيجيريا.

وهـــذا ما يفسّـــر تعزيز مركزية الســـلطة السياســـية في نيجيريا، وهمينتها وسيطرتها على العائدات النفطية؛ مقابل فشـــل الوظيفة التنموية للدولة، ما يثيـــر الحرمان والتهميش لدى فئات واســـعة من المجتمع، ولا سيما غير المتجانسة والمنقسمة إثنياً ودينياً وثقافياً.

وهذا مـــا أحـــدث اضطرابـــات دلتا نهر النيجر، وهـــو صراع من أجل المـــوارد وضدّ المصالح البترولية بمنطقة «أكاسا» الواقعة في دلتا نهر النيجر، والتي تعـــدّ أبرز مواقع إنتاج البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، وبرغم تمتعها بهذه المصـــادر الطبيعية المهمّة؛ فإنها تعاني الإهمال الذي كاد يقضي على سكانها، إذ كادت الخدمـــات الصحية والتعليمية والمرافق العامّة تنعدم فـــي المنطقة التي تدرّ المليارات مـــن الـــدولارات؛ كونها تنتـــج ٨٥٪ من عوائد النفط؛ إذ يقدّر الإنتاج اليومي بمليوني برميل، دون أن تعود بشـــيء على الســـكان المحليين لدلتا نهر النيجر (يسكنها ما يقارب ٢٠ مليون نســـمة، ينتمون لأكثر من ٤٠ مجموعة عرقية، ويتحدثون ٢٥٠ لهجة مختلفة).

لم يعد مجدياً تشخيص التعددية، وإنما البحث عن كيفية تجسيدها عمليّاً باعتبارها حقيقة واقعية

يُضـــاف لذلك معاناة ســـكان المنطقة من تســـرّب النفط، الـــذي أدى إلى إتلاف مصادر المياه والثروة الســـمكية وتدميـــر المحاصيل الزراعيـــة بعد التلـــوث بالنفط، فـــي المقابل أهملـــت الحكومة هذه المشـــكلات، مما أثار حالة من الســـخط وعدم الرضا، ســـرعان ما تحولت إلى تمرّد، ومـــن ثمّ احتلال ١٥ محطة لضـــخ النفط، فتوقف العمل، وفشـــلت أجهزة الأمن في كبـــح التمرد الذي تطـــور للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة، وهي أزمة من أطول وأهمّ الأزمات التي وقعت فـــي القارة الإفريقية، وأشـــدّها عنفاً، يقودها جماعات مســـلحة، أبرزها حركـــة تحرير دلتا النيجر MEND[1].

ويُرجـــع الباحـــث أوســـاغا عوامـــل بروز المسألة الإثنية في نيجيريا إلى: أعمال الدولة، ومخرجات السياســـات، التي تعـــزز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياســـي وســـط المجموعـــات الإثنية، خصوصـــاً في مجتمع متعدد على غرار نيجيريا، وهو ما دفع مختلف

(١) هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٦، (د، س، ن)، ص (١٠٨، ١٠٩).

التشـــكيلات المجتمعية إلى تأســـيس شرعية اســـتخدام العنف والســـلاح في الحصول على مكاســـب وموارد يهيمن عليها النظام (التوزيع الســـلطوي للقيم)، في مقابـــل ذلك نجد هذا الأخير يخشى تطورات المطالب في ظلّ حالة عدم الاســـتقرار وعدم إمكانية مراقبة أعمال الإثنيات[1]، التي تتنافس هي الأخرى فيما بينها على الموارد الضئيلة، وتسعى لتقاسم السلطة فيما بينها، وذلك راجع بالأســـاس إلى افتقاد شـــبكات الأمن الاجتماعي، وبرامج سياســـات الرفـــاه الاجتماعـــي، ومحدوديـــة الخدمات المقدمة.

المحور الثالث: الديمقراطية التوافقية كمدخل للتماسك المجتمعي وبناء الدولة في إفريقيا:

تنطوي الأنظمة السياســـية الإفريقية تحت مظلة دول العالم الثالث التي انتقلت من الحكم الكولونيالـــي إلـــى الحكم المدنـــي، وهي قلة قليلة، أو الحكم العســـكري الديكتاتوري، وهذا غالباً الذي لـــم يأبه للتنـــوع القومي والديني والثقافي في المجتمعات، ولا ســـيما الإفريقية منها، وبخاصّة حالـــة نيجيريا التي تتميز بهذا الانقسام المجتمعي نتيجة التعقيدات الإثنية.

وعلـــى هـــذا الأســـاس؛ تـــمّ الاســـتعانة بالديمقراطية والديمقراطيـــة التوافقية لمثل هذه الحـــالات التي تعرف معضلات اجتماعية وسياســـية واقتصاديـــة، زيادة علـــى المكون المجتمعي الذي يعرف هو الآخر تشكيلات غير متوافقة (الهويـــات، القبائل، الأقليات)، مقابل عدم امتلاك تصوّر لإدارة البلاد غير الموروث الكولونيالـــي، مع العلم بأنّ هـــذه المجتمعات لها خصوصياتها التي لم يتنبه لها المســـتعمر آنذاك، وبقيت على حالها إلى اليوم.

ما يجب التنبيه عليـــه هنا: أنّ المجتمعات الإفريقيـــة لم تطبّـــق الديمقراطية ومعاييرها علـــى المســـتويات السياســـية والاجتماعية والاقتصاديـــة والثقافية، ولـــم تنجح بعد في إيجاد تصـــوّر ديمقراطي يخـــدم نظرتها في تســـيير المجتمعات، فإذا أخذنا بالديمقراطية التوافقية كمعيار، وأردنا تطبيقه على حالة مثل نيجيريا؛ فمن الممكن جـــدّاً ألا ينجح في ظلّ مشـــكل الانتقال إلـــى الديمقراطية[2]، وهو ما سوف نبيّنه.

أولاً: الانتقال إلى الديمقراطية.. المشكل والمعالجة:

الانتقال إلـــى الديمقراطية يحدث في بيئةٍ مبنيـــةٍ على أُســـس غير ديمقراطيـــة، وهو ما يمثّل مشـــكلاً؛ كون العملية يتحكم فيها النّخبة الحاكمة وعليهـــم أن يتنازلوا عـــن امتيازاتهم، ويعدّ استثناءً إذ حدث، أو بوسيلة أخرى تتطلب وجود قوة ديمقراطية فـــي المجتمع قادرة على فرضهـــا في الدولة، والحفـــاظ عليها من عودة الحكم اللاديمقراطي، والذهاب نحو إقامة دولة مؤسّســـات تمثيلية حقيقية، مع ما يتطلب ذلك من فصلٍ للسلطات وإطلاق للحريات، وفي هذه الحالة، ومع عملية التدرج نحو الديمقراطية، فلا بد من التنازل عن النفوذ والســـلطة والثروة من طبقةٍ بأكملها أو طائفة أو عائلة أو حزب مهمين، وضمان عدم قيامهم بعرقلة عملية التدرج.

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: (ب د ن)، ٢٠٠١، ص١٦٦.

(٢) من بديهيات علم السياسة: أنّ التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعدّان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس: فإنّ الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات.

فمـــا يجب معالجته مـــن المنظور الواقعي هو انتهـــاج الممارســـة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر؛ بوصفها نظاماً سياســـيّاً اجتماعيّـــاً اقتصاديّاً؛ يقوم علـــى ثلاثة أركان، هي[١]:

– حقوق الإنســـان: في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنهما (الحريات الشـــخصية وحرية العقيدة وحريـــة الرأي وغيرهـــا)، والحق في الشغل وتكافؤ الفرص وغيرها.

– دولة المؤسســـات: هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسّســـات تعلو على الأفراد؛ مهما كانـــت مراتبهم وانتماءاتهـــم العرقية والدينية والحزبية.

– تداول الســـلطة: بين القوى السياســـية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية، مع حفظ حقوق الأقلية.

وحتى مع إقـــرار الديمقراطية؛ فلا بد من الأخذ بمعيار التوافـــق؛ لأنّ الديمقراطية هي التنافس بين المجموعات السياســـية، وحتى لا تتعرض أقلية لهضم حقوقها من طرف الأغلبية، كما ذكر باسكال ســـلان في كتابه (الليبرالية)، حيث يـــرى أنّ الاســـتبداد الديمقراطي يمثّل خطراً قائماً باســـتمرار، ذلك أنه من المحتمل جـــدّاً أن تتعرض أقليةٌ مـــا لهضم حقوقها من طرف أغلبيةٍ ما[٢].

ولا تلغـــي الديمقراطيـــة التوافقيـــة الديمقراطيـــة التمثيليـــة كليّاً، ولكنها تســـعى لتتجاوز أوجه القصـــور والعجز فيها بمحاولة حلّ المشـــكلات عن قرب، وضمـــان انخراط الجميـــع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بيـــن الديمقراطيتين، خصوصاً أنّ العديد من التحركات الاجتماعية (نســـائية، بيئيـــة، تنموية) لم تعد تجـــد في الديمقراطية التمثيلية سبلاً للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

ثانياً: الديمقراطية التوافقية كمدخل لائتلاف المجتمع التعـدّدي النيجيري، وبناء دولة قوامها المشاركة والتمكين:

إنّ البحث عن أنماط مؤسّســـية قادرة على أقلمة الديمقراطية في البيئة الإفريقية؛ تقودنا إلى طرح هذا التســـاؤل: (كيف نؤسّس بشكلٍ هادئ نُظُـــمَ تداولٍ اجتماعـــيٍّ تتوافق وتقاليد المجتمـــع وذاكرتـــه؟ والتدافع السياســـي في إفريقيـــا الآن هو لعبـــة محصلتها صفر، حيث الفائز يفوز بكلّ شـــيء، والخاســـر يخسر كلّ شيء!)[٣].

النمط الانتخابي الذي لا نجده إلا في القارة الإفريقية، ومطبّق بشـــكلٍ خاصٍّ في نيجيريا، هو أن يحصل المترشـــح للرئاسة على الأغلبية المطلقة، ويشـــترط أيضاً حصوله على نسبة ٢٥٪ من الأصوات فـــي ثلاثة أرباع محافظات البلاد البالغ عددها ٣٦ محافظة، والهدف من هذا النمط الانتخابي هـــو الحدّ من الولاءات الجهوية والقبلية والدينية المسيطرة على جميع جهات نيجيريا.

هـــذا النمط من الممارســـة؛ قد لا يلقى ترحيباً وقبولاً في كلّ الأوســـاط المجتمعية، ولا ســـيما الإفريقية منها، كونه يستند على الأغلبيـــة السياســـية، ولا يراعـــي التوافق

(١) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان: الديمقراطية والواقع العربي الراهن، مجلة كتاب في جريدة، العدد ٩٥، ٠٥ جويلية ٢٠٠٦م، ص٥.

(٢) باسكال سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص (١١٢ – ١١٣).

(٣) سيدي أحمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء ١٥ مارس ٢٠١٧. على الموقع: http://studies.aljazeera.html.170315112401255/03/net/ar/reports/2017

الوطني، فهذه الممارسة أغفلت الجانب المهم، هو تعدد المجتمع، وعليه؛ فلا بد من الاعتماد على الديمقراطية التوافقية في الحالة النيجيرية.

وتستند الديمقراطية التوافقية[١]، إلى جانب الانتقال الديمقراطي، على توافر عناصر أساسية؛ كونها جاءت لتغطية جانب مهمّ، يتمثل في إرضاء الأطراف المكونة للمجتمع التعددي (الحالة النيجيرية)، حيث ترتكز على الحكم كعنصر أول، والذي من خلاله تحقّق الائتلاف الموسّع بين كلّ المجموعات السياسية والأقطاب الكبرى والمهمّة، فضلاً عن العناصر الأخرى المتمثلة في الفيتو المتبادل، أو حكم الأغلبية التراضية، والتي تُستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، والنسبية كمعيارٍ أساسيٍّ للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامّة، مع منح الاستقلالية لكلّ قطاع في تسيير شؤونه الخاصّة[٢].

وهو ما يجب أن يكون العمل به لتحقيق التوافق الوطني في نيجيريا، إلى جانب التركيز على العلاقات بين (الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية) التي تسهّل تحقيق الأهداف المشتركة من خلال التعاون، وليس على أساس القوة، وهذا ما أشار إليه Opeskim: أنّ ميكانزمات العلاقات بين المؤسّسات الحكومية يمكن أن تتفاعل، وتعتبر كأدوات توافقية لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الوحدات المكوّنة للاتحاد[٣].

وعلى الرغم من هذه الأسس التي تحوزها الديمقراطية التوافقية لتسهيل تكامل الأدوار؛ يجب التركيز على بعض المداخل التي لها دَوْر هي الأخرى في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل الإثني في نيجيريا، وهي:

الأغلبية المجتمعية في مقابل الأغلبية السياسية: الأغلبية السياسية توصف بأنها أغلبية أفقية تمتد على مساحة الدولة بكاملها، وقد يكون لها قواعد ومناصرون من مختلف المجموعات البشرية عبر كامل الدولة، أو أن تكون أغلبية برامج سياسية أو أيديولوجية[٤]، أما الأغلبية المجتمعية فتُعرف بأنها أغلبية عمودية، تقوم على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والعرقية، وهذا ما نستدل به في دراستنا هذه؛ كون الأخيرة تساعدنا على حلّ مشكل التعدد والتنوع الحاصل في نيجيريا.

الديمقراطية التوافقية والمرجعيات والهويات: تعمل الديمقراطية على الاستقطاب المجتمعي العمودي والخطاب السياسي المحدود المتجه لشريحة وفئة مجتمعية بعينها، على النقيض من الديمقراطية التمثيلية التي تعمل على إعادة إحياء الروابط الأولية (الدينية، العرقية، الإثنية)، وتعظيمها على

(١) ظهر مفهوم الديمقراطية التوافقية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عقب الحرب العالمية الثانية، ليجيب عن السؤال المحوري: كيف نجعل النظام السياسي ديمقراطيّاً ومستقراً، خاصّة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أُسس عرقية وثقافية ودينية؟ وهي مفهوم جديد يُطرح بديلاً للديمقراطية التقليدية التنافسية التي انتشرت في الدول الغربية.

(٢) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٤٨.

(٣) J.A.A. Ayoade, The Changing Structure of Nigerian Federalism, Foundations of Nigerian Federalism Series, Vol.3, 2001, p 39.

(٤) موستف يونس، الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث، مجلة المستقبل العربي، آراء ومناقشات، (د، ع، ن)، (د، س، ن)، ص ١٥٤.

حســـاب الرابط الجمعي الوطني، ما قد يخلق ولاءات متعددة، بينما نجد الأحزاب السياسية ذات الاســـتقطاب المجتمعي العمـــودي تعلي الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف والتنشـــئة المجتمعية والسياســـية؛ من خلال الإدارة الذاتيـــة التـــي تمنحهـــا الديمقراطية التوافقيـــة للأنســـاق الفرعية فـــي الميادين والقطاعات التي تخصّها.

إلى جانب ذلـــك؛ لا بد من اتخاذ الإصلاح كمعيار لبناء الدولة في نيجيريا، والذي يتطلب تحضير الأرضية المناســـبة لـــه من منطلقات الحكم الراشد وآليات تطبيقه الميدانية.

وتجـــدر الإشـــارة هنـــا إلـــى أنّ للحكم الراشـــد علاقة بالديمقراطية والديمقراطية التوافقيـــة، فإذا تمّ تفعيل هـــذه النماذج على أرض الواقـــع؛ فبمقدور الدولـــة التي تعاني التفتـــت الاجتماعي، ولديها مشـــكل في بناء الدولة (الحالة النيجيريـــة)، أن تحقّق طفرة في النهوض بكلّ المؤسســـات وإشراكها في العملية السياسية.

فضلاً عن ذلـــك، وباعتبـــار نيجيريا ذات طابع فيدرالي، فلا بد من تفعيل هذا المكسب في ظلّ التعـــدد الإثني، فالطابع الفيدرالي في طبيعته مبدأ توزيعـــي، يهدف إلى منع الهيمنة علـــى الحكومة أو مواردها مـــن قبل مجموعة واحـــدة أو عدد قليل من الأشـــخاص، ويهدف إلى ضمان حصـــول كلّ مجموعة على التمثيل الملائـــم، بغضّ النظر عن الانتماءات، من أجل تصحيح التشوّهات البارزة في النظام الفيدرالي لنيجيريا.

الخاتمة:

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تحدثت عن التعـــدد والتنوع فـــي إفريقيـــا؛ فإنها لم توفّـــق إلى حـــدٍّ بعيدٍ في تقييمـــه واقعيّاً، بل وقعت حبيســـة البحث عن الحرية والاستبداد السياســـي، والواقع أنّ التغيير المنشـــود، في سياق الانقســـامات المجتمعية والصراع على الســـلطة، يبدأ من الحديث عن الإصلاح بدل التغيير.

وبالرجـــوع إلى حالـــة نيجيريا؛ فالإصلاح يكمن في اســـتتباب الأمن والاســـتقرار؛ لأنه منعدم، وتعاني منه الدولة الاتحادية؛ لأنه أعاق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخليّاً، ومنعها من اكتســـاب مكانة تليق بمكتســـباتها إفريقيّـــاً وعالميّاً، فعلى نيجيريـــا البحث في جـــذور الأزمة وأســـباب الصراع الـــذي بات مكشـــوفاً (الديني، القبلي، التهميش، الفقر)، وإصلاحه أصبح ضرورة تمليه الأوضاع والحالة الانقسامية داخل المجتمع.

وقـــد يكون مـــن الحلول المناســـبة لحالة نيجيريـــا: الديمقراطية التوافقيـــة؛ لأنها آلية تســـاعد على إدارة التعدد والتنوع، ومن شأنها تأســـيس مشـــروع وطني لبناء الدولة الوطنية الناشئة، مع التركيز على التمكين والاستهداف الجغرافي لقضايا المجتمع، والعمل وفق منظور العدالة التوزيعية فيما تعلق بالبرامج التنموية، والدخل، والفرص، والحاجات الأساسية ■

التنمية الاقتصادية في إفريقيا:
الفرص والقيود

أ. حفيظة طالب

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية – مخبر الدراسات السياسية والدولية – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس/ الجزائر

يُعدّ مفهوم «التنمية» من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبيرٍ من قِبل الباحثين والأكاديميّين؛ لما له من أهميةٍ بالغةٍ على المستويين الفكريّ والعملي، فدول العالم الثالث عموماً، ودول إفريقيا خصوصاً، قد عرفت عدة مشكلات، مما دفع العديد من المفكرين إلى تجديد علم السياسة من خلال دراسة مواضيع ومناطق كانت متجاهلة قبل خمسينيات القرن العشرين، لذا تعدّ «التنمية الاقتصادية» من المجالات التي أضافت الكثير لعلم السياسة وحقله الخاصّ بالدراسات المقارنة.

فإذا كانت عمليـــة التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرةٍ مستمرةٍ نحو تحقيق الرفاه والتقدّم في الغـــرب؛ فإنها في إفريقيـــا وجدت صعوبةً كبيرةً في التجســـيد الميداني، بفعل جملةٍ من العراقيل الداخلية والخارجية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أهمّ العوامـــل التي جعلت إفريقيـــا، تلك القارة التي تزوّد العالم وتُنعش اقتصاده بمواردها المتنوعة، قارةً تعاني العديد من المشـــكلات الاقتصادية داخليّـــاً ودوليّـــاً، وتبيان مـــا إذا كانت مرتبطة بخصوصية البيئة الإفريقية أو بعوامل أخرى؟!

وعلى ضوء ما تقدّم؛ يمكن طرح الإشـــكالية الآتية: كيف يمكن تفســـير العجـــز الذي تعانيه الدول الإفريقيـــة من حيث التنمية الاقتصادية؟ ولفَهْم وتفســـير الظاهرة المدروســـة سينطلق البحث مـــن فرضية: أنه كلما تمكّنت الدولة في إفريقيا من تحقيق الاســـتقرار الداخلي؛ تمكّنت من تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجالات التنمية الاقتصادية.

وعليه؛ ســـتحاول الدراســـة تناول «التنمية الاقتصاديـــة» بالمفهوم الشـــامل، وواقعها في إفريقيا، ومن ثمّ التطرق إلى العوامل المتســـبّبة في غيابها، إضافة إلى أهمّ المبادرات الإقليمية والجهود الدولية التـــي تمّ تبنّيها من أجل تنمية إفريقيا اقتصاديّاً، وســـتُختم ببعض المقترحات والاستراتيجيات للنهوض بالقارة، والقضاء على مظاهر الفقر والتخلّف فيها.

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

في البداية؛ لا بدّ من التعرّف على مصطلح «التنمية» بشكلٍ عام، ثمّ في المجال الاقتصادي؛ لأنّ التنميـــة بمفهومهـــا الشـــامل تتضمّن عدة مجالات.

أولاً: تعريف التنمية:

«التنمية» لغة: مصـــدر الفعل «نمَّى»، «نمَّى» الشـــيءَ «تنمية»: جعله نامياً (أي زاده ورفعه)، و «تنمَّى تنمياً»؛ أي الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر[١].

«التنمية» اصطلاحاً: هي سياســـة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلّص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي[٢].

وهناك مَن يرى أنّ «التنمية» تشـــمل تطوير القيم والمعايير والهياكل الاجتماعية، وبذلك هي تختلف عن «النمو الاقتصادي»، في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحّة، الحريات المدنية والسياسية، في حين أنّ «النمو الاقتصادي» ليس ســـوى ظاهرة كمّية تعبّر عن تراكم الثروة[٣].

و «التنمية» بشـــكلٍ عام: هي عملية تتضمن تغيّـــرات عدّة، تشـــملٍ مختلف جوانـــب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجـــات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محـــدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معيّن.

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية:

ظهور هـــذا المفهوم كان لأول مرة في كتاب آدم ســـميث Adam Smith (ثـــروة الأمـــم)

(١) فؤاد أفرام البستاني: معجم منجد الطلاب، ص (٨٤٠، ٨٤١).

(٢) عبدالوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، د س ن، ص٧٩٥.

(٣) Philippe Deubel, Les stratégies de développement, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation France, France : 2008, p.463.

عـــام ١٧٧٦م، ويعدّ الأطروحـــة الأولى للتنمية الاقتصاديـــة، بحيـــث شـــكّل دراســـة منهجية للمشـــكلات والعمليـــات التنموية فـــي المجال الاقتصاديّ فـــي دول أمريكا اللاتينية، آســـيا، وإفريقيا[١].

وتعدّ «التنمية الاقتصادية» من بين المفاهيم الحديثة التي جذبت اســـتقطاب واهتمام علماء الاقتصاد في بدايات القرن العشرين، خصوصاً في مناطق الدول النامية، لذلك وردت له العديد من التعاريف:

حيـــث عُرّفت «التنميـــة الاقتصادية» بأنها: «عملية مهتمة بالتخصّص والاســـتغلال الكفء للموارد الإنتاجيـــة الموجودة، النادرة والمعطلة، وهي تســـعى لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن»[٢].

كما عرّفها قســـم التنمية الحضرية بالبنك الدولـــي بأنهـــا: «تعزيز القـــدرات الاقتصادية من أجل تحســـين مســـتقبل الدولة الاقتصادي ومستوى المعيشـــة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشـــركاء من القطـــاع الحكوميّ وقطاع الأعمال بالإضافة إلـــى القطاع غير الحكومي، بالعمل بشـــكلٍ جماعيٍّ من أجـــل توفير ظروفٍ أفضل لتحقيق النمـــو الاقتصاديّ وخلق فرص العمل»[٣].

وفي هذا الصدد؛ يرى تشـــارلز كندلبيرغر Charles P.Kindeleberger وبـــروس هيريك Bruce Herrick : أنّ مفهوم «التنمية الاقتصاديـــة» هو مفهـــومٌ متعـــدّد المتغيّرات، حيث ينطوي على التحســـينات النوعية والكمية للاقتصاد فـــي الدولة، بمعنى الانتقال من حالةٍ إلـــى أخرى، وفي الوقت نفســـه يشـــتمل على التغيرات الاجتماعية والسياســـية والاقتصادية، فجوهـــر هذا المفهوم ينصّ علـــى توفير الرفاه المادي، خصوصاً للأشخاص الذين يعانون من أدنى مستوى للدخل، وذلك بالعمل على رفعه إلى مستوى أعلى للقضاء على الفقر[٤].

فـــي حيـــن يـــرى آخـــرون بـــأنّ «التنمية الاقتصادية» تشـــير إلى: «الاستثمار في الأفكار الجديدة ونقـــل المعرفة، وذلـــك متوقّفٌ على الأداء الجيد للمؤسّسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى التعاون بين القطاعَيْن العامّ والخاص»[٥].

وفي هذا الصدد؛ ينطلق الطرح الرأسماليّ للتنمية من فكرة أنّ الاقتصاد هو المكوّن الرئيس لتركيبة الحياة السياسية والاجتماعية، مما يجعل التنمية الاقتصاديـــة والديمقراطية متلازمتَيْن، تكمل إحداهمـــا الأخرى، لأنّ الأولى في أدبيات الطَـــرْح الرأســـماليّ تقـــود نحو تغييـــر القيم المجتمعية بما يخدم أهداف الديمقراطية، من حيث: العدالة التوزيعية – المشـــاركة السياسية – المســـاءلة والشـــفافية، حيـــث إنّ «التنمية الاقتصادية» تؤدّي إلـــى انتعاش الدخل القومي

(١) Michael P. Todaro and Stephan C. Smith, Economic development, united state: congress cataloging - in- publication data, edition 11. 2012, p07.

(٢) هاني حلاوة: الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، ص ٥٩.

(٣) قسم التنمية الحضرية، البنك الدولي: «التنمية الاقتصادية المحلية»، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص٨.

(٤) Maryann feldman and others, «Economic development a definition and model for invesment», Available at: https://www.eda.gov/tools/files/research-reports/investment-definition-model.pdf

(٥) Concept of economic development and its measurement», Available at: http://shodhganga._11/11/12950/inflibnet.ac.in/bitstream/10603 chapter%203.pdf

بما يحقّق الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتمكّنهم من الاهتمام بالشؤون السياسية المختلفة. ولكن ما يُعاب على هذا الطَرْح هو نشأة الديمقراطية الغربية التي ظهـــرت على أنقاض انهيار النظام الإقطاعي وبروز الطبقة البورجوازية التي تولّت إدارة الملفـــات الاقتصادية، وتقاســـمت الأدوار السياســـية لخدمـــة مصالحهـــا الخاصّة على حساب باقي فئات المجتمع[١].

وفي ســـياق آخر؛ نجد طَرْحاً مغايراً؛ يربط بين «التنمية السياسية» و «التنمية الاقتصادية» كشرطٍ أساسيٍّ لبلوغ التنمية بمفهومها الشامل والتقدّم في عمليات الديمقراطية، ومن الواضح جدّاً أنّ بلوغ «التنمية السياســـية» من شأنه أن يســـهّل النمو، ويعجّل ســـير عمليـــات «التنمية الاقتصادية» في جميع المجالات، فهي الضامن لتطويـــر البنيـــة التحتية للدولـــة، وفي الوقت نفســـه اعتراف بمبدأ الديمقراطيـــة واحترام حقوق الأقليات وقبـــول التنوع الثقافي والعدالة في التوزيع. أما غيابها فســـيعيق تحديث البنى التحتية الاجتماعية والسياســـية والاقتصادية، ومنه لن يجد المســـتثمرون فـــي القطاع العامّ والخاصّ بيئةً مناســـبةً لنشاطهم، مما سيعرقل بلـــوغ التنميـــة الاقتصادية، ومنه الاســـتقرار السياسيّ للدولة.

والعمـــل بهـــذا الطَـــرْح يجعلنا نقـــرّ بأنّ العائق الرئيس المتســـبّب في غيـــاب التنمية؛ راجـــع لانعدام الديمقراطية فـــي معظم الدول الإفريقية، ولكن لـــو قارنّا نُظُم الحكم في هذه القارة مع نُظُم أخـــرى، كالصين مثلاً، لوجدنا أنها نظام تسلّطي، ولكنها في الوقت نفسه دولة صاعدة، تمكّنت من تحقيق مســـتويات مرتفعة

يُعدّ العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلّص من فخّ التبعية

فـــي التنمية، من ثمّ نصل إلـــى مقولة مفادها: أنّ الديمقراطيـــة والتنمية السياســـية ليســـتَا ضروريتَيْـــن لتحقيق التنميـــة الاقتصادية؛ لأنّ النظام التســـلّطي في الصيـــن نجح في إدماج الشعب في النظام السياسي؛ من خلال استثمار فوائـــد التنمية الاقتصادية في تعبئة المواطنين اجتماعيّاً[٢].

ومنـــه نســـتنتج أنّ العلاقة بيـــن «التنمية السياســـية» و «التنميـــة الاقتصاديـــة» هـــي علاقة تفاعليـــة، بحيث هنالك تأثيـــرٌ متبادلٌ بينهمـــا، فالتنميـــة الاقتصادية تســـاعد على تحقيق الاســـتقرار الداخلـــي، بفضل ضمانها للاحتياجات الضروريـــة للمواطنين، وإضفائها لعنصـــر الشـــرعية علـــى ممارســـات النظام السياسيّ نتيجة قبول سياســـاته الاقتصادية، بينما غياب ذلك سيؤدي إلى خلق التوتر داخل الدولة، ويهدّد اســـتقرارها، وأمنها السياســـي والاجتماعي، والأمر نفســـه بالنســـبة للتنمية السياســـية التي تُعدّ شرطاً أساســـيّاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

(١) عمار علي: «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية»، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥، ٢٠١٤، ص٤.

(٢) رضوان بروسي: «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٩، مارس ٢٠١٣م، ص (١٩-٢٠).

المحور الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

تُعدّ قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع «التنمية الاقتصادية» في إفريقيا لا بدّ من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

فإفريقيا هي القارة التي تمثّل ٦٪ من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة ١٥٨٧٣, ٣٠٤كم٢، وتضمّ ٥٤ دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلاتٍ ضخمةٍ في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن ٥٤٪ من احتياطي البلاتين العالمي، و ٧٨٪ من الماس، و ٤٠٪ من الكروم، و ٢٨٪ من المنغنيز في حوالي ١٩ دولة، كما أنّ ٤٦ دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى[١]، وهذا ما توضحه الخريطة ١.

ويتوزّع النفط بكمياتٍ مرتفعة جدّاً في كلٍّ من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطيّ الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كلٍّ من الجزائر ومصر، وبنسبٍ أقلّ في نيجيريا وليبيا، إضافةً إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كلٍّ من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكّل ثروةً ومصدراً مهمّاً للطاقة على غرار اليورانيوم.

(١) Kingsley leghbor, «Ressources minières: la fin d'une malédiction?», Magazine Afrique Renouveau, April 2014, Disponibl sur: http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-99une-mal%C3%A9diction%80%d%E2

وبذلك يتضح أنّ كلّ دولة إفريقية تختصّ بإنتاج موردٍ أو معدنٍ معين.

ولكن برغم كلّ هذه الموارد؛ فإنّ القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، وتوضيح ذلك عبر ما يأتي:

جدول ١: يوضح تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م[٢]

الدولة	الترتيب
الجزائر	٨٣
ليبيا	٩٤
تونس	٩٦
مصر	١٠٨
الغابون	١١٠
جنوب إفريقيا	١١٦
سوازيلاند	١٥٠
غانا	١٤٠
نيجيريا	١٥٨
السودان	١٦٧

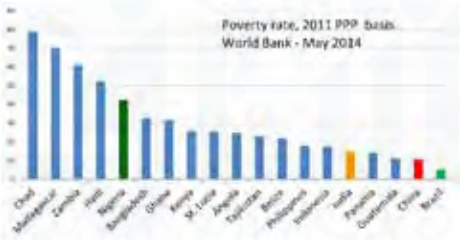

شكل ١: منحنى بياني لترتيب الدول الفقيرة حسب الناتج المحليّ الإجمالي لعام ٢٠١٤م[٣]

(٢) المصدر: www.imf.org

(٣) المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية – «التنمية في كلّ عمل»، ٢٠١٥م، ص٣٩.

بالنظر إلى (الجدول ١): نجد أنّ الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكانٍ ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة ٨٣، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة ١١٦ و ١٥٨ على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط؛ وإنما تجاوزه، فحسب الرسم البياني الممثل في (الشكل ١) فإنّ دول إفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميّاً، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر في تشاد مثلاً يصل إلى ٨٠٪، ولكن السؤال المحيّر هو نيجيريا؛ لأنها الدولة الأولى اقتصاديّاً في إفريقيا[١]، وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة ٤٢٪.

وهذا يعني أنّ الخلل ليس في النموّ الاقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأنّ نيجيريا بادرت بمجموعةٍ من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثراً جدّاً بالقروض، وتمكّنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى ٧٪ في مستوى الناتج المحليّ الحقيقيّ منذ عشر سنوات تقريباً، بالإضافة إلى نموّ القطاعات الأخرى بشكلٍ متزايد، فكلٌّ من قطاعَي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحليّ الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعيّ الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإنّ الوضع الداخليّ الهشّ جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء[٢].

وعليه؛ يمكن القول بأنّ العبرة ليست في امتلاك المورد؛ وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المحور الثالث: عوامل غياب التنمية في إفريقيا:

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصيةٍ من حيث: البنية التحتية، تنوّع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليّاً.

١ - العوامل الطبيعية:

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرّضاً للتغيّرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبّب في غياب القدرة على التكيّف في العديد

(١) حسب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤م: بلغ الناتج القومي لنيجيريا ما يقارب ٥١٠ مليار دولار؛ مما سمح لها بتصدّر قارة إفريقيا اقتصاديّاً، ولكن هنالك فئة سكانية كبيرة جدّاً تعيش بأقلّ من ٢ دولار، وهذا راجع إلى غياب العدالة التوزيعية والانقسام الإقليمي بين الشمال والجنوب، والذي يعكس وجود صراعات عرقية ودينية، وهو ما يؤثّر على استقرار البلاد وأمنها السياسي والاجتماعي. انظر: حسناء عبد الفتاح، «نيجيريا العملاق الاقتصادي القادم»، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد ١٣، جويلية/يولية ٢٠١٤م، ص٣.

(٢) تقرير صادر عن وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، «نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى ٢٠١٦م»، الرابط: http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR.pdf

من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النُّظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرّر القطاع الزراعيّ والفلاحيّ في عدّة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان - مالي- الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحّر في ربوع القارة.

٢ - العوامل المجتمعية:

إنّ غياب الدولة ومؤسّساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدّي إلى غياب التنمية، والسبب راجعٌ إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دَوْرها الأساسيّ المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرّد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد؛ نتيجةً للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصّة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، فعجز هذه الدولة راجعٌ إلى مساهمتها في تغييب عنصر الهوية الجامعة؛ بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معيّنة يحتكرون السلطة والثروة.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسّساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثمّ وسّعت الهوّة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا؛ لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقيّ في كينيا؛ نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلميّ بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ ١٠٠ قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجاً للاستقرار السياسيّ والتعايش الدينيّ في إفريقيا[١]، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديّاً، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموّاً في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدّل إنتاجها المحليّ ٦,٩٪ في ٢٠١٤م، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديّاً وتنمويّاً بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإنّ ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل؛ لأنّ التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويّاً[٢].

٣ - العوامل السياسية:

إنّ السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة؛ راجعٌ

(١) علي جبريل الكتبي: «تنزانيا في إفريقيا: نموذج الاستقرار السياسي والتعايش الديني»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل ٢٠١٥، ص (٣-٥).

(٢) United Nation, united republic of tanzania, «economic commision for africa, contry profile», 2015, p.4.

إلى انشـــغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غـــرض الوصول إلى الســـلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرّد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعدّ من ســـمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتـــمّ الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباســـتغلال الضعف الاقتصادي كسببٍ لتتحية النّخب التي لا تخدم المصالح العســـكرية، وهذا ما ســـاد في كلٍّ من أوغندا في ديسمبر ١٩٩٩م، وغينيا بيســـاو ٢٠٠٣م، ومن هنا تظهر ســـيطرة المصالح الضيقة على حســـاب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشّـــي الفساد ونخره لكلّ الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

وبالعودة إلى انقلاب أوت/أغسطس ٢٠٠٨م في موريتانيا؛ نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد؛ لأنّ دلالة الانقلاب ومضمونه تنضوي على إشـــكاليةٍ عميقة، وهي تهديم العسكر لمشـــروع الديمقراطية[١]، وهذا ما أثّر ســـلباً على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة الســـكان الذين يعيشون تحت خطّ الفقر إلى حوالي ٤٢٪ في السنوات الأخيرة[٢].

كمـــا يمكـــن إرجاع ســـبب غيـــاب التنمية الاقتصاديـــة فـــي إفريقيا إلى غيـــاب أحزاب سياســـية فعلية، لأنّ الواقع يؤكد أنّ اســـتقرار النُّظم السياســـية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديّاً أو تعدديّاً، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمـــدت معظم الـــدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد؛ استكمالاً لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرّر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب؛ لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاســـتقلالية، وإنما حافظت على نهج المســـتعمر، وفي الوقت نفسه حقّقت مصالحه بالوكالة.

وفـــي هـــذا الســـياق؛ يمكن الإشـــارة إلى طبيعة الأنظمة السياســـية الهجينة التي تحكم الـــدول الإفريقية، حيث لم تعـــد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تمّ تبنّي حيلة تعديل الدســـتور للاســـتمرار في الحكم، إضافةً إلى تزوير الانتخابات وتعديل النُّظم الانتخابية وفق مـــا يتلاءم مع طموحات القـــادة والنّخب، وهذا ما يســـتدعي تجديد نمط الثقافة الســـلطوية، وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجســـيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤ – العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إنّ أكبر معيقـــات «التنمية الاقتصادية» في إفريقيـــا ترتبط بعدم توفّر خريطة اســـتثمارية متكاملة توضّـــح مختلف الأنشـــطة في مجال الاســـتثمار، وكذا ضعف البنيـــة التحتية للقارة الإفريقيـــة، وغيـــاب المنشـــآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحســـينات فـــلا تزال القارة بعيدة عـــن الوضـــع الأمثل، إلـــى جانب عدم الاهتمـــام الكافي بمســـتوى التدريـــب التقني

(١) خيري عبد الـرزاق جاسم: التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، د س ن، على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60552.

(٢) خطاري ولد أحمد ولد أبيه: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد ٠١، العدد ٠٣، جوان ٢٠١٥م، ص١٨٢.

والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهّلة.

إنّ مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنةً ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يُقدّر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي ٤٦٪ من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظراً للتقلبات المناخية؛ فإنّ القارة عرفت انخفاضاً في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ لم تتمكن من توظيف المواطنين، ولا تحسين دخلهم الفرديّ في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثّر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى: غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبنّي مشاريع التنمية الوطنية؛ بما في ذلك استراتيجيات الحدّ من الفقر.

ثانياً: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمطٍ احتلاليٍّ حديث، يتمّ بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا؛ فإنّ إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها؛ بقصد إبقاء دول القارة في استهلاكٍ مستمرٍّ لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أنّ الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية[1].

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتُقدّر بنسبة ٢٪ فقط؛ مقارنةً بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتَيْن تساهمان بـ ١٧٪ و ٥٪ على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية، وهي التي تشكّل نسبة ٦٠٪ من دخلها، إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى ١٥٪ فقط[2].

وانطلاقاً من ذلك؛ يظهر أنّ كلا العاملَيْن الداخليّ والخارجيّ يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديّاً في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمّقت من أزمة القارة اقتصاديّاً، زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبّب في تفكيك البنية التحتية للدولة، وعطّل نموّها، وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلاً من التصنيع.

المحور الرابع: الجهود الإقليمية والدولية لتنمية إفريقيا:

تعدّ تنمية إفريقيا من الضروريات التي أكدتها معظم التجمّعات والتكتلات الإقليمية، وكذا المؤسّسات والمنظمات الدولية.

أولاً: على المستوى الإقليمي:

١ - منظمة الاتحاد الإفريقي (African Union):

تؤدي دَوْر المنسق والمحفّز للدول الإفريقية؛

(١) الصادق محمود عبد الصادق: «مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية»، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد ٢١، ٢٠١١م، ص٣٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٨٤.

بقصد تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي محاولة الدفع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لدولها من خلال حثّهم على تجسيد الأهداف التنموية للألفية، وهذا ما شكّل أكبر اهتماماتها في مختلف المؤتمرات والاجتماعات.

يعمل الاتحاد الإفريقي وفق خطّة استراتيجية تمتد إلى ٢٠٦٣م، تهدف إلى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقاً من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسّساتها، وإخضاعها للمساءلة. إضافةً إلى تعزيز دَوْر التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعّالة، على المستوى الإقليميّ أو الدولي، إلى جانب المساهمة في بناء السلام العالمي، وجَعْل القارة الإفريقية بحلول عام ٢٠٦٣م قارةً مزدهرةً بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية[١].

٢ - النيباد (Nepad):

هي استراتيجيةٌ لإعادة هيكلة إفريقيا، وتخليصها من التخلّف، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات التي تعيقها، كالفقر والتخلّف والتهميش، تمّ تبنّي هذه الصيغة الاستراتيجية رسميّاً في ٢٠٠١م.

ولتحقيق أهدافها؛ وضعت مجموعة من الإجراءات؛ منها: العمل على مساعدة الوكالات المتخصّصة، ووضع الأطر الخاصّة بتشجيع المنافسة، وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، والشروع في تنمية مؤسّسات وشبكات التدريب لتأهيل اليد العاملة، وتعزيز الشراكة بين القطاع العامّ والخاصّ لجلب المستثمرين.

٣ - تجمّع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC):

ارتبط تكوين هذا التكتل بفترة حكم النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا، وكانت محاولة منه لتحسين صورته، ضمّ في البداية: (جنوب إفريقيا، ليسوتو، سوازيلاند، زيمبابوي وبوتسوانا)، ومن أهدافه: العمل على تعزيز القدرة التنافسية لمؤسّسات التجمّع الاقتصادية، وتخفيف حدّة الفقر والجوع، ورفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة، وتعزيز الأمن والسّلم والاستقرار[٢].

وبفضل الجهود التعاونية تمكّن التجمّع من تحقيق التكامل الإقليمي بين دوله، وتحقيق طموحاتها في مجالات التنمية الاقتصادية، ولكن يبقى الخلل واضحاً جدّاً من حيث التفاوت الاقتصاديّ بين دول المنظمة[٣].

يبدو أنه لا يزال هنالك عملٌ طويلٌ جدّاً ينتظر هذه الهيئات الإقليمية وغيرها من التكتلات الأخرى، حيث لا بدّ لها من تعزيز حجم التكامل والاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ومنه محاولة تجاوز الإطار الشكليّ للتسمية، وتجسيد الأهداف على أرض الواقع؛ عبر تكثيف الجهود وتشارك المصالح.

ثانياً: على المستوى الدولي:

١ - منظمة الأمم المتحدة (United Nations):

بعدما كانت أولوية الأمم المتحدة تخليص إفريقيا من الاستعمار؛ أخذت على عاتقها كذلك إلزامية تنمية القارة الإفريقية، فبعد برنامجها

(١) Agenda 2063, «the Africa we want», Final edition, April 2015, p.p.1,2, Available at : http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063.pdf

(٢) «تجمّع التنمية لدول الجنوب الإفريقي، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد ٨، نوفمبر ٢٠١٣م، ص (٣، ٤)، نقلاً عن: pdf.8/http://www.sis.gov.eg/Newvr/africa/8

(٣) المرجع نفسه، ص٤.

الإنمائـــي للألفية تعمل الآن مـــع بلدان إفريقيا على تحقيق تنمية مستدامة مستقبلاً، بالتنسيق مع مختلف أجهزة القـــارة وتكتلاتها، وفي هذا الإطار كثّفـــت جهودها من أجـــل هيكلة الأمن والسّـــلم الإفريقيّين، وتقليص عـــدد النزاعات والتسوية الســـلمية لها، وتنفيذ الخطّة الشاملة لحقوق الإنســـان في إفريقيا، ومحاولة تحسين الوضع الانتخابي وأنظمة الحكم في دول القارة.

٢ – البنك الدولي (World Bank) :

شـــملت مجالات تركيز البنـــك الدوليّ على رفع الإنتاجية الزراعيـــة، ومجابهة تغيّر المناخ، وتدعيم الدول الهشّـــة والمتأثـــرة بالصراعات، وتشـــجيع تحســـين التعليم، وفي هذا الإطار؛ وافق البنك علـــى تقديم ٩,٣ مليـــارات دولار لتمويل ١٠٩ من مشروعات التنمية في المنطقة الإفريقية للســـنة المالية ٢٠١٦م، من بينها ٦٦٩ مليون دولار من قروض البنك الدوليّ للإنشـــاء والتعمير، و ٨,٧ مليـــارات دولار من ارتباطات المؤسّسة الدولية للتنمية[١].

استنتاجاً ممّا ســـبق؛ يتضح أنّ المبادرة لا تكفي بمفردها مع غياب التزامات قانونية تُجبر المؤسّسات الدولية والدول المانحة على تقديم المســـاعدات الموكلة إليها تجـــاه المجتمعات النامية في إفريقيا، فلو تجسّدت هذه المبادرات فعـــلاً على أرض الواقع؛ لتمكّنت إفريقيا ودولها من التخلّص من مظاهر الفقر.

المحور الخامس: نحو اســـتراتيجيات بديلة لتفعيل التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

إنّ تنمية إفريقيـــا اقتصاديّاً يتطلب تكثيف جهـــود دولهـــا، وتعظيم مصالحهـــم وأهدافهم المشـــتركة، وذلك في ســـبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد ارتأت الباحثة تبنّي المقترحات الآتية:

١ – تحديث البنى السياسية والاقتصادية للدولة:

إنّ الدول الإفريقية بحاجةٍ إلى بيئةٍ سياسيةٍ واقتصاديـــةٍ ملائمة، تتطلب إصـــلاح الأنظمة ومؤسّســـاتها بمـــا يتوائم ومقتضيـــات حاجة المواطنيـــن، وإتاحـــة الفرص لـــكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية، والعمل على تثبيت مبادئ الشفافية والمساءلة والتوزيع العادل للدخل الوطني.

«التنميـــة الاقتصادية» تبدأ من الداخل، من خلال استثمار الموارد والاستفادة منها، ولكن كلّ هذا يتوقف على حنكة وإرادة القادة السياسيّين ونضجهم، بغـــضّ النظر عـــن ديمقراطيتهم أو تســـلّطهم، فاللجوء إلى المؤسّسات الدولية لن يكون الحـــلّ الأمثل لمعالجة داء التخلّف وغياب التنميـــة؛ لأنّ كلّ فاعلٍ دولـــيٍّ يتحرك بناءً على مصلحته وأهدافه.

٢ – توسيع الإنتاج الزراعيّ في إفريقيا:

إنّ الضرورة الملحّة لتطوير إفريقيا تستلزم العثور على طريقةٍ لتوســـيع الإنتـــاج الزراعي؛ لتحقيـــق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من جهة، وتقوية النمـــوّ الاقتصادي من جهةٍ أخرى بزيـــادة الإنتاج الزراعي، خاصّـــةً في دولٍ مثل الصومال، وغيرها من مناطق القارة التي تعاني أزمة نـــدرة الغذاء، فوجود النفـــط والغاز ليس الحلّ الوحيد للتنمية الاقتصادية؛ حيث لا بدّ من تنويع المنتج الداخلي، وكذا الصادرات.

٣ – تعزيز التنوّع الاقتصادي، وخلق فرص العمل:

ويكون بواســـطة الحدّ من عدم المســـاواة والفقـــر، وقلّـــة الفـــرص، ونقـــص الخدمات الأساســـية، باتبـــاع خطوات التحـــول الهيكلي،

(١) التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦م، الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

ويُقصد بـه التغيير في فـرص العمل والإنتاج، وتنويع الاقتصـاد عبر تنويع السـلع المصنّعة، والاعتماد على الصناعات التحويلية، وعدم ربط الاقتصاد الوطنيّ بالمقوّمات الريعية فقط، وهذا ما سيؤدي إلى توزيع عادلٍ وأكثر إنصافاً للدخل.

إضافـةً إلـى ضـرورة تشـجيع التكامل الإقليمي، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة على غرار دولة جنـوب إفريقيا، التي أصبحت من أبرز الاقتصاديات الناشـئة فـي إفريقيا، واليوم تقود وتموّل أنجع التكتلات الاقتصادية (الساداك)، وذلك بفضل: تشجيع الاستثمارات المحليـة والأجنبية، وتوفيـر القروض اللازمة للتنمية الصناعية، والاعتماد على التكنولوجيات المتقدّمة، والاستفادة من أيدي العمل الرخيصة، والتركيز على إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وعدم الاعتماد علـى المعادن فقط، والتحديث الذي جعل منها أكبـر دولة صناعية في القارة، وإدخال إصلاحات في قوانين الاقتصاد؛ لتمكين مختلـف الأعراق في الدولة من المشـاركة في عملية التنمية، والاهتمام بقطاعات السـياحة، وصناعة الإسـمنت، والقطاع البحـري، والتي أصبحت من بين القطاعات الواعدة في الدولة.

كلّ هـذه الإجراءات سـمحت لجنـوب إفريقيا بتحقيق التوافق المجتمعي؛ ممّا مكّنها من بلوغ نموذج الديمقراطية التوافقية سياسيّاً، وهو ما أدى إلى تغيّرٍ ملاحظ في السياسـات الاقتصادية للدولة، ومن ثمّ النجاح في تقليص مسـتوى الفقر، وتحقيق مزيدٍ من التنمية والاستقلالية، وبذلك أصبحت نموذجاً ناجحاً؛ يمكن لبقية الدول الإفريقية الأخرى السير على نهجه.

خاتمة:

وصلـت هذه الورقـة إلى أنّ بلـوغ «التنمية الاقتصادية» يكـون بناءً علـى معطيات داخلية بحتـة، سـواء من حيـث الاسـتثمار أو الوعي أو تطويـر القـدرات، وترجمتها إلى سياسـات فعّالة، تعود بالفائدة علـى دول القارة الإفريقية ككل، فاحتـرام الخصوصيـات الداخلية، وبناء اسـتراتيجيات فعّالة يكون بمعايشة الأوضاع لا بمحـاكاة تجارب تبقى دخيلة علـى واقع البيئة الإفريقية، وفي الوقت نفسه يُعدّ العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصاديـة في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلّص من فخّ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي، ومنافسـة الدول الكبرى؛ لأنّ اهتمـام نخبها ينصبّ على جمـع الأموال، وخدمـة الدول الداعمة لها؛ بدلاً من اسـتغلال الفرص، وتحدّي القيود لبلوغ الأهداف؛ التي يُعدّ الاستقرار الداخلي أهمّ مقومات تحقيقها.

وبالتالي يمكن استنتاج النقاط الآتية:

– يتطلب بناء اقتصادٍ وطنيٍّ متكامل، ومستويات عالية مـن التنميـة الاقتصادية، اهتمـام الدول الإفريقيـة بالدولة بدلاً مـن الديمقراطية، فهذه الأخيرة ما هي إلا شـرطٌ من شروط المؤسّسات المالية العالمية لضمان مداخيلها من القارة.

– لا بدّ من التفكير جليّاً في نماذج ومقاربات واقعية من صلب البيئة الإفريقية؛ لأنّ المسـألة أعمق من اسـتيراد نماذج أو تلقي مسـاعدات دولية، فالأزمة هي أزمة بناء وتقنيات أكثر منها مساعدات.

– القارة الإفريقية اليوم بحاجةٍ ماسةٍ إلى بنى تحتية مطوّرة، ويدٍ عاملةٍ مؤهلة، وخبراء تقنيّين ذوي كفـاءة عالية، يتمتعون بقدرةٍ تسـاعدهم على صياغة برامج ومشـاريع فعلية، فالمحاولة موجودة طبعاً، ولكن التهميش والتجاهل والعجز المالي يقف عائقاً أمـام ترجمة أفكار الأدمغة الإفريقية إلى نماذج عملية ■

قراءة في ظاهرة اليُتم في إفريقيا

د. فاطمة عمر العاقب

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية - بجامعة الأزهري - بالخرطوم

شهدت القارة الإفريقية منذ تكوين الدولة الحديثة حالةً من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، قادَ ذلك، مع مجموعة عوامل أخرى، إلى بروز «ظاهرة اليُتم» بشكلٍ مضطّرد، خاصّة خلال الألفية الجديدة، حيث تحتضن القارة الإفريقية نسبةً كبيرةً من الأيتام في العالم. في هذا الصدد؛ تحاول هذه الورقة تناول ظاهرة الأيتام في إفريقيا، بدراسةٍ تحليليةٍ للأسباب والعوامل التي قادت إلى تفاقم هذه الظاهرة، ويجب التنويه إلى أنّ الورقة تستخدم الإحصائيات المتاحة للأيتام في القارة في العقد الحالي دون إصدارها، مع تبيان طبيعة عمل بعض المنظمات الأكثر فاعلية في كفالة الأيتام في إفريقيا.

تعريف اليتيم:

ورد في لسان العرب: «اليُتم فقدان الأب. وقال ابن السكيت اليُتم في الناس: من قِبل الأب... ومَن فقَدَ الأمّ: منقطع. وقال أبو عمرو: اليُتم: الإبطاء، ومنه أُخذ اليتيم؛ لأنّ البرّ يبطئ عنه»[1]، وعليه يُطلق لفظ اليتيم كصفة على كلّ مَن فقَدَ والده وهو ما زال جنيناً في بطن أمه، أو ما زال صغيراً ولم يصل لسنّ البلوغ، وقد جاء في الحديث أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يُتم بعد الاحتلام)[2]. وبالنظر لتعريف اليتيم في المنظومة العالمية؛ تعرّف اليونسيف وشركاؤها اليتيم بأنه: «الطفل الذي فقَدَ أحد والديه أو كليهما»[3].

بيد أنّ الشائع حاليّاً في الأدبيات هو تعريف اليتيم بأنه: مَن فقَدَ أحد والديه أو كليهما، ولا يقتصر اليتم عالميّاً على فَقْد الأب كما هو سائد في الإسلام، ونجد أنّ الكثير من المنظمات الإسلامية الفاعلة في برنامج رعاية الأيتام في العالم تؤكّد المنظور العالميّ من خلال رعايتها للأيتام فاقدي الأم، أو الأيتام في دول غير مسلمة.

وسوف تركز الورقة على الجانبَيْن الإسلامي والعالمي في تعريف اليتيم، حيث أنها تتناول ظاهرة اليُتم في إفريقيا بشكلٍ عام، سواء كانت الدول يشملها التعريف الإسلامي أو العالمي، وفي أحيانٍ قد يتطابق تعريف اليتيم من منظورٍ إسلاميٍّ مع التعريف العالميّ في الدول التي ترتفع فيها نسب وفيات الآباء.

عوامل اضطراد ظاهرة اليُتم:

هناك مجموعةٌ من العوامل التي تؤدي إلى اضطراد ظاهرة اليتم في العالم، منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعسكرية والطبيعية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، ودوماً هناك عاملٌ يكون أكثر تأثيراً من بقية العوامل الأخرى في زيادة الظاهرة وتطوّرها، فمثلاً في القارة الآسيوية تلعب العوامل الطبيعية دَوْراً كبيراً في تفاقم ظاهرة اليتم، بيد أنّ الأمر يختلف عند دارسة الظاهرة في إفريقيا، لذلك تمّ اختيار: (العامل السياسي، والعامل الصحّي)، وذلك لوضوح أثرهما، حيث تحاول الورقة التأكد من تأثير العاملَيْن السياسي والصحّي على أساس أنهما الأكثر تأثيراً من جهة، ومن جهةٍ أخرى يدخل العامل السياسي كعامل مستقل يؤثّر في العوامل الأخرى التي تدخل كعوامل تابعة، بيد أنّ التركيز سيقتصر على الجانبَيْن السياسي والصحّي فقط، وذلك بحسبان أنهما الأكثر تأثيراً على هذه الظاهرة في القارة الإفريقية.

المحور الأول: دَوْر العامل السياسي في تفاقم ظاهرة اليتم في إفريقيا:

الأنظمة السياسية الإفريقية:

تعدّ الأنظمة السياسية في القارة الإفريقية من أهمّ الفواعل التي قادت إلى تزايد ظاهرة اليتم في مجتمعات القارة الإفريقية، حيث إنّ حالة عدم الاستقرار السياسي تسود داخل النظام السياسي القومي، إضافةً لحالة عدم الاستقرار الإقليمي، والتي تتضح في شكل الحروب الأهلية والإقليمية، والتي قُدّر نصيب إفريقيا منها في الفترة (١٩٤٥م-١٩٩٩م) بحوالي ٣١,٥٪، وفي العام ٢٠٠٢م قُدّرت الحروب الأهلية بحوالي ثلاثين حرباً أهلية، وزاد العدد عن خمسين حرباً مع نهاية عام ٢٠١٦م، وتؤثّر بشكلٍ مباشر على شريحة الأطفال باليُتم والتشرّد، وعلى سبيلٍ المثال لا الحصر نورد الآتي:

أولاً: الحروب الأهلية في الفترة (١٩٨٧م-٢٠١٧م):

شهدت القارة عدة حروب أهلية، في عددٍ من الدول الإفريقية، منها على سبيل المثال:

١- الحرب الأهلية في السودان، ٢٠٠٩م، بلغت أعداد النازحين بحوالي ٤,٩ ملايين[4].

(١) لسان العرب، ص (٦٤٥-٦٤٦)، باب الياء/جزء ١٢.

(٢) أخرجه ابن حبان في الصحيح، كتاب الوصايا، باب متى ينقطع اليتم، رقم (٢٨٧٣)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم (٣١٨٠).

(٣) انظر: الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونسيف.

(٤) MATTHEW LE RICHE , MATTHEW ARNOLD. SOUTH SUDAN FROM REVOLUTION TO

٢- الحرب الأهليــة الأنغولية، ١٩٧٥م-٢٠٠٢م، نتج عنها تشرد حوالي ٤,٢٨ ملايين شخص[١].

٣- الحرب الأهلية الصومالية، أواخر الثمانينيات حتى الآن، بلغت أعداد النازحين ١,٥ مليون نازح[٢].

٤- حرب الكنغو الأولى والثانية، ١٩٩٦م-٢٠٠٣م، بلغ عدد النازحين ١,٩ مليون نازح[٣].

٥- الحــرب الأهليــة فــي ســيراليون، ١٩٩١م-٢٠٠٢م، نتــج عنها ســقوط أكثر من ٥٠,٠٠٠ قتيل[٤].

٦- الحرب الأهلية في ليبيريا، ١٩٩٩م-٢٠٠٣م، أدت إلى مقتل أكثر من ٢٥٠ ألف[٥].

٧- الحرب الأهلية بجنوب السودان، ٢٠١٣م حتى الآن، خلفت مئات القتلى وأكثر من ٣ ملايين نازح[٦].

٨- الإبادة الجماعية لمسلمي إفريقيا الوسطى، ٢٠١٢م حتى اليوم، خلفــت أكثر من ٦٠٠٠ قتيل، وأكثر من مليون شخص ما بين نازح ولاجئ.

ثانياً: الحروب الإقليمية البينية (١٩٨٩م-٢٠١٧م):

شهدت القارة الإفريقية، بالإضافة للحروب الأهلية، حروباً وصراعات مباشرة بين دول الجوار، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- الحرب الإثيوبيــة الإريترية (١٩٩٨م-٢٠٠٠م): دخلت فيها الدولتان بعد انفصال الأخيرة مباشرة بسبب الحدود، أســفرت عن قتل أكثر من ١٠٠ ألف، وتهجير مئات الآلاف[٧].

٢- النــزاع والصــراع بين الكنغو مــع دول الجوار كرواندا وبوروندي: تمّ إغــلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية مع رواندا وبوروندي ويوغندا[٨].

تؤثــر الحروب الأهليــة والإقليمية من خــلال انعدام الأمن والاســتقرار؛ مما يقود إلى زيادة الوفيات وتشرّد ويُتم الأطفال، كذلك في عمليــات النزوح واللجوء يفقد كثيرٌ من الأطفال أسرهم، ويدخلون ضمن فاقدي الأبوَيْن، وقد يتجاوز الأطفال مرحلة الطفولة دون أن يُقدّر لهم الالتحاق بأسرهم.

ثالثاً: أنماط تداول السلطة ونوع الأنظمة السياسية الإفريقية:

تعتبر الطريقة التي يتمّ بها تداول السلطة السياسية مؤشّــراً من مؤشرات الاســتقرار السياســي، بالنظر للقارة الإفريقية بشــكلٍ عام، نجد أنّ النمط الذي كان شــائعاً لتداول السلطة في إفريقيا هو نمط الانقلابات العســكرية مع غياب أو تغييب للديمقراطية، مما يُسفر عن تزايد أنشطة جماعات الاعتراض السياسي، ويؤدي إلى عنفٍ مضادٍّ من قِبل السلطة، وتزايد أحداث العنف وغياب الأمن والاســتقرار، بالإضافة إلى الممارســات

INDEPENDENCE a..2012 . COLUMBIA .UNIVERSITY PRESS.NEW YORK b..P.16

(١) SCHERRER , CHIRSTIAN P. (2002) .GENOCIDE AND CRISIS IN CENTRAL AFRICA : CONFLICT ROOTS , MASS VIOLENCE , AND REGIONAL WAR. GREEN .WOOD PRESS . P.335

(٢) علي حسن محمد، الأزمة الصومالية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٤)، ١٩٩٥م، ص٧٨.

(٣) عبدالسلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ص١٦١، انظر كذلك في: صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م، ص٢٥٣.

(٤) Abdullh, Ibrahim, (2004), Between Democracy and Terror: The Sierra Leone Civil War, Dakar: council for the Development of Social Science .Research in Africa
انظر كذلك في: محمد عباس ناجي، سيراليون والاستقرار المفقود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٩، القاهرة، يونيو ٢٠٠٠م، ص (١٧٨ ، ١٧٩).

(٥) نورا عبدالقادر حسن، ليبيريا.. أزمة جديدة للدولة في إفريقيا، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٥٤، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢١٠، انظر كذلك: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، ص١١٨.

(٦) THE HISTORY GUY: ETHIOPIA – SOMALIA .WARS AND CONFLICTS

(٧) الحرب الموريتانية السنغالية الحدودية، ويكيبديا الموسوعة العلمية.

(٨) ريمون ماهر كامل، بورندي بعد انقلاب يوليو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٣٩.

التـــي تلازم بعـــض الأنظمة السياســـية الإفريقية، من قمـــع وتعذيب واعتقال وغيرها، لجهة لتأمين الســـلطة السياســـية وأمن الســـلطة، كذلك مـــن الملاحظ في الأنظمة السياســـية الإفريقية دخول العامل العِرقي في السياســـة، والشاهد ما ســـبق ذكره من حروب عرقية وإبادات جماعية، تتم عبر استخدام الأنظمة السياسية، كمثال رواندا وبوروندي والكنغو، عمليات تسيس القبيلة.

ما سبق يفيد أنّ: العامل السياسيّ يعدّ عاملاً رئيساً في تفاقم ظاهرة اليُتم، من خلال الآتي:

١- ضحايا الحـــروب الأهلية العِرقية: قُدّر ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا بحوالي المليون[١]، وبحسب تقرير الهيومن رايتس [٢] ٨٠٠,٠٠٠.

٢- ضحايا الحروب البينيـــة: كالحروب الحدودية التي انخرطت فيها دول القارة الإفريقية، وأثّرت بشكلٍ مباشـــر على شـــريحة الأطفال باليُتم والتشرّد وغياب وتفكك الأســـرة، عبر زيادة وفيـــات الآباء في الحروب، وما تخلّفـــه الحرب من دمارٍ وأمـــراض وأوبئة وكوارث ومناظـــر عنيفة، وأحيانـــاً إرغام الطفـــل على العنف، والتجنيد القسري لهم، كمثال الحروب في منطقة القرن الإفريقي؛ مما جعلها من أكثر دول العالم فقراً.

٣- ارتفاع نســـب الوفيات: جرّاء تدهور الخدمات الأساسية؛ من صحّة وعدم توفر الغذاء والماء.

٤- انعدام الأمن والاســـتقرار: وذلك عبر ســـيادة العنف السياســـيّ عبر الاستخدام غير العادل للقوة من قبل أفراد لإلحاق الأذى بالآخرين[٣]، كما هو حال الإبادة الجماعية في رواندا.

٥- عمليـــات تجنيـــد الأطفـــال: كمـــا حدث في سيراليون، حيث جُنّد الأطفال لخوض المعارك، أو كما حدث بصورةٍ قسرية عن طريق الخطف، كما حدث في أوغندا[٤]، وأشـــار ســـتيورات في دراسته عن استخدام الأطفـــال في الجيـــوش الإفريقية إلـــى: أنّ (بوروندي والكنغـــو الديمقراطيـــة وليبيريـــا ورواندا والســـودان وأوغندا) أكثر الدول استخداماً للأطفال عبر التجنيد.

المحور الثاني: دَوْر العامل الصحّي في تفاقم ظاهرة اليُتم في إفريقيا:

يؤدي العامل الصحّي دوراً مهمّاً في تحسين الحياة البشرية بشكلٍ عام، والأطفال على وجه الخصوص، بيد أنّ ضعـــف وغياب العامل الصحّي فـــي كثيرٍ من الدول الإفريقية قـــاد إلى زيادة معدلات الوفيـــات، وبخاصّة الأطفال وكبار الســـن، ويمكن القول بأنّ ضعف العامل الصحّي وعدم توفر الخدمات الأساسية قادَ، من ضمن عوامل أخرى، إلى تفاقم اليُتم لدى أطفال القارة السمراء لارتفـــاع عدد وفيات الآباء، ونورد فيما يلي ما يدل على ذلك مستمَداً من تقارير التنمية البشرية للأعوام العشرة ونيف السابقة:

أولاً: مرض الإيدز ونسب انتشاره في الدول الإفريقية:

(٢٠٠٠م-٢٠٠١م): أشار تقرير البنك الدولي إلى أنّ الإيدز من أهمّ مصادر عدم الأمن في البلاد الإفريقية، ويفرض المرض ضغوطاً على الآليات التقليدية لرعاية الأيتـــام، وعلى أنظمة الرعاية الصحّية، وفقدان العمالة المنتجة؛ مما يؤثّر على المجتمعات والشـــعوب، وهناك أكثر من ٣٤ مليون شـــخص مصاب بالمرض، ٩٠٪ في

---

(١) نقلاً عن موقع الجزيرة الإلكتروني، بتاريخ ٩-١٢-٢٠٠١م، بعنوان مليون قتيل ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا.

(٢) DES FORGES, ALISON (1999) .LEAVE NO ONE TO TELL THE STORY: GENOCIDE IN RWANDA.HUMAN RIGHTS WATCH. ..JANUARY, 12, 2007

(٣) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٤٢.

(٤) UNITED NATIONS: OFFICE FOR THE COORDINATION OF HUMANITARIAN AFFAIRS (OCHA) INTEGRATED REGIONAL INFORMATION ,NETWORK ,(IRIN) ,SPECIAL ..3-REPORT: CHILD SOLDIES P-P1

والتنمية في العالم ٢٠٠٠م-٢٠٠١م، شنّ هجوم على الفقر، البنك الدولي، واشنطن، ط١، ٢٠٠٠، ص١١.

البلـــدان النامية، حيث توفي ١٨ مليون شـــخص بوباء الإيدز[١] في البلدان التي يتركز فيها الإيدز، كبتســـوانا وزيمبابوي، حيث يعاني كلّ واحدٍ من أربعة من الإصابة بهذا المـــرض، بالدرجة التي أصبح فيهـــا أيتام الإيدز يشـــكّلون عبئاً على آليات المســـاعدة بشقّيها التقليدي والرسمي[٢].

أمـــا تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشـــرية: فقد أوردت بعـــض الإحصائيـــات لمرض الإيـــدز في بعض الدول الإفريقية، بالنســـبة المئوية للفئات العمرية من (١٥-٤٩):

ففي احصاءات ٢٠١٢م: بتسوانا إناث ٦,٧ والذكور ٣,٧، زيمبابـــوي إناث ٦,٣ وذكـــور ٣,٩، نيجيريا إناث ١,٣ وذكـــور ٠,٧، أنغولا إناث ١,٢ وذكور ٠,٦، جنوب إفريقيا إناث ١٣,٩ وذكور ٣,٩، ناميبيا إناث ٤,١ وذكور ٢,٢، موريتانيا إناث ٠,٢ وذكور ٠,١[٣].

ثانياً: النسب المئوية للحوامل المصابات بفيروس الإيدز للعام ٢٠١١م:

وذلك دون تلقـــي العلاج للوقاية من انتقاله للطفل، منها: بتســـوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا ٥,٠، نيجيريا ٧٩,٠١، زيمبابـــوي ٣٨,٢، أنغولا ٧٦,٤، إثيوبيا ٧٢,٣، جيبوتي ٨٠,١، مالي ٥٧,٩، غينيا بيســـاو ٥٩,٥، غينيا ٤٤,٥، بوروندي ٣٨,٠، تشـــاد ٨٦,٠، جنوب السودان ٩٠,٠، موريتانيا ٩٥,٧[٤].

ثالثاً: الوفيات:

١- معـــدل وفيات الأمومـــة (١٩٨٥م-٢٠٠٢م) لكلّ ١٠٠,٠٠٠ مولود حي، بحســـب النسبة المبلّغ عنها: في موريتانيا ٧٥٠، إريتريـــا ١,٠٠٠، رواندا ١,١٠٠، غينيا ٥٣٠، زامبيا ٦٥٠، مالي ٥٨٠، سيراليون ١,٨٠٠[٥].

٢- نسبة وفيات الأمهات عند النفاس، المبلّغ عنها لكلّ ١٠٠,٠٠٠ (١٩٩٠م-٢٠٠٤م): بتســـوانا ٣٣٠، جزر القمر ٥٢٠، الســـودان ٥٥٠، الكاميـــرون ٤٣٠، أوغندا ٥١٠، زيمبابـــوي ٧٠٠، موريتانيا ٧٥٠، إريتريا ١,٠٠٠، رواندا ١,١٠٠[٦].

٣- الوفيات لكلّ ١,٠٠٠ نســـمة، العام ٢٠٠٨م، من الإناث والذكور: ناميبيا إنـــاث ٢٩٠ وذكور ٣٥٦، جنوب إفريقيا إناث ٤٧٩ وذكور ٥٦٣، أوغندا إناث ٤٢٤ وذكور ٤٥١، أنغـــولا إناث ٣٨٣ وذكـــور ٤٦٠، زامبيا إناث ٤٩٨ وذكـــور ٥٣٨، موزمبيق إناث ٤٥٨ وذكور ٤٨٥، موريتانيا إناث ٢٦٢ وذكور ٣١٨[٧].

٤- الوفيات لـــكلّ ١,٠٠٠ مـــن البالغين، ٢٠٠٩م، من الإنـــاث والذكور: منها: كينيا إناث ٢٨٢ وذكور ٣٥٨، أنغولا إناث ٣٥٣ وذكور ٣٧٧، نيجيريا إناث ٣٦٥ والذكور ٣٧٧، غينيا إناث ٣٣٧ والذكور ٤٧٤، موزمبيق إناث ٤٣٤ والذكور ٥٥٧، سيراليون إناث ٣٦٣ والذكور ٤١٤[٨].

رابعاً: الإنفاق الصحّي:

كنتاج للاقتصاديات الضعيفة والهشّة التي يمتاز بها اقتصاد دول القارة الإفريقيـــة، وكنتاج لعامل الحروب، يأتـــي الإنفـــاق العامّ الحكومـــيّ علىً الصحّة بنســـبة ضعيفة جدّاً لمعظم الدول الإفريقية التي تهتم بالإنفاق العســـكري في المقام الأول، بالدرجـــة التي تعجز فيها الدول عن مكافحة جلّ الأمراض المستوطنة، كالملاريا والسلّ، ومؤخراً التهاب الكبد الوبائي.

(١) التنمية في العالم ٢٠٠٠م-٢٠٠١م، البنك الدولي، مصدر سابق، ص١٢.

(٢) التنمية في العالم ٢٠٠٠م-٢٠٠١ م، مصدر سابق، ص٤.

(٣) تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠١٤م، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص١٨٣.

(٤) تقرير الأمـم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠١٤ م، مصدر سابق، ص١٨٣.

(٥) تقرير ٢٠٠٤م، مصدر سابق، ص١٧١.

(٦) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص٣١٥.

(٧) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠م، مصدر سابق، ص٢٠١.

(٨) تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠١٣م، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، ص١٧٩.

ما سبق يفيد: أنّ العامل الصحّي يؤدي دَوْراً مؤثراً في تفاقم ظاهرة اليُتم في القارة الإفريقية، وذلك من خلال الآتي:

١- استناداً على النسب والبيانات الموضحة آنفاً؛ نلاحظ بوضوح ارتفاع نسب الإصابة بمرض الإيدز بدرجة أكبر عند النساء؛ مما يعني ارتفاع درجات الوفيات جرّاء هذا المرض لانعدام الرعاية الصحية؛ مما يقود إلى زيادة أعداد الأيتام في القارة الإفريقية بشكلٍ كبير؛ لأنّ النسب الموضّحة مخيفة.

٢- الوفيات في القارة الإفريقية جرّاء الإيدز أو الكوليرا أو الملاريا؛ في ظلّ انعدام الأمن والاستقرار ومؤسّسات الرعاية الصحية القادرة على القيام بمهامها.

٣- جيل الأيتام من حاملي الإيدز، فمثلاً بتسوانا يرتفع فيها المرض بين النساء والشباب، و ٤٠٪ تكاد تكون نسبة تفشي المرض، هذه الظاهرة ينتج عنها جيلٌ كاملٌ من الأيتام الذين يحملون المرض.

على ضوء ذلك يمكننا الافتراض: أنّ اليُتم سينتشر في معظم دول القارة الإفريقية الواردة، كنماذج، بشكلٍ كبير: (بتسوانا، زيمبابوي، نيجيريا، كينيا، يوغندا، رواندا، بوروندي...)، خاصّة عند مقارنة معدلات الوفيات للذكور والإناث، مضافاً إليها معدلات الإصابة بمرض الإيدز، مما ينبئ باضطراد الظاهرة لتصبح مشكلة دولية، فدولة مثل بتسوانا ارتفعت فيها نسب الإيدز بشكلٍ كبير بين الإناث والبالغين والأمهات الحوامل، فهذا الوضع ينتج عنه بالضرورة زيادة مضطردة في اليُتم خلال العقد القادم، وتدلّ البيانات في (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م) كذلك على الارتفاع الشديد في نسب وفيات الذكور (٤٣ طفلاً من كلّ ١٠٠٠)، كما هو وضع موريتانيا (٤٣ طفلاً من كلّ ١٠٠٠) ، وما يقارب النصف كما في نيجيريا، وفوق النصف كزامبيا وجنوب إفريقيا وموزمبيق، مضافاً لذلك نسبة مصابي الإيدز من الحوامل للعام ٢٠١١م، قُدّرت في نيجيريا ٧٩,١ ٪، أنغولا ٧٦,٤٪، زامبيا ٧٢,٣٪، وتشاد ٨٦,٠٪، مما يعني زيادة نسبة وفيات الأمّهات من جهة، وجيل حامل للفيروس من جهة أخرى، وكانت المحصلة لذلك هي اضطراد ظاهرة اليُتم في العام (٢٠١٥م-٢٠١٦م) في الدول الواردة كنماذج، كمثال نيجيريا هناك حوالي ١,٨٠٠,٠٠٠ يتيم في الفئة العمرية من (٠-١٧) بسبب الإيدز.

هذه الإحصائيات لارتفاع مصابات الإيدز في إفريقيا تكمن أهميتها في: أنها مؤشّر مهمّ يمكننا استخدامه في البعد الوقائي والعلاجي لأي ظاهرة من الظواهر؛ لأنّ الأمّ نصف المجتمع وتربّي النصف الآخر.

المحور الثالث: الأيتام في إفريقيا:

ظاهرة اليُتم في القارة الإفريقية هي نتاج لعدة عوامل، أهمّها العامل الصحّي وعامل النزاعات، وذلك بحسبان أنّ تأثير هذَيْن العامليْن في اضطراد الظاهرة أكثر وضوحاً من العوامل الأخرى، مما يمكّننا من الافتراض بأنّ هذه الظاهرة في إفريقيا ظاهرة قديمة متجددة؛ لاستمرار النزاعات والحروب، واستمرار تردّي الوضع الصحّي، وبحسب الوكالة الأمريكية للتنمية، وفق آخر الإحصاءات عام ٢٠١٣م، فقد بلغ عدد الأيتام في إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٦٠ مليون يتيم، منهم ١٥,٢ مليون يتيم بسبب الإيدز[1]!

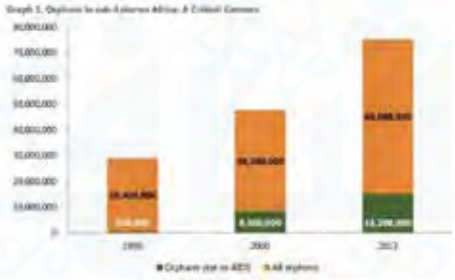

المصدر: U.S. Agency for International Development - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

(١) https://www.spring-nutrition.org/sites/default/files/publications/reports/spring_ovc_in_nigeria.pdf

أعداد الأيتام في بعض الدول الإفريقية، وهي تقديرية، للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠م):

بحسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م، كآخر إحصائية لمعدل دخول مدارس الأيتام في سنّ (١٤-١٥)، من يتامى الأبوَيْن الذين هم حاليّاً في المدارس، وتظهر كنسبة مئوية من نسبة الأيتام في العمر ذاته المقيمين مع أحد الأبوَيْن ويذهبون إلى المدارس في الفترة (١٩٩٥م-٢٠٠١م)، الصومال ٦٥، بورندي ٧٠، أنغولا ٩٠، بتسوانا ٩٩، نيجيريا ٨٧، رواندا ٨٠، بوروندي ٧٠، الكاميرون ٩٤، إفريقيا الوسطى ٩١، تشاد ٩٦، غينيا بيساو ١٠٣، ناميبيا ٩٢، النيجر ١٠٧، غينيا ١١٣.

هذه النسب الواردة للأيتام، وهي نسبٌ مرتفعة، تؤكد أنّ العامل السياسيّ هو العامل الأكثر فاعلية، في تفاقم ظاهرة اليُتم؛ بالنظر إلى النسب المرتفعة للأيتام في الدول التي شهدت حروباً أهلية طاحنة، مثل رواندا وبوروندي والكنغو، هذه الحروب هي سببٌ مباشرٌ لتدنّي المستوى الصحّي وارتفاع الأمراض كالإيدز، مع غياب الوعي الصحّي، وزيادة أعداد فاقدي الأبوين.

أعداد الأيتام في بعض الدول الإفريقية، وهي تقديرية، للفترة منذ ٢٠١٠م:

جنوب إفريقيا: فقَدَ ما يُقدّر بحوالي ١,٤ مليون طفل دون سنّ الثامنة عشرة (أو حوالي ٨٪ من أطفال جنوب إفريقيا) أحد الوالدين أو كليهما بسبب مرض الإيدز[١]، وبها حاليّاً ما يُقدّر بـ٣,٥ ملايين يتيم.

موزمبيق: قُدّر عدد اليتامى بحوالي ١,٥ مليون طفل في عام ٢٠٠٨م، منهم ٥١٠,٠٠٠ تيتّموا بسبب مرض الإيدز[٢].

نيجيريا: ١٢ مليون يتيم، حوالي مليون يتيم طفل كلّ سنة.

الكنغو: ما يُقدّر بـ٤,٢ ملايين يتيم.

إثيوبيا: ٤,٩ ملايين يتيم بسبب الإيدز.

المحور الرابع: ظاهرة اليُتم في إفريقيا بين الواقع والحلول:

ارتكازاً على ما سبق؛ يفيد الواقع الإفريقي بأنّ ظاهرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي، مضافاً إليها تردي الوضع الصحّي، هما الأسباب الرئيسة لاضطراد ظاهرة اليُتم في إفريقيا، وعليه إذا لم يُدرج ما سبق ضمن الحلول فلن يكون هناك طائلٌ منها كحلول؛ لأنها ستكون مقيّدة بالوضع السياسي والصحّي.

ونورد بعض المقترحات كحلول تساعد على الحدّ من تنامي ظاهرة اليتم:

أولاً: محاولة رأب الصدع في مناطق النزاعات، وبخاصّة الأهلية منها.

ثانياً: عقد الوساطات بين الدول المتصارعة للحدّ من الحروب الإقليمية.

ثالثاً: التوعية المجتمعية بمخاطر بعض الأمراض؛ كالإيدز والكوليرا والتهاب الكبد الوبائي.

رابعاً: فتح المراكز التوعوية الشاملة للدعوة الدينية، خاصّة في شمال غرب إفريقيا.

خامساً: على المنظمات الفاعلة في رعاية الأيتام عقد شراكات مع الأنظمة السياسية في ذلك؛ لتستفيد من تسهيلات الحكومة، وحتى تستطيع تكوين أداة ضغطٍ مؤثّرة في القرارات المتعلقة بالأيتام.

سادساً: فتح مراكز للكشف المبكر على الإيدز، ومراكز رعاية للحوامل المصابات بالمرض.

سابعاً: الاهتمام بعملية التربية مع الرعاية في دور رعاية الأيتام، مع تكريس الاهتمام بعملية الدمج الاجتماعي.

---

(١) تقرير اليونسيف عن وضع الأطفال في العالم، الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على صدور اتفاقية حقوق الطفل، ص١٤.

(٢) تقرير اليونسيف وضع الأطفال في العالم، مصدر سابق، ص٦٩.

ثامناً: إنشـــاء المنظمات والمؤسســـات الأهلية التي تسهم في رعاية الأيتام، لاحتواء الظاهرة.

حيث أنّ تنامي أعداد الأيتام- كما ورد في بداية الورقة- يفرض ضغوطاً على آليات الرعاية التقليدية والرســـمية والطوعيـــة، ويتطلب مجهـــوداً يتخطى مقدّرات الدول التي تشمل أعلى نسبة من الأيتام.

خاتمة:

تناولت الورقة ظاهرة اليُتم في إفريقيا، ودراسة العوامل التي تؤدي إلى ازدياد الظاهرة، بالتركيز على العامل السياســـي والعامل الصحّي، وذلك بحسبان أنّ الأنظمة السياســـية الإفريقية لا تدعم الاستقرار السياســـي بقدر ما تدعم مســـتحثات الصراع؛ كما وضح من الحروب والصراعـــات الإقليمية والأهلية التي دخلت فيها الـــدول الإفريقية منذ فجر تكوين الدولة الحديثـــة، وما قادت إليه الحروب من ارتفاع الوفيات كضحايا حرب وارتفاع عدد المفقودين؛ مما انســـحب على شـــريحة الأطفال باليتم. أما العامل الصحّي؛ فكان لزاماً الوقوف على الأمراض الخطرة علـــى المجتمعات في ذاتهـــا ولآثارها اللاحقة على المجتمع كالإيدز.

هذان العاملان (السياسي والصحّي) مع مجموعة عوامل أخرى، كالطبيعية والبيئة والاقتصادية، تؤدي إلى تفاقم ظاهرة اليُتم في القارة الإفريقية.

وعلى ضوء ما ســـبق: يمكن القول بأنّ الأنظمة السياسية الإفريقية هي التي تقوم بالدَوْر الرئيس في زيادة الظواهر المتعلقة بالأطفال، كاليتم أو التجنيد أو الأعمال القســـرية وغيرها، ومن جهة أخرى: فإنّ ضعف الإنفاق الصحّي فـــي الدول الإفريقية جعلها بؤرة للأمراض الخطـــرة؛ كالإيـــدز والتهاب الكبد الوبائي والسلّ وغيرها.

ومن أهـــمّ النتائج التي توصلـــت إليها الورقة: أنّ ظاهرة اليُتم في إفريقيـــا رهينة بحالة الأنظمة السياســـية ودرجة استقرارها السياسي، فكلما ساد الاســـتقرار اســـتقرت الأنظمة الصحية في الدول، وكلمـــا زاد الصـــراع زادت درجة عدم الاســـتقرار، وانعدام الأمن، وانتشار الأمراض الفتاكة.

كذلك توصلـــت الورقة إلـــى: أنّ تنامي أعداد الأيتام فـــي إفريقيا في الفتـــرة (١٩٩٠م-٢٠١٠م) كان بســـبب عاملَي الحرب والمرض (الإيدز)، حيث انغمســـت الدول في أتون الحـــروب الأهلية مخلّفة ضحايا حرب وأيتـــام وأمراض؛ مما نتج عنه ارتفاع أعداد الأيتام في الألفية الحالية منذ (٢٠١٠م- إلى الآن)، فتزايد أعداد الأيتام ليس نبتاً شـــاذّاً؛ بل هو حصاد الحروب والأمراض ما قبل ٢٠١٠م.

ويمكن القول بأنّ الأيتام من حاملي مرض الإيدز هم الجيل القادم للأيتام؛ جرّاء ارتفاع أعداد ونسبة الحوامل المصابات بالمرض.

توصيات الورقة:

أ - مزيد من الدراسات حول الأيتام في إفريقيا، وتشخيص الظاهرة، وآليات المعالجة.

ب- تفعيل دور القيادات المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية؛ للإسهام في معالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

ج - دراســـة عن تكيـــف الأيتام فـــي المجتمع وطبيعة الســـلوك الاجتماعي لهم، وبخاصّة الأيتام المصابون بالإيدز.

د - وضع استراتيجية وقائية استباقية مستقبلية؛ من خلال واقع نسب الأمراض المميتة؛ كالإيدز.

السيناريو المستقبلي:

اســـتمرار الحلقة المفرغـــه للأيتام ما دامت الإثنيات في القارة الإفريقية قد تمّ تفكيكها على عدة دول، ولم يتمّ التوصل إلى حلول بشأنها، وما دام الإنفاق على الصحّة يلي الإنفاق العســـكري، وتظـــلّ الـــدول الإفريقية قابعة فـــي مربع تزايد أعـــداد الأيتام بدرجةٍ أكبر مـــن إمكانيات الدول لمعالجتها ■

نَحْو تَفْعيل سياسات محوِ الأُمِّيَّة بدول إفريقيا الغربيَّة؛ في ضوءِ أهداف اليُونسكو للتَّعليم للجميع

أ. سيسي أَحَانَدُو
باحثٌ وكاتبٌ في السِّياسات التَّربويَّة - من كُوت ديفُوار

إنَّ القضاء على محو الأُمِّيَّة يُعدُّ سبيلاً وهدفاً رئيساً للتَّقدُّم والتَّنمية المنشودَيْن، إذ تُركِّز التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمجتمعات على فعّاليَّة تنمية الموارد البشريَّة، والتي يُشكِّلها تكافؤ الفرص التَّعليميَّة للجميع، هذه الحقيقة نوَّه بها كويشيرو ماتسورا[1] في رسالته بإحدى مناسبات اليوم العالميِّ لمحو الأُمِّيَّة؛ إذ قال: «إذا

(١) مدير عام منظمة اليونسكو السابق:
http://www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/director-general/the-organization/the-directors-general/koichiro-matsuura/.

كانت عمليَّة محو الأُمِّيَّة تُشكّل مسألةً هامَّةً بذاتها، فالجميع يتَّفق على أنَّها تُوفِّر أيضاً إحدى الأدوات تأثيراً للتَّنمية، ومن هنا ينمو الشّعور بالإحباط أمام الإهمال النِّسبيِّ الذي يتعرض له، فمحو الأُمِّيَّة يلعب دوراً مُحفِّزاً للتَّغيير، ويُمثِّل وسيلةً لتعزيز التَّنمية الاجتماعيَّة»[١].

وقد تطوَّر مفهوم «الأُمِّيَّة» تطوُّراً كبيراً في معناه واستعمالاته خلال النِّصف الثَّاني من القرن العشرين، بسبب التَّغييرات التي فرضتها طبيعة الحياة بأبعادها: الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسّياسيَّة والثَّقافيَّة، فأصبحت للأُمِّيَّة أشكال، منها:

- الأُمِّيَّة الأبجديَّة: تعني الجهل بأساسيَّات القراءة والكتابة وعمليَّات الحساب البسيطة.
- الأُمِّيَّة الوظيفيَّة: يرتبط هذا المفهوم بتعليم الفرد، وجعله قادراً على الإنتاج والمساهمة في التّنمية، وذلك بتزويده ببعض المهارات الوظيفيَّة التي يتطلَّبها مُحيطُه المتغيّر باستمرار.
- الأُمِّيَّة الحضاريَّة: هي جهل المواطن بحقوقه وواجباته تجاه نفسه، وتجاه الآخرين، وتجاه المجتمع ككلّ، وبالأدوار التي يمكن أن يقوم بها للمساهمة في دفع عجلة التَّنمية الشَّاملة إلى الأمام[٢].
- الأُمِّيَّة الحاسوبيَّة: تعني الجهل بمكوِّنات الحاسوب وتشغيله، وإجراء العمليَّات الأساسيَّة لاستخدامه[٣].

ويتمثَّل المفهوم الأكثر عموماً لمحو الأُمِّيَّة في كونه مجموعة من المهارات الملموسة، بالأخصّ المهارات المعرفيَّة للقراءة والكتابة؛ لذا فقد وضعت اليونسكو تعريفاً لمحو الأُمِّيَّة هو: «كلّ شخص يستطيع ممارسة جميع الأنشطة التي تتطلَّب معرفة القراءة والكتابة والحسابات البسيطة، ويقتضيها حسن سير الأمور في جماعته ومجتمعه، ويقدّر كذلك مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب من أجل تنميته الشَّخصيَّة وتنمية مجتمعه»[٤]، كما شمل تقرير اليونسكو عام ٢٠٠٦م أربعة مفاهيم مختلفة لمحو الأُمِّيَّة: محو الأُمِّيَّة باعتباره اكتساباً للمهارات، ومحو الأُمِّيَّة ومجالات تطبيقه وممارسته وتحديد وضعه، ومحو الأُمِّيَّة باعتباره عمليَّة تعلُّم، ومحو الأُمِّيَّة باعتباره نصّاً[٥].

عليه؛ فإنَّ البحث الحالي يسعى لدراسة الإطار الفلسفيِّ لمبادرة اليونسكو للتّعليم للجميع وعلاقتها بمحو الأُمِّيَّة، وعرض واقع محو الأُمِّيَّة في دول إفريقيا الغربيَّة، ومدى تحقيقه لأهداف اليونسكو للتَّعليم للجميع، ومن ثمَّ الخروج برؤى وأفكار بنَّاءة تساهم في تفعيل سياساته في إفريقيا الغربيَّة وفق أهداف اليونسكو للتَّعليم للجميع.

أوَّلاً: فلسفة مبادرة اليونسكو الدَّوليَّة للتَّعليم للجميع، وعلاقتها بمحو الأُمِّيَّة:

يحظى محو الأُمِّيَّة باهتمام دوليٍّ متنام، يتبيَّن ذلك في المؤتمر الدّوليِّ الذي نظَّمته اليونسكو في جومتيين (Jomtien) بتايلاند عام ١٩٩٠م، وكان من أهدافه: تأمين حاجات التَّعلُّم الأساسيَّة لكلّ شخص- سواء كان طفلاً أو يافعاً أو راشداً- للاستفادة من الفرص التَّعليميَّة

(١) حجازي، جمعة (٢٠٠٧): الأُمِّيَّة: تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء. ص١١.

(٢) عماد الدين، منى؛ العقرباوي، سوزان؛ الشبطي، غازي؛ النّاصر، عبد الله؛ الشعباني، أسامة (٢٠٠٧): الدّراسة التّقويميّة الشّاملة لبرنامج محو الأُمِّيَّة في الأردن، عمان: وزارة التّربية والتّعليم، ص٢٢.

(٣) Cordes, S. (2009). Broad horizons: The role of multimodal literacy in 21st century library instruction. http://www.ifla.org/files/hq/papers/ifla75/94-cordes-en.pdf.

(٤) التَّقرير العالميّ للرصد التّعليم للجميع (٢٠٠٦)، مرجع سابق. ص٣٠.

(٥) المرجع نفسه، ص١٤٨.

المصمّمة على نحوٍ يُلبّي حاجاته الأساسيَّة للتَّعلُّم، وحدَّد منتدى داكار العالميّ عام ٢٠٠٠م أهدافاً؛ أبرزها: «توسيع الرِّعاية والتّربية، وتحسينهما على نحوٍ شاملٍ في مرحلة الطُّفولة المبكرة؛ ما يجعل الأطفال قادرين على التَّعلُّم، وإتاحة الفرصة لجميع المتعلِّمين كي يتمتَّعوا بحقوقهم في الحصول على تعليمٍ ذي نوعيَّة جيِّدة في المدارس، وضمان تلبية حاجات التَّعلُّم للصِّغار والرَّاشدين كافَّة؛ من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتَّعلُّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة، وتحسين مستويات محو الأُمِّيَّة لجميع الكبار؛ لتمكينهم من تعلُّم القراءة والكتابة والحساب، وتحقيق المساواة بين الجنسَيْن في ميدان التَّعليم، مع التَّركيز على تأمين فرصٍ كاملةٍ ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتَّحصيل الدِّراسيّ في تعليمٍ أساسيٍّ جيِّدٍ، وتحسين كلّ الجوانب النَّوعيَّة للتَّعليم، وضمان الامتياز للجميع؛ بحيث يُحقِّق جميع الدَّارسين نتائج ملموسة في التَّعلُّم، لاسيما القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسيَّة للحياة»[١].

وتتوقَّف هذه المبادرات الدَّوليَّة المتعلِّقة بمحو الأُمِّيَّة على مدى قدرة المنظومة التَّعليميَّة في تعميم التَّعليم للجميع، بجانبَيه الكمّيِّ والكيفي، وتشجيع محو الأُمِّيَّة لجميع الفئات العمريَّة، وباعتباره جزءاً من التَّعليم الأساسيِّ الجيِّد.

وتعدُّ مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع من أجل التَّمكين إطاراً استراتيجيّاً دوليّاً للعمل التَّعاونيِّ على النُّهوض بجهود محو الأُمِّيَّة في ٣٥ دولة لديها مُعدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة أقلّ من ٥٠٪، أو سكان بالغين أكثر من ١٠ ملايين نسمة بدون كفاءات الإلمام بالقراءة والكتابة، ومن هذه الدول: (بنين، بوركينافاسو، السِّنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، كُوتْ ديفُوار، مالي، موريتانيا، النِّيجر، نيجيريا)[٢].

إنَّ الهدف المتَّفق عليه في منتدى دكار ٢٠٠٠م يغطي نطاقاً من التَّعلُّم، وينطوي على صلاتٍ وثيقة مع الهدف المتعلِّق بمحو الأُمِّيَّة والتَّعليم المستمرّ للكبار من خلال تعميم القراءة والكتابة[٣]، ويُؤكّد ذلك إعلان عقد الأمم المتحدة لمحو الأُمِّيَّة (٢٠٠٣م-٢٠١٣م): «أنَّ تعميم القراءة والكتابة هو لُبّ عمليَّة توفير التَّعليم الأساسيّ للجميع، وأنَّ إيجاد بيئات ومجتمعات ينتشر فيه الإلمام بالقراءة والكتابة أمرٌ أساسيٌّ لتحقيق أهداف القضاء على الفقر، وكفالة التَّنمية المستدامة والسَّلام والدِّيمقراطيَّة»[٤]، ما يعني تجديد الوعي الوطنيِّ والدّوليِّ بالأهمِّيَّة القصوى لتمكين الأفراد والجماعات من اكتساب ملائمة للقرائيَّة والكتابيَّة؛ عن طريق توفير تعليمٍ أساسيٍّ ذي نوعيَّة جيِّدة، وبرامج تعلُّم لصالح الشَّباب والكبار.

وجديرٌ بالذِّكر: أنَّ الحقّ في محو الأُمِّيَّة يندرج ضمن الحقّ في التَّعليم الذي أقرَّ به الإعلان العالميُّ لحقوق الإنسان الصَّادر عام ١٩٤٨م، ومنذ ذلك الحين أُصدرت وثائق دوليَّة تُركِّز على الاهتمام باللُّغة التي يتمّ بها محو الأُمِّيَّة، والعديد من هذه الوثائق يُفسح المجال للتَّوسُّع في تفسير محو الأُمِّيَّة؛ بحيث يتجاوز مجرد اكتساب مهارات

(١) UNESCO.(2000). The Dakar Framework for Action: Education for All – Meeting our Collective Commitments. World Education Forum, Dakar, Senegal, 26–28 April. Paris, UNESCO.

(٢) الجمعية العامَّة (٢٠٠٨): تقرير المدير العامّ لمنظَّمة الأمم المتحدة للتَّربية والعلم والثَّقافة (اليونسكو) عن تنفيذ خطَّة العمل الدَّوليَّة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمِّيّة، ص٦.

(٣) تقرير الرّصد العالميّ للتَّعليم للجميع (٢٠٠٢): التَّعليم للجميع: هل يتقدم العالم في المسار الصَّحيح؟، باريس: منشورات اليونسكو، ص١٠.

(٤) التَّقرير العالميّ للرصد التَّعليم للجميع (٢٠٠٦): القرائيَّة من أجل الحياة، فرنسا: منشورات اليونسكو، ص١٩.

القـــراءة والكتابة ليشـــمل: الانتفـــاع بالمعارف العلميَّة والتِّقنيَّة، والمعلومات القانونيَّة، والثَّقافة، ووسائل الإعلام، وتحسين الظّروف الصِّحيَّة. كما تمَّ الاعتراف بمحو الأُمِّيَّة باعتباره آلية تســـاعد على التَّمتُّع بحقوق الإنسان الأخرى.

ومـــن المهـــمِّ الإشـــارة إلـــى: أنَّ خُطَّـــط التَّعليـــم للجميـــع حديثة العهد نســـبيّاً وطويلة الأجل، فقد اعتُمد ٧٩٪ منهـــا فيما بين عامَي ٢٠٠١م-٢٠٠٥م، ويغطـــي ٥٨٪ منهـــا فتـــرات مدّتها عشـــر سنوات، ولا ســـيما خُطَط بلدان إفريقيا جنـــوب الصّحراء الكبرى، ومن الواضح أنَّ الخُطـــط التي تحظى بأعلى درجات الأولويَّة هي تعميم التَّعليم الأساســـيّ عن طريق التَّوسُّع فـــي التَّعليم الجماهيريِّ، تحديـــداً في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى؛ من خلال تلبية حاجات التَّعلُّم لدى النَّشء والكبار، وتأمين تكافؤ فرص انتفاعهـــم بالبرامج الملائمة فـــي مجال التَّعلُّم واكتساب المهارات الأساسيَّة[1].

ثانياً: واقع محو الأُمِّيَّة في دول إفريقيا الغربيَّة، ومدى تحقيقه لأهداف اليونسكو للتَّعليم للجميع:

انطلاقاً من أهمِّ أهداف اليونســـكو السّتة للتَّعليم للجميـــع «ضمان تلبية حاجـــات التَّعلُّم لجميـــع النَّشء والكبـــار؛ من خـــلال الانتفاع المتكافـــئ ببرامـــج ملائمة للتَّعلُّم، واكتســـاب المهارات الحياتيَّة»، و «تحقيق تحسّـــن بنســـبة ٥٠٪ فـــي مســـتويات محو أُمِّيَّـــة الكبار بحلول ٢٠١٥م، ولا سيما لصالح النِّساء، وتحقيق تكافؤ فرص التَّعليم الأساسيِّ والتَّعليم المستمر لجميع الكبار»، فإنَّ محو الأُمِّيَّة يعدُّ حقاً أساســـيّاً من حقوق الإنسان، وأداةً أساسيَّةً لاتّخاذ القرارات المســـتنيرة، والمشـــاركة الكاملـــة فـــي تنمية

(١) المرجع نفسه، ص٧٦.

سعت منظَّمة اليونسكو، وسخّرت جميع إمكانيَّاتها، وأنفقت بسخاء على دول العالم عامَّة، ودول إفريقيا خاصَّة- تحديداً دول إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى-، لتحقيق التَّعليم للجميع

المجتمـــع، وأساســـاً لتحقيق التَّعليـــم للجميع، ومتطلَّبـــاً مـــن متطلَّبـــات إحراز التَّقـــدُّم على الصَّعيدَيْن الاجتماعيِّ والاقتصادي.

لهذه الأهمِّيَّة؛ فقد سعت منظَّمة اليونسكو، وسخّرت جميع إمكانيَّاتها، وأنفقت بسخاء على دول العالم عامَّة، ودول إفريقيا خاصَّة- تحديداً دول إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى-، لتحقيق التَّعليم للجميع؛ ما يُوفِّر للجميع القراءة والكتابة من خلال توفير خدمـــات التَّعليم الجيِّد بحلول ٢٠١٥م، لوجـــود عددٍ قليلٍ مـــن البلدان النَّامية التي تتيح فرصة ثانيـــة حقيقيَّة للكبار الأُمِّيِّين، ونتيجة لذلك؛ فإنَّ البلدان التي اتَّسمت على مرِّ الزَّمن بقلَّة الالتحاق فيها بالمدرسة لم تنجح في القضاء على أُمِّيَّة الكبار.

على الرغم من هذه الجهـــود والإمكانيَّات، المسَخَّرة من اليُونســـكو، فإنَّ الهدف كان بعيد المنال بحلول عـــام ٢٠١٥م، وتأكيداً على ذلك: فقد جاء فـــي التَّقرير العالمـــيِّ لرصد التَّعليم للجميع عام ٢٠٠٨م أنَّ نســـبة قرائيَّة الكبار في العالم ارتفعت من ٧٦٪ إلى ٨٢٪ فيما بين فترتَي (١٩٨٥م-١٩٩٤م) و (١٩٩٥م-٢٠٠٤م)، وكانـــت هذه الزِّيادة أكثـــر وضوحاً في البلدان النَّامية- بما فيها إفريقيا الغربيَّة-، حيث ارتفعت نسبتها

من ٦٨٪ إلى ٧٧٪[١].

كما يشير التَّقريرُ العالميُّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١٣م-٢٠١٤م) إلى ازدياد عدد الأُمِّيِّين من الكبار بنسبة ٣٧٪ منذ عام ١٩٩٠م، بسبب النُّموِّ السّكانيِّ، بحيث بلغ عددهم ١٨٢ مليون نسمة في عام ٢٠١١م، ومن المتوقَّع أن تضمَّ منطقة إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى (بما فيها إفريقيا الغربيَّة) ٢٦٪ من العدد الإجماليِّ للكبار الأُمِّيِّين في بدايات ٢٠١٥م، ما يُمثِّل زيادة بالمقارنة ١٥٪ مع النِّسبة المسجَّلة عام ١٩٩٠م.

وتتدرج إفريقيا الغربيَّة (١٦ بلداً) ضمن البلدان التي سُجِّلت فيها أسوأ المعدَّلات في اكتساب مهارات القراءة لدى الكبار على الصَّعيد العالمي[٢]، وذلك راجع إلى تدنّي مُؤشِّر «تنمية التَّعليم للجميع» في معظم دول إفريقيا الغربيَّة، حيث لا تزال العديد من تلك الدُّول تحظى بتأخُّرٍ مفرط عن الرّكب بمؤشِّر «تنمية التَّعليم للجميع»؛ إذ تقلّ قيم هذا المؤشِّر عن (٠,٦٠) في كلٍّ من: (بنين وبوركينافاسو ومالي والنّيجر)[٣]، ما يعني أنَّ هناك مُعدَّلات مرتفعةً من الرَّاشدين والكبار الأُمِّيِّين في إفريقيا الغربيَّة بشكلٍ مخيف.

وهذا يقود إلى حقيقةٍ مفادها: أنَّ على حكومات دول إفريقيا الغربيَّة معالجة قدرٍ عظيم من الاحتياجات المتراكمة التي لم تفعّل بعد في مجال محو الأُمِّيَّة؛ ما يُمكِّن الرَّاشدين والكبار الذين لم يلتحقوا بالتَّعليم الابتدائيّ، أو ممَّن تركوا الدِّراسة دون اكتساب المهارات التي تمنحهم قدرة لكسب قُوتهم، وتزيد من تحكّمهم بمجرى حياتهم وتقديرهم لذاتهم، والمشاركة في المجتمع على نحوٍ مطلوب.

وهناك أربع دولٍ في إفريقيا الغربيَّة تعدُّ بمستوى أدنى مُعدّلٍ محو الأُمِّيَّة في أوساط الشَّباب، منذ عام ١٩٧٥م، هي[٤]:

م	الدولة	معدَّل العمر	رجال	نساء	عام
١	بوركينافاسو	١٥-٢٤	٢٢,٣٨٪	٦,٦٦٪	١٩٧٥
٢	مالي	١٥-٢٤	٢٦,٦٧٪	(١٣,٤٧٪)	١٩٧٦
٣	النّيجر	١٥-٢٤	٢٦,٢٣٪	١٤,٢٣٪	٢٠٠١
٤	غينيا	١٥-٢٤	٣٧,٥٧٪ (٢٠١٠)	١٣,٤٧٪	١٩٩٦

من خلال هذه الإحصائيَّات حول مُعدَّل محو الأُمِّيَّة في بعض دول إفريقيا الغربيَّة، ومقارنتها بالإحصائيَّات الحديثة في تلك الدُّول، تتبيّن أهمِّيَّة مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع، والتي ترمي إلى تحقيق المعدَّل الأعلى في دول العالم، وبخاصّة دول العالم الثَّالث، والتي منها إفريقيا الغربيَّة.

ومن الإحصائيَّات القديمة والحديثة حول مُعدَّل محو الأُمِّيَّة للشَّباب والشَّابَّات (١٥-٢٤ سنة) في بلدان إفريقيا الغربيَّة ما يلي[٥] [٦]:

(١) التَّقرير العالميّ للرصد التّعليم للجميع (٢٠٠٦): التَّعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م: هل سنحقّق هذا الهدف؟، فرنسا: منشورات اليونسكو، ص٦٣.

(٢) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١٣م-٢٠١٤م) (٢٠١٤): التَّعليم والتَّعلُّم: تحقيق الجودة للجميع، باريس: منشورات اليونسكو، ص١٠.

(٣) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠٠٩): أهمِّيَّة الحوكمة في تحقيق المساواة في التَّعليم، باريس: منشورات اليونسكو. ص١٢٢.

(٤) نقلاً من الرّابط: (http://ar.actualitix.com/country/tjk/ar-tajikistan-literacy-rate-of-youth-men.php)، تحريراً في ٢٠١٧/١/١٤م.

(٥) اعتمد الباحث على أقدم وأحدث المؤشّرات لمحو الأُمِّيَّة تاريخيّاً، وليس على أدنى أو أعلى المؤشّرات على مرّ السِّنين، لأنَّ البحث يرمي إلى تفعيل سياسات محو الأُمِّيَّة في بلدان إفريقيا الغربيَّة، وهذا يتطلَّب الاعتماد على أحدث المؤشّرات لمعرفة ما حقّقته مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع في تلك البلدان.

(٦) نقلاً من الرّابط: (http://ar.actualitix.com/country/wld/ar-literacy-rate-of-youth-men.php)، تحريراً في: ٢٠١٧/١/١٤م.

م	الدّولة	بيانات محو الأُمِّيَّة وتاريخ المعلومة					التَّصنيف	
		نوع الجنس	أقدم مُؤشِّر	تاريخ المعلومة	أحدث مُؤشِّر	تاريخ المعلومة	إفريقيا الغربيَّة	عالميًّا بين ١٥١ دولة
١	الرَّأس الأخضر	الذّكور	٨٩,٩٥٪	١٩٩٠	٩٧,٨٧٪	٢٠١٢	١	٧٢
		الإناث	٨٦,٤٢٪	١٩٩٠	٩٨,٤٠٪	٢٠١٢	١	٧٣
٢	غانا	الذّكور	٧٥,٩٥٪	٢٠٠٠	٨٨,٣١٪	٢٠١٠	٢	١٠٧
		الإناث	٦٥,٤٩٪	٢٠٠٠	٨٣,٢٣٪	٢٠١٠	٢	١٠٨
٣	توغو	الذّكور	٨٣,٧٩٪	٢٠٠٠	٨٦,٩٢٪	٢٠١١	٣	١١٠
		الإناث	٦٣,٥٥٪	٢٠٠٠	٧٢,٧١٪	٢٠١١	٣	١٢٥
٤	غينيا بيساو	الذّكور	٥٩,٦٩٪	١٩٧٩	٨٠,٠٨٪	٢٠١٣	٤	١٢٣
		الإناث	١٧,٨٠٪	١٩٧٩	٧٠,٥٣٪	٢٠١٣	٤	١٢٦
٥	نيجيريا	الذّكور	٨١,٣٦٪	١٩٩١	٧٥,٥٧٪	٢٠٠٨	٥	١٢٩
		الإناث	٦٢,٤٩٪	١٩٩١	٥٧,٩٥٪	٢٠٠٨	٦	١٣٥
٦	غامبيا	الذّكور	٦٤,٣٤٪	٢٠٠٠	٧٤,١٤٪	٢٠١٣	٦	١٣٣
		الإناث	٤١,٣٩٪	٢٠٠٠	٦٧,٣٧٪	٢٠١٣	٥	١٣٠
٧	سيراليون	الذّكور	٥٩,٦١٪	٢٠٠٤	٧٣,٠٢٪	٢٠١٣	٧	١٣٤
		الإناث	٣٧,٣٦٪	٢٠٠٤	٥٥,٦٠٪	٢٠١٣	٧	١٣٧
٨	موريتانيا	الذّكور	٦٧,٧٣٪	٢٠٠٠	٦٦,٤٠٪	٢٠٠٧	٨	١٣٧
		الإناث	٥٥,٤٨٪	٢٠٠٠	٤٧,٧١٪	٢٠٠٧	٩	١٣٩
٩	ليبيريا	الذّكور	٦٢,٨٣٪	١٩٨٤	٦٣,٤٥٪	٢٠٠٧	٩	١٣٩
		الإناث	٣٣,٧٢٪	١٩٨٤	٣٧,١٧٪	٢٠٠٧	١٢	١٤٤
١٠	السّنغال	الذّكور	٤٩,١٣٪	١٩٨٨	٦١,١١٪	٢٠١٣	١٠	١٤٢
		الإناث	٢٨,٠٣٪	١٩٨٨	٥٠,٩٧٪	٢٠١٣	٨	١٣٨
١١	كوتْ ديفُوار	الذّكور	٥٩,٩٣٪	١٩٨٨	٥٨,٣٣٪	٢٠١٢	١١	١٤٣
		الإناث	٣٧,٨٥٪	١٩٨٨	٣٨,٧٥٪	٢٠١٢	١١	١٤٣
١٢	مالي	الذّكور	٢٦,٦٧٪	١٩٧٦	٥٦,٣٢٪	٢٠١١	١٢	١٤٤
		الإناث	١٣,٤٧٪	١٩٧٦	٣٩,٠١٪	٢٠١١	١٠	١٤٢
١٣	بنين	الذّكور	٤٥,٧١٪	١٩٧٩	٥٤,٨٧٪	٢٠٠٦	١٣	١٤٥
		الإناث	١٨,٢٦٪	١٩٧٩	٣٠,٧٩٪	٢٠٠٦	١٤	١٤٧
١٤	بوركينافاسو	الذّكور	٢٢,٣٨٪	١٩٧٥	٤٦,٧٣٪	٢٠٠٧	١٤	١٤٨
		الإناث	٦,٦٦٪	١٩٧٥	٣٣,١٣٪	٢٠٠٧	١٣	١٤٥
١٥	غينيا	الذّكور	٤٤,١٢٪	١٩٩٦	٣٧,٥٧٪	٢٠١٠	١٥	١٥٠
		الإناث	١٣,٤٧٪	١٩٩٦	٢١,٨٠٪	٢٠١٠	١٥	١٥٠
١٦	النّيجر	الذّكور	٢٦,٢٣٪	٢٠٠١	٣٤,٥٣٪	٢٠١٢	١٦	١٥١
		الإناث	١٤,٢٣٪	٢٠٠١	١٥,٠٦٪	٢٠١٢	١٦	١٥١

يتَّضح من الإحصائيَّات الواردة في الجدول أعلاه: وجود قصورٍ في تحقيق أهداف التَّعليم للجميع في دول إفريقيا الغربيَّة مقارنةً ببعض دول العالم الأعلى مُعدَّلاً في محو الأُمِّيَّة للشَّباب بنسبة (١٠٠٪)، مثل: كوريا الشَّماليَّة عام ٢٠٠٨م، وبولندا عام ٢٠١٣م، ومولدوفا عام ٢٠١٣م، وكذلك البلدان التي حقَّقت نسبةً فوق (٩٩,٩٠٪)، مثل: أستونيا عام ٢٠١١م، وإيطاليا عام ٢٠١٣م، وسنغافورة عام ٢٠١٣م، وأذربيجان عام ٢٠١٤م، وغيرها من الدُّول التي من الممكن الاستفادة من تجاربها في مجال محو الأُمِّيَّة.

إذا كانت الأرقام السَّابقة تشير إلى ارتفاع نسب الأُمِّيَّة في معظم دول إفريقيا الغربيَّة، بالرُّغم من الإعلانات والتَّعهُّدات التي تعهَّدت بها الحكومات المشاركة- منها حكومات إفريقيا الغربيَّة- في منتدى داكار ٢٠٠٠م، لإنقاذ المئات في دولهم من براثن الجهل بالقراءة والكتابة، فمتى ستصبح القراءة في إفريقيا الغربيَّة، كما هي في مجتمعاتٍ أخرى، مثل: أيسلاندا وفرنسا والصِّين واليابان وغيرها، تمارس القراءة في الباصات والقطارات والمقاهي؟

ويعود ذلك إلى تحدِّيات عدَّة تواجهها السِّياسات التَّعليميَّة في دول إفريقيا الغربيَّة، والتي تتعلَّق بتوفير التَّعليم للجميع؛ ما أثَّر سلباً على مُعدَّلات محو الأُمِّيَّة، ومن أبرز هذه التَّحدِّيات:

١ - ضعف توفير التَّعليم في مرحلة الطُّفولة المبكرة، وتعميم التَّعليم الأساسيِّ ومجانيَّته، وتوفير الظُّروف المواتية التي يمكن في ظلِّها للأجيال القادمة أن تنهض بإمكانيَّاتها: يشير التَّقريرُ العالميُّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١٠م) إلى: أنَّه لا يزال هناك قصورٌ واضحٌ في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، والتي منها إفريقيا الغربيَّة، فقد كان ربع الأطفال ممن هم في سنّ التَّعليم الابتدائيِّ بهذه المنطقة لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس في عام ٢٠٠٧م، وتضمّ هذه المنطقة زهاء ٤٥٪ من إجمالي عدد غير الملتحقين بالمدارس في العالم، وتضمّ نيجيريا وحدها أكثر من (١٠٪) من إجمالي عدد غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة[١]، وكانت أعداد الأطفال غير الملتحقين بالتَّعليم في السَّنة الدِّراسيَّة المنتهية عام ٢٠٠٨م في كلٍّ من: نيجيريا (٨٦٥٠) طفلاً، والنِّيجر (١٢١٣) طفلاً، وبوركينافاسو (٩٢٢) طفلاً، وغانا (٧٩٢) طفلاً، ومالي (٥٠٦) طفلاً[٢]، وبين عامَي (٢٠٠٠م- ٢٠٠٧م) بلغ مُعدَّل الأطفال في سنّ التَّعليم الابتدائيِّ في موريتانيا الذين لم يلتحقوا بالمدارس (٥٥,٩٪)، منهم (٥٤,١٪ للذّكور، و ٥٧,٦٪ للإناث)، من بينهم (٢٧,٤٪ في المناطق الحضريَّة، و ٧٢,٦٪ في المناطق القرويَّة)[٣].

٢ - زيادة عدد الشَّباب والكبار الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسيَّة للقرائيَّة، في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، بنحو ٧ ملايين شاب: نظراً إلى النُّموِّ السُّكانيِّ المرتفع المستمرّ، وإلى النِّسب المتدنيَّة على صعيدي الالتحاق بالمدارس وإتمام الدِّراسة، كما يوجد في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى اثنا عشر بلداً تفوق مُعدَّلات الأُمِّيَّة فيها ٥٠٪، وتضمّ هذه البلدان: بوركينافاسو، وغينيا، ومالي، والنِّيجر،

(١) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١٠): السّبيل إلى إنصاف المحرومين، باريس: منشورات اليونسكو، ص٥٦.

(٢) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١١): الأزمة الخفية.. النّزاعات المسلحة والتّعليم، فرنسا: منشورات اليونسكو، ص٤٢.

(٣) معهد اليونسكو للتَّعلُّم مدى الحياة (٢٠١١): استعراض التّجارب الدّوليَّة وأفضل الممارسات في مجال محو الأمِّيَّة الأسريَّة، الرباط: مكتب متعدّد البلاد لمنظّمة الأمم المتحدة للتّربية والتّعليم، ص٣.

حيث تبلغ نسبة الأُمِّيِّين الرَّاشدين الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسيَّة أكثر من ٧٠٪ من السُّكان[١]، وتُسجِّل كُوت دِيفُوار أكثر من ٥١٪ من الأُمِّيِّين، ٧٢٪ من النِّساء، و ٩٦٪ في المناطق الرِّيفيَّة[٢].

٣ – أوجه التَّفاوت وعدم التَّكافؤ بين الجنسَيْن في مجال التَّعليم: أثبتت الاستقصاءات السُّكانيَّة والصِّحيَّة لعام ٢٠٠٨م أنَّ التَّقدُّم نحو تحقيق التَّكافؤ بين الجنسَيْن في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى بطيءٌ وغير متعادل، إذ ارتفع المتوسط الإقليميّ لمؤشِّر التَّكافؤ بين الجنسَيْن من (٠,٨٥) عام ١٩٩٩م إلى (٠,٨٩) عام ٢٠٠٦م، وفي كلٍّ من: (كُوتْ دِيفُوار ومالي والنِّيجر) قلَّت نسبة قيد الفتيات في المدارس الابتدائيَّة عن ٨٠٪ مقارنةً بالصِّبيان عام ٢٠٠٦م، أما بالنِّسبة لأوجه التَّفاوت بين الجنسَيْن القائمة على أساس الثَّراء، والتي تشمل الفتيات، فتميل الاختلافات بين الجنسَيْن في نسب الحضور الصَّافية لأن تكون أوسع نطاقاً لدى الأسر الأفقر في البلدان ذات نسب الحضور المتدنيَّة نسبيّاً في المدارس، ويتَّضح ذلك في بلدان مثل: بوركينافاسو، وغينيا، ومالي، والنِّيجر، والسِّنغال، وفي مالي بلغ مُؤشِّر التَّكافؤ بين الجنسَيْن في نسب الحضور الصَّافية في المدارس الابتدائيَّة (٠,٦٠٪) فقط عام ٢٠٠٦م[٣].

٤ – أزمة التَّسرُّب الزَّائد في مرحلة التَّعليم الابتدائيِّ: يشير أليكسندر (Alexander, ٢٠٠٨) إلى: أنَّ منطقة إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى– وحدها– يتسرَّب زهاء ١٠ ملايين طفل من التَّعليم الابتدائيّ في كلّ عام، ويعدُّ فقر الأسرة، وأوجه التَّفاوت المرتبطة باللُّغة والانتماء الإثني، والفروق بين الرِّيف والحضر، عوامل تسهم في خلق هذه المشكلة، بالإضافة إلى سوء نوعيَّة التَّعليم في المدارس، حيث تكتظ قاعات الدَّرس بالتَّلاميذ، وتَشحُّ الكتب، ويفتقر المعلِّمون إلى التَّأهيل اللازم[٤]، وجديرٌ بالتَّنويه أنَّ أزمة التَّسرُّب من المدارس مبكراً تحول دون اكتساب المهارات الأساسيَّة للقرائيَّة، وتحقيق فرص الحياة أمام الأطفال الذين يعانون من ظروف عدَّة، ويحرمهم من التَّمتُّع بحقوقهم في التَّعليم، والتي يتنافى مع أهداف اليونسكو الستَّة للتَّعليم للجميع.

٥ – إدراج اللُّغات الأروبيَّة، واتِّخاذها– هي وحدها– محكاً للتَّعليم، وبرامج محو الأمِّيَّة، في إفريقيا الغربية، من أهمّ مشكلات الأمِّية وتعميق آثارها: إذ لا تزال تلك اللُّغات تحظى بمكانة متقدمة في السّلم التَّعليميّ على حساب اللُّغات الوطنيَّة المحليَّة، على الرُّغم من الجهود التي تبذلها المؤسّسات الدَّوليَّة في سبيل تطوير اللُّغات المحليَّة واستخدامها في التَّعليم، وبرامج محو الأمّية، ومنها: مؤسّسة لينكاباكس الدَّوليَّة المهتمة بترقية اللُّغات المحليَّة، فقد سبق أن نظَّمت ندوةً دوليةً بداكار (السِّنغال) تحت شعار: «التَّربية والحقوق اللُّغويَّة للشُّعوب الإفريقية»، وتأتي هذه النَّدوة لتطوير الحقّ التَّعليميّ

(١) التَّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) Côte d'Ivoire : La Lutte Contre l'Analphabétisme s'intensifie. (2014). Consulté le 18 Janvier 2017. URL. http://news.abidjan.net/h/510411.html.

(٣) Demographic and Health Surveys. (2008). Calculations by Education Policy and Data Center.

(٤) Alexander, R. (2008). Education for All, the Quality Imperative and the Problem of Pedagogy. Brighton, UK, University of Sussex, Centre for In Education, Consortium on Educational Access. (CREATE Pathways to Access Research Monograph). pp. 20.

للشُّعوب بلغاتها المحليَّة[1].

٦ – ضعف الوعي السِّياسيّ لدى قادة إفريقيا الغربيَّة بأنَّ الأُمِّيَّة بين الشَّباب والكبار من أهمِّ العقبات التي تواجه التَّنمية المستدامة في هذه المنطقة، وعدم اعتماد سياسات لغويَّة ملائمة بدول إفريقيا الغربيَّة: حيث إنَّ معظم البلدان التي تواجه تحدِّيات صارخة في مجال محو الأُمِّيَّة هي بلدان متعدِّدة اللُّغات.

٧ – النِّزاعات السِّياسيَّة التي حدثت في بعض دول إفريقيا الغربيَّة، وأدَّت إلى تَيَتُّم عُشر الأطفال في سنّ المدرسة، ونقص أعداد المعلِّمين المؤهَّلين تربويّاً: ما يتطلَّب من الحكومات الاضطلاع بأنشطة خاصَّة لتزويد الأطفال بما يلزم من دعمٍ وفرصٍ للتَّعليم.

ثالثاً: سبل تفعيل سياسات محو الأُمِّيَّة بإفريقيا الغربيَّة؛ في ضوء أهداف اليونسكو للتَّعليم للجميع:

انطلاقاً من «حركة اليونسكو العالميَّة للتَّعليم للجميع» التي استُهِلّت في جومتيين Jomtien (تايلاند) عام ١٩٩٠م، وأعيد تأكيدها في داكار (السِّنغال) عام ٢٠٠٠م، وما نصَّ عليه منتدى التَّعليم العالميِّ بمدينة إنشيون في كوريا الجنوبيَّة عام ٢٠١٥م حول: (التَّعليم العالميّ للجميع، والهدف الإنمائيّ للألفية بشأن التّعليم، وتعزيز التَّعلُّم مدى الحياة، وتحقيق اكتساب جميع المتعلِّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التَّنمية الشَّاملة، وتكافؤ الفرص التَّعليميَّة بين النِّساء)؛ يجدر بنا تقديم مقترحاتٍ وسبلٍ لتفعيل سياسات محو الأُمِّيَّة وتعزيزها، من خلال مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع، والتي تسعى إلى تحقيقها في دول العالم، وبالأخصّ دول إفريقيا جنوب الصَّحراء، تحديداً إفريقيا الغربيَّة، ومن هذه السّبل ما يأتي:

١ – أن تتحمَّل حكومات إفريقيا الغربيَّة قدراً كافياً من مسؤوليَّة توفير التَّعليم الأساسيِّ لجميع الأطفال: لقد توسع نطاق التَّعليم للجميع بشكل ملاحظ بعد مؤتمر جومتيين ١٩٩٠م، والمنتدى العالميّ للتَّعليم للجميع في داكار ٢٠٠٠م، إلاَّ أنَّ منطقة جنوب الصَّحراء الكبرى تعدُّ الأكثر تخلّفاً، فقد تبيّن أنَّ ٣٣٪ من الأطفال ممن هم في سنّ التَّعليم الابتدائيِّ غير مسجّلين في المدارس في ٢٠١١م، وقد يرجع أحد أسباب ذلك إلى تفاوت كبيرٍ في مُعدّلات القيد بين الأكثر ثراء والأشدّ فقراً في المنطقة[2]، وهذا يُلزم حكومات إفريقيا الغربيَّة بأن تتحمَّل قدراً كافياً من مسؤوليَّة توفير التَّعليم الأساسيِّ لجميع الأطفال، من خلال العمل بمبدأ التَّعليم الإلزاميِّ المجاني، واستمراريَّة دمج سياسات التَّعليم التي تشمل الرِّعاية والتَّعليم في مرحلة الطُّفولة المبكرة، والتَّعليم الأساسيّ، وبرامج محو أُمِّيَّة الكبار.

٢ – معالجة أوجه القصور في التَّعليم النِّظاميّ في دول إفريقيا الغربيَّة: مثل: المركزيَّة المفرطة، وضعف كفاية الموارد المخصَّصة من قِبل حكوماتها للتَّعليم، وبرامج محو الأُمِّيَّة التي لم تسلم من ذلك القصور فلا تحظى إلاَّ بنسبة ١٪ من ميزانيَّة التَّعليم في الكثير من البلدان[3]؛

(١) سيدي، ولد عبد الملك (٢٠١١): اللغات الإفريقية تصارع لغة المستعمر، نقلاً من موقع: اللغات–الإفريقية–تصارع–لغة–المستعمر/http://www.aljazeera.net/news/7/6/cultureandart/2011، تحريراً في ٢٠١٧/٥/٢٩م.

(٢) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع للعام ٢٠١٣–٢٠١٤م (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص (٧–٨).

(٣) التَّقرير العالميّ للرصد التّعليم للجميع (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص١٧.

مـــا يُرجح ضرورة زيادة حكومـــات دول إفريقيا الغربيَّة المخصَّصات والمعونات الكافية لإحراز تقـــدُّم نحو تحقيق أهداف اليونســـكو المتعلِّقة بمحو الأُمِّيَّة، ويمكن تعزيز ما اقتُرِح في المؤتمر الإقليمـــيِّ الـــذي عقد في باماكـــو من ١٠-١٢ سبتمبر عام ٢٠٠٧م بعنوان: «تجديد محو الأُمِّيَّة لمواجهة التَّحدِّيات الإفريقيَّة والدَّوليَّة»، والذي نصَّ على تخصيـــص الدُّول الإفريقية ما يقارب ٣٪ مـــن الميزانيَّات المخصَّصة للتَّعليم من أجل محو الأُمِّيَّة.

٣ - وضـــع الخُطَّـــط الاســـتراتيجيَّة المشـــتركة الخاصَّة بدول إفريقيـــا الغربيَّة، والتي تهدف إلى محاربة الأُمِّيَّة وتعزيز التَّعليم للجميـــع: وتتعهَّد حكومات تلك الدُّول بالتَّقيُّد بها، إلـــى جانب تطبيق جميـــع دول إفريقيا الغربيَّة إلزاميَّة التَّعليم الأساســـيِّ ومجانيَّته بشكلٍ حازم، وتوفير كافَّة الإمكانيَّات المادِّيَّة والمعنويَّة لذلك.

تندرج إفريقيا الغربيَّة (16 بلداً) ضمن البلدان التي سُجِّلت فيها أسوأ المعدَّلات في اكتساب مهارات القراءة لدى الكبار على الصَّعيد العالمي

٤ – إطلاق حملات محليَّة مستمرَّة، وبرامج توعويَّة وتثقيفيَّة لمحو الأُمِّيَّة في القرى والمدن: يمكن أن تشارك فيها جميع الفعَّاليَّات الرَّسميَّة والأهليَّة، ودعمها من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الصُّحف، التِّلفاز، الإذاعة، الإنترنت، وغيره).

٥ – إيجاد الوزارات المعنيَّة بالتَّربية والتَّعليم في دول إفريقيا الغربيَّة؛ لتكون مظلَّة تنسيقيَّة وطنيَّة لمحو أُمِّيَّة الكبار الذين تجاوزت أعمارهم سنّ التَّعليم المدرسي: من خلال برامج التَّعليم غير النِّظاميِّ الخاصَّة بمحو الأُمِّيَّة؛ لتنضوي تحتها مختلف المبادرات التي تُقدِّمها المؤسّسات المجتمعيَّة الحكوميَّة والأهليَّة المتنوِّعة في إطار التَّعليم خارج المدرسة النِّظاميّة.

٦ – بلورة رؤية واضحة لجهود محو الأُمِّيَّة للرَّاشدين والكبار، في ضوء أهداف اليونسكو للتَّعليم للجميع: وأن ينطلق من خلال هذه الرُّؤية حوارٌ مجتمعيٌّ تشارك فيه القطاعات المختلفة (العامَّة والخاصَّة والأهليَّة التَّطوعيَّة)، وأن تُصاغ هذه الرُّؤية وفق معطيات الرُّؤى المطروحة عالميّاً، وبالأخصّ تجارب الدُّول التي نجحت في مجال محو الأُمِّيَّة بنسبة (١٠٠٪)، مثل: بولندا، وسنغافورة، وكوريا الشّماليَّة، واليابان، وغيرها.

٧ – تبنّي المفاهيم والاتّجاهات المعاصرة في محو الأُمِّيَّة: بما فيها: محو الأُمِّيَّة الوظيفيَّة، ومحو الأُمِّيَّة الحضاريَّة، ومحو الأُمِّيَّة الحاسوبيَّة، وتصميم البرامج الملائمة لترجمتها عمليّاً في أرض الواقع، مع التَّأكيد على أهمِّيَّة امتلاك مهارات القرائيَّة الأساسيَّة (القراءة والكتابة والحساب) لغايات تعزيز أهداف التَّعليم للجميع.

٨ – تضمين اللُّغات المحليَّة الأكثر استعمالاً بين الشُّعوب في المناهج التَّعليميَّة الرَّسميَّة: إنَّ فرصة التَّعلُّم باللُّغة الأمّ، وتعلُّم التَّحدُّث بلغة أخرى، هما من أهمِّ حقوق الإنسان، كما ورد في تقرير التَّنمية البشريَّة الصَّادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ لعام ٢٠٠٤م، وذلك لضمان عدم حرمان الأشخاص من التَّعليم والحياة السّياسيَّة، والحصول على العدالة في المجتمع، وهذا يتطلَّب من الوزارات المعنيَّة بالتَّعليم الأساسيِّ ومحو الأُمِّيَّة في دول إفريقيا الغربيَّة تضمين اللُّغات المحليَّة الأكثر استعمالاً بين الشُّعوب في المناهج التَّعليميَّة الرَّسميَّة، مثل: الهوسا، والفولاني، وديولا، ومُوري، ويوربا، وإبو، وزرما، وغيرها من اللُّغات الوطنيَّة الأكثر استخداماً بين الشُّعوب، وإنَّ استعمال اللُّغة الأمّ يعدُّ استراتيجيّاً سليماً، بيد أنَّه يجب أن يتيح إمكانيَّة الانتقال السَّلس إلى فرص التَّعلُّم بتلك اللُّغات الإقليميَّة.

٩ – كتابة اللُّغات الإفريقيَّة بالحروف العربيَّة للقضاء على الأمِّيَّة بين الشُّعوب المسلمة في إفريقيا الغربية: إنَّ المجتمعات الإفريقيَّة– في ظلِّ الحضارة الإسلاميَّة– قد حقَّقت قدراً عالياً من التَّعليم ومحو الأُمِّية، سواء باللُّغة العربيَّة أو باستخدام الحروف العربيَّة في كتابة اللُّغات الإفريقية، المعروفة بـ«عجمي»، ويمكن تفعيل هذه السِّياسة تدريجيّاً من خلال كتابة اللُّغات الإفريقيَّة بالحروف العربيَّة للقضاء على الأمِّيَّة بين الشُّعوب المسلمة في إفريقيا الغربية، أو استخدام حروف اللُّغات الأوروبيَّة الأكثر استخداماً في إفريقيا الغربيَّة، كالإنجليزيَّة أو الفرنسيَّة، وقد نجحت العديد من دول النُّمور الآسيوية في هذه التَّجربة.

١٠ – أصبحت مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع هي الآلية العالميَّة السَّائدة لتوطيد الحوار السِّياسيِّ، وتعزيز مبادئ فعَّاليَّة المساعدة في التَّعليم الأساسيِّ: وقد ضخت

اليونسكو أموالاً طائلةً في البلدان التي أثبتت التزامها بتحقيق التَّعليم الابتدائيِّ للجميع، والمساواة في التَّعليم بين الجنسَيْن[1]؛ ما يُلزم حكومات دول إفريقيا الغربيَّة بالاستفادة من هذا الدَّعم، وذلك من خلال إصلاح منظوماتها التَّعليميَّة، وتعميم التَّعليم الأساسيّ، وضمان حصول الفتيات على الفرص المتكافئة في التَّعليم، والقضاء التَّدريجيّ على حواجز التَّكلفة التي تمنع الفتيات من إكمال تعليمهنَّ الابتدائيّ، بما يُؤدِّي في النِّهاية إلى تخفيف حدَّة الأُمِّيَّة في أوساطهنَّ.

١١ – تكثيف الجهود الجماعيَّة: من أصحاب القرارات في القطاعات الحكوميَّة، وواضعي السِّياسات التَّربويَّة، لتعزيز المنظومات التَّعليميَّة، والتَّدخلات التي ترتكز على نهج رباعيِّ الأبعاد لمحو الأُمِّيَّة، يتمثَّل في: الارتقاء بجودة التَّعليم الأساسيِّ للأطفال والشَّباب، وتقديم فرص تعليميَّة للأطفال غير الملتحقين بالمدارس من الشَّباب والكبار، وتأمين ما يكفي من أعداد المعلِّمين المؤهَّلين تأهيلاً مناسباً، وإثراء البيئات التَّعليميَّة، مُدعمَةً ذلك بموارد كافية، وسياسات جيِّدة، لضمان إمكانيَّة الحصول عليه، ومدى قبوله وقدرته على التَّكيُّف.

١٢ – تعزيز حكومات دول إفريقيا الغربيَّة محو الأُمِّيَّة الأُسريَّة: الذي يهدف إلى تنمية دعم الوالدين لمهارات القراءة والكتابة عند الأطفال؛ ما يُطوِّر قدراتهم على ملاحظة واستخدام التَّفكير في الأصوات المختلفة للكلمات، فهم يكتسبون مهارات فك رموز اللُّغة خلال مرحلة تطوير اللُّغة الشَّفويَّة، كي يستخدموها بعد ذلك في عمليَّة تعلُّم القراءة والكتابة.

١٣ – إنَّ سياسات محو الأُمِّيَّة تكون أكثر فعَّاليَّة عندما تستند إلى نتائج البحوث الميدانيَّة، أو المبنية على التَّجارب والتَّقارير العالميَّة[2]: ما يتطلَّب الاهتمام بالبحوث والدِّراسات الإفريقية المتَّصلة بمبادرات اليونسكو للتَّعليم للجميع، والتي تسعى إلى تحسين مُعدَّلات محو الأُمِّيَّة بين أفراد المجتمع من خلال المدارس النِّظاميَّة، أو برامج محو الأُمِّيَّة وتعليم الكبار في المدارس غير النِّظاميَّة.

وختاماً:

إنَّ إفريقيا الغربيَّة تندرج ضمن البلدان التي تُسجِّل أسوأ المعدَّلات في اكتساب مهارات القراءة لدى الشَّباب والكبار، ويعود ذلك إلى ضعف توفير التَّعليم في مرحلة الطُّفولة المبكرة، وتعميم التَّعليم الأساسيِّ ومجانيَّته، ما يستلزم تعزيز مبادرة اليونسكو للتَّعليم للجميع؛ من خلال عمل حكومات إفريقيا الغربيَّة بمبدأ التَّعليم الإلزاميِّ المجانيِّ في المراحل الأساسيَّة، وزيادة ما يقارب ٣٪ من الميزانيَّات المخصَّصة للتَّعليم من أجل محو الأُمِّيَّة، وإطلاق حملات محليَّة مستمرَّة، وبرامج توعويَّة لمحو الأُميَّة في القرى والمدن، وتضمين اللُّغات المحليَّة الأكثر استعمالاً بين أفراد المجتمع في المناهج التَّعليميَّة الرَّسميَّة ■

(١) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع (٢٠١٥): التَّعليم للجميع ٢٠٠٠–٢٠١٥: الإنجازات والتَّحدِّيات. باريس: منشورات اليونسكو، ص (١٧٩–١٨١).

(٢) عماد الدّين، منى وآخرون (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص١٠٣.

أهم الأحداث

■ الجنائية الدولية قلقة من أعمال عنف تشهدها الكونغو الديمقراطية:

أعربت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، عن قلقها من أحداث العنف التي تشهدها منطقة «كاساي» وسط الكونغو الديمقراطية، وقالت: «تردنا أنباء حول اشتباكات عنيفة بين القوات الكونغولية والميليشيات المحلية، ومقتل عددٍ كبير من الأشخاص، بينهم مدنيون وخبراء الأمم المتحدة وموظفو الدعم الأممي، واختطاف أشخاص وإعدامهم دون محاكمة».

وأضافت بنسودا: «أعمال كهذه يمكن أن تشكّل جرائم تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية»، ودعت الأطراف إلى إيقاف العنف، ووجهت نداءً للسلطات الكونغولية لإجراء تحقيقات لتوضيح الأحداث.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٤/٣م

■ رئيس النيجر يؤكد أنه لن يترشح لولاية ثالثة:

أعلن رئيس النيجر محمدو يوسفو (٦٥ عاماً) أنه لن يعدّل الدستور للترشّح لولاية ثالثة عند انتهاء ولايته الثانية والأخيرة (خمس سنوات) عام ٢٠٢١م، وقال في مقابلةٍ تلفزيونيةٍ بمناسبة الذكرى الأولى لتنصيبه في ولايته الثانية في ٢ أبريل ٢٠١٦م: إنّ «أحد طموحاتي الكبرى هو أن أنظّم عام ٢٠٢١م انتخابات حرّة وشفافة، وأنقل المسؤولية إلى نيجريٍّ آخر يختاره النيجريون».

وكالة فرنس برس – ٢٠١٧/٤/٣م

■ مجلس الأمن يطالب بإيقاف أعمال العنف في إفريقيا الوسطى:

أطلق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نداءً نُشر في بانغي، إلى: الجبهة الوطنية لانبعاث وسط إفريقيا واتحاد السّلم في وسط إفريقيا، للتوقف الفوريّ عن الأعمال المسلحة في وسط إفريقيا، داعياً الجماعات المسلحة إلى احترام التزامهم بنزع السلاح، وتسريح مقاتليهم، والعودة للاندماج.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٤/٥م

■ مجلس الأساقفة الكاثوليك في زامبيا ينتقد العنف غير المبرر ضدّ المعارضة:

انتقد مجلس الأساقفة الكاثوليك في زامبيا، في بيان، العنف الشديد وغير المبرّر الذي تعرّض له زعيم المعارضة هاكايندي هيشيليما، خلال اعتقاله من منزله بعد اتهامه بالخيانة؛ لأنه اعترض موكب سيارات الرئيس إدغار لونغو، وجاء في البيان الذي حمل توقيع رئيس مجلس الأساقفة، المونسنيور تيليسفور جورج مبوندو، رئيس أساقفة لوساكا: «ألم تكن هناك من طريقة أكثر تحضّراً ومهنية لاستدعائه إلى مركز الشرطة، وإعلامه بالتّهم الموجّهة ضدّه!».

يُذكر أنّ هيشيليما مُني بالخسارة بفارقٍ بسيط في مواجهة الرئيس لونغو، في الانتخابات الرئاسية في ١١ أغسطس الفائت، التي اتسمت بالتوتر قبل إجرائها وفي أثنائها.

وكالة فيدس – ٢٠١٧/٤/٢٧م

■ مالي تمدّد حالة الطوارئ في محاولة لإيقاف هجمات المسلحين:

وافقت الجمعية الوطنية في مالي على تمديد حالة الطوارئ في البلاد ستة أشهر؛ في محاولةٍ لإيقاف تصعيدٍ في هجمات المسلحين المتمركزين في الصحراء الواقعة شمال مالي.

وأعلن زومانا ندجي دومبيا، رئيس اللجنة القانونية في الجمعية الوطنية، نتيجة التصويت الذي يعطي قوات الأمن سلطات اعتقال إضافية، وهذا أحدث تمديداً للطوارئ التي فُرضت أول مرّة في نوفمبر ٢٠١٥م.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٤/٣٠م

■ فوز أول إفريقي برئاسة منظمة الصحّة العالمية:

فاز وزير الخارجية والصحّة السابق في إثيوبيا «تودروس أدهانوم» بمنصب المدير العام لمنظمة الصحّة العالمية، ليصبح أول إفريقي يتولّى قيادة المنظمة، وخرج المسؤول الإثيوبي مبتهجاً من اجتماعٍ مغلقٍ في جنيف، وقال السفير الإثيوبي نجاشي كيبرت بوتورا: «إنه يوم النصر لإثيوبيا ولإفريقيا».

وحصل تودروس على ١٣٣ صوتاً من أصل ١٨٥ دولةً عضواً في المنظمة؛ ليحلّ محلّ «مارجريت تشان» التي تتولّى قيادة المنظمة منذ ٢٠٠٦م.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٥/٢٣م

■ الرئيس الكيني يبدأ حملته الانتخابية.. ويدعو منافسه لتجنّب أعمال العنف:

دشّن الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا، حملته الرسمية لانتخابه لفترةٍ جديدةٍ بتجمّعٍ حاشدٍ في نيروبي، وكرّر دعوة منافسه رايلا أودينجا، بتجنّب أعمال العنف العرقية كالتي أعقبت انتخابات ٢٠٠٧م، حيث قُتل أكثر من ١٢٠٠ شخص، ومن المقرّر أن تُجرى الانتخابات في أغسطس القادم.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٥/٣٠م

■ رئيس الوزراء «الإسرائيلي» يشارك في قمّة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

يشارك رئيس الوزراء «الإسرائيلي»، بنيامين نتنياهو، في القمّة الـ ٥١ للإكواس، بعاصمة ليبيريا (مونروفيا)، وسط مقاطعة زعماء أفارقة بسبب مشاركته.

وقال مكتب رئيس الحكومة «الإسرائيلية»: إنّ «نتنياهو سيُلقي كلمة خلال القمّة، بعد دعوة من رئيسة ليبيريا إلين سيرليف»، وأشار البيان إلى أنّه سيلتقي عدداً من زعماء غرب إفريقيا «لتعزيز العلاقات «الإسرائيلية–الإفريقية».

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٦/٤م

إفريقيا بالأرقام

■ **البنك الدولي يمنح إثيوبيا قرضاً بأكثر من ٦٤٥ مليون دولار:**

قدّم البنك الدوليّ قرضاً يبلغ ٦٤٥ مليون دولار أمريكيّ لتنفيذ المشاريع الإنمائية في إثيوبيا، ويهدف المشروع إلى تحسين حياة السكان، وسيموّل الصندوق الأنشطة الرامية إلى تعزيز إمدادات المياه، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين كفاءة الهياكل الأساسية للتجارة واللوجستيات، فضلاً عن ضمان الجودة.

وكالة الأنباء الإثيوبية – ٢٠١٧/٤/١١م

■ **١,٤ مليون طفل صومالي معرضون لحالات حادّة من سوء التغذية:**

قال صندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»: «إنّ نحو ١,٤ مليون طفل في الصومال الذي يعاني من الجفاف، من المتوقع أن يتعرضوا لحالاتٍ حادّة من سوء التغذية هذا العام، بنسبة تزيد عن ٥٠٪ عن المتوقع في يناير.

وقالت المتحدثة باسم اليونيسيف «ماريكسي ميركادو»: إنّ الرقم الجديد يتضمّن أكثر من ٢٧٥ ألف طفل يُحتمل أن يواجهوا شكلاً حادّاً من أشكال سوء التغذية الذي يهدّد الحياة؛ مما يزيد خطر وفاتهم بالكوليرا أو الحصبة بتسعة أمثال، وأضافت أنّ اليونيسيف عالجت ٥٦ ألف طفلٍ صوماليٍّ من أشرس أشكال سوء التغذية منذ بداية العام، بزيادة ٨٨٪ عن العام الماضي.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٥/٢م

■ **الكاميرون بحاجة إلى ٤٣٤ مليون دولار لمساعدة اللاجئين:**

أطلق الكاميرون ومنظمة الأمم المتحدة، في ياوندي، نداءً للتبرع بمبلغ ٤٣٤ مليون دولار لصالح اللاجئين في الولايات الشمالية والشرقية.

ويمثّل هذا المبلغ جزءاً من مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي مقرّر في خطة الإطار التعاونيّ للأمم المتحدة (٢٠١٨م ـ ٢٠٢٠م) الذي تمّ إقراره في دجنبر/ديسمبر الماضي، للمساعدة في التنمية لصالح الكاميرون، التي تواجه أزمة إنسانية غير مسبوقة على حدودها مع جمهورية وسط إفريقيا، وأيضاً لمواجهة أعمال طائفة بوكوحرام في أقصى الشمال والجنوب.

حسب المعطيات الرسمية؛ يحتضن الكاميرون أكثر من ٥٥٠,٠٠٠ لاجئ، قادمين أساساً من جمهورية وسط إفريقيا، ومن نيجيريا (حوالي ٨٧,٠٠ شخص)، وبعض المهاجرين القدماء من بوروندي وتشاد ورواندا.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٥/٩م

■ **أستراليا تعلن تقديم ١٤,٣ مليون دولار للدول الإفريقية المتأثرة بالنزاعات والجفاف:**

أعلنت وزيرة خارجية أستراليا، «جولي بيشوب»، أنّ بلادها ستقدّم ١٤,٣ مليون دولار أمريكي، من المساعدات، للدول المتأثرة بالنزاعات والمجاعة والجفاف في إفريقيا، ستتمثّل في مواد غذائية عاجلة، وخدمات صحية، ومياه شرب، وأدوات نظافة، وأشارت الوزيرة في بيانٍ إلى أنّ المساعدات ستُقدّم لجنوب السودان، وإثيوبيا، وأوغندا، ونيجيريا، وكينيا.

ومع حزمة المساعدات الأخيرة؛ تصل قيمة المساعدات التي قدمتها أستراليا لإفريقيا، منذ يوليو الماضي، إلى ٥٠ مليون دولار، وأعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الهجرة الدولية، بداية الشهر الجاري، أنّ أكثر من ٢٠ مليون شخص يتهدّدهم خطر المجاعة في جنوب السودان والصومال واليمن ونيجيريا، وأن هناك حاجة إلى ٤,٤ مليارات دولار لتجنّب وقوع كارثة.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٥/٣٠م

قالو عن إفريقيا

▪ «إنّ القارة الإفريقية يتعيّن عليها وقف تصدير موادها الأولية ومنتجاتها الرئيسية لتغذيـــة صناعات الدول المتقدمـــة، واللجوء بدل ذلك للتصنيـــع المحلي؛ لتغيير نمط اقتصادها وتحقيق النمو».

عبدالله حمدوك، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية بإفريقيا، على هامش المنتدى الثالث للتنمية المستدامة بإفريقيا، بالعاصمة الإثيوبية، في ١٩ مايو ٢٠١٧م.

▪ «إنّ الـــدول الإفريقية أدركت أنه لا يمكن وجود أمن بدون تنمية شـــاملة، ونؤكد أنّ باريس ستســـتمر في دعم الدول الإفريقية بهذا الخصوص... نحن مســـتعدون لتقديم الدعم المالي والسياسي للدول الإفريقية من أجل الاستمرار في تعزيز تنميتها وأمنها».

وزير الخارجية الفرنسي جان ماركيرو، خلال مؤتمر صحافي، بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، في ٢٠١٧/٤/٦م.

▪ «قد تصبح إفريقيا اليوم مســـتعمرة صينية، خاصّةً مع تنامي نشـــاط المؤسّسات الصينيـــة في القارة الإفريقيـــة، خصوصاً في مجال المـــوارد الطبيعية، فالصينيون لا يريدون سوى الاستيلاء على المواد الأولية، استقرار المنطقة لا يهمّهم».

رئيس البرلمان الأوروبي «أنطونيو تاجاني»، في تصريح لصحيفة «دي فليت» الألمانية، في ٢٠١٧/٣/٢٩م.

آراء وأوراق

■ ماكرون... نحو إزالة النمطية في العلاقة الفرنسية-الإفريقية!:

يعتزم إيمانويل ماكرون الرئيس الفرنسي الجديد إدخال تغييرات جذرية في علاقة فرنسا بإفريقيا؛ لاعتقاده بأنّ فرنسا في حاجة إليها لبناء سياستها المستقبلية أكثر من حاجة إفريقيا إلى فرنسا.

وتشكّل إفريقيا مصدراً اقتصادياً رئيساً لفرنسا، فقرابة مليار من سكان القارة، ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، يعتبرون سوقاً استهلاكية كبيرة لفرنسا، وهذه الطبقة في ازديادٍ مستمر، نتيجة استمرارية النموّ الاقتصاديّ الكبير منذ عام ٢٠٠٠م.

ولكي تضمن إفريقيا استمراريةَ النموّ الاقتصادي؛ فهي بحاجة إلى استقرارٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ، «أنا مصرٌّ على استقرار الدول، وحتى في حال عدم التزام بعض زعماء تلك الدول بمبادئنا»، مشيراً إلى أنّ «إفريقيا تستحق التقدير والاحترام»؛ على حدّ تعبيره في لقاء مع صحيفة جان أفريك، في ٥ مايو. وأشار ماكرون إلى سعيه لإزالة النمطية وسياسة التبرعات والمحسوبية، والتركيز على الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول، قائلاً: «سنكرّس الجهود في إرساء الأمن، ومكافحة الإرهاب، واحتواء ظاهرة الاحتباس الحراري، وحقوق الإنسان، والتعليم والتدريب، وتعزيز البنى التحتية، وتشجيع القطاع الخاص».

الضغوطات الاقتصادية:

أكّد إيمانويل ماكرون في ١٢ أبريل إثر مقابلة صحافية بمجلة لوموند الفرنسية: «يجب على فرنسا الاهتمام بالشباب الإفريقي والمنظمات المدنية على مستوى القارة»، لكن السؤال المطروح: ما الورقة التي سيستخدمها حال لجوء الدكتاتوريّين الأفارقة إلى ممارسة الضغوطات الاقتصادية والسياسية ضدّه، واتهام فرنسا بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدانهم وممارسة الغطرسة الاستعمارية؟ هل سيمضي قُدُماً في الاستجابة لتطلعات الشعوب الإفريقية إلى الديمقراطية؟ فهل في مقدوره التجرّد من النظام الذي سادَ فترة طويلة، وسيطر على العلاقات الثنائية، والمبني على العلاقات الشخصية بين الرؤساء الفرنسيّين ونظرائهم الأفارقة من جهة، ومسؤولي الشركات الفرنسية في القارة والمستشارين والجهات الفاعلة الأخرى من جهة أخرى؟ لكن ماكرون يخطّط لإنشاء مجلس استشاري تابع للرئاسة لإفريقيا CPA، سيتكوّن من عشرات الشخصيات (الاقتصاديّين والأكاديميّين والسياسيّين) من الأفارقة والأوروبيّين، يعمل بإشراف الدبلوماسيّين، لإيجاد تصورٍ سياسيٍّ جديد، وتوصيات تعتمد عليها الرئاسة الفرنسية في علاقتها الثنائية الجديدة بإفريقيا.

قَمْع الحركات الشبابية:

وعلى الرغم من أنّ الرئيس الفرنسيّ الجديد يسعى إلى توسيع دائرة علاقة فرنسا بإفريقيا، لتدخل في إطار العلاقات الأوروبية، غير أنّ المنظمات غير الحكومية، الناطقة باسم المواطنين، وهي همزة الوصل بين الآلاف في فرنسا وفي إفريقيا، لن تكون طرفاً في المجلس الاستشاري المعني! والسؤال: كيف يسعى ماكرون لتغيير ممارسات فرنسا السابقة في إفريقيا؛ في حين يقوم بإقصاء المنظمات غير الحكومية والتجمّعات المدنية والحركات الشبابية من المجلس الاستشاري الأول من نوعه؟! إنّ جيل ماكرون لم يعرف عهد الاستعمار، وقد وصفه إثر زيارته الجزائر بـ«الجريمة ضدّ الإنسانية»، وصورته- لكونه شاباً- تثير طموحات الشباب الإفريقي إلى المزيد من الحركة السلمية لتحديث السياسة على مستوى القارة (بوروندي، والكونغو برازفيل، والكاميرون، وجيبوتي، والغابون، والكونغو الديمقراطية، وتشاد، وتوجو)، لكن استمرار المسنّين في الحكم وتوريثه للأبناء أدّى إلى ارتفاع أصوات منظمات المجتمع المدني والحركات الشبابية المعارضة.

الهجرة والإرهاب:

وأشار ماكرون إلى عزمه على العمل لمعالجة أسباب ظاهرة الهجرة، من خلال دعم دول المهاجرين لإيجاد الفرص المحلية الكفيلة بتحقيق مستقبلٍ أفضل، لكن التساؤلات المطروحة هي: كيف سيتعامل مع الدول التي يحكمها الديكتاتوريون الفاسدون الذين يمارسون القمع ضدّ شعوبهم؛ فيضطرون إلى الهجرة؛ على غرار إريتريا؟ احتواء ظاهرة الهجرة تستدعي العمل في حلّ القضايا السياسية الداخلية للدول، وليس عبر تقديم المساعدات الأوروبية المباشرة للتنمية إلى أولئك الحكام الذين يشكّلون مصدر تهجير الشباب. إنّ الحرب على الإرهاب في إفريقيا من أولويات إيمانويل ماكرون، غير أنّ تحقيق ذلك يتطلب ردوداً أمنية على المدى القصير والبعيد، من خلال إيجاد حلول للمسبّبات (الفقر والتقشف) الجذرية لتلك الظواهر، ويبدو أنّ بعض المعايير الجوهرية أُهمِلت في قائمة الأولويات، وفي طليعتها: الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، ودولة القانون، والمبادئ الديمقراطية.

الصمت الفرنسي:

إنّ إهمال العناصر المذكورة؛ يؤدي إلى دفع الشباب إلى الانضمام إلى الحركات المسلحة، على غرار ما يحدث في نيجيريا والكاميرون، أضف إلى ذلك المبالغة في سوء استغلال الحرب على الإرهاب من الديكتاتوريّين الأفارقة، حيث ازدهر تداول مصطلح «الإرهاب» على مستوى القارة، بما فيها الكونغو برازفيل والكونغو الديمقراطية، وسُنّت القوانين بدعوى مكافحة الإرهاب، ولكن المعارضة السّلمية للأنظمة الفاسدة هم المستهدفون في نهاية المطاف!

بقلم: كليمنت بورشين- موقع مجلة لوموند،
ترجمة واختصار: قراءات إفريقية - ٢٠١٧/٥/١٩م

■ **البرلمان البوتسواني يوافق على طلب قرض من «البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية»:**

وافق البرلمان البوتسـواني على طلب منح قرض من ١٤٥ مليون دولار من البنك الدوليّ لإعادة البناء والتنمية (IBRD)، التابع للبنك الدولي.

سيسمح هذا القرض بتمويل المشروع المستعجل للأمن والتزويد بالمياه؛ يقول وزير المالية والتنمية الاقتصادية كينيت ماتامبو، مضيفاً أنّ القرض تمّت الموافقة عليه بسعر فائدة منخفض، وفترة سداد ١٩ سنة.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٤/١٠م

■ **وزيرة الخارجية الرواندية: نفتح أبواب بلادنا للاستثمارات التركية:**

دعـت وزيرة الخارجية الرواندية، لويز موشـيكيوابو، رجال الأعمال الأتراك إلى الاسـتثمار في بلادها، متعهدة بفتح أبواب البلاد أمامهم، وتوفير المناخ الملائم لأعمالهم، وأوضحت الوزيرة أنّ بلدها تتمتع بعلاقات سياسية ودبلوماسية جيدة مع تركيا، وتملك تركيا ١٠٪ من الاستثمارات في رواندا.

ونجحت رواندا في جذب اهتمام العالم بأداء حكومتها، واقتصادها المتنامي، وأصبح يُطلق عليها: «سـنغافورة إفريقيا»؛ لنموّها الاقتصاديّ المضطرد، وسعيها لتكون مركزاً تجاريّاً إقليميّاً بمنطقة شرق إفريقيا.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٥/١٧م

■ **موزمبيق تعلن القضاء على الكوليرا:**

قال المدير الوطني للصحّة العامّة فرانسيسكو مبوفانا في مؤتمر صحافي: «الوباء تحت السيطرة: لم نسجّل أيّ حالة إصابة خلال آخر ٢٩ يوماً، ومن ثمّ نعلن القضاء على الوباء.

وتوفي أربعة أشخاص بين ٥ يناير و ٢٢ أبريل، من بين ٢١٣١ حالة سجّلتها السلطات، وتوفي ١٠٣ أشخاص في الفترة نفسها من العام الماضي بسبب انتشار الكوليرا في أنحاء البلاد.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٥/٢٠م

■ **أوغندا وتنزانيا توقعان اتفاقاً بشأن أطول خطّ أنابيب بنظام التسخين الكهربائي:**

وقّعـت أوغندا وتنزانيا اتفاقية إطارية بشـأن خط أنابيب مقترح، بقيمـة ٣,٥٥ مليارات دولار، لتصدير النفط، ومن المنتظر أن يبدأ ضخّ الخام الأوغندي للأسواق العالمية خلال ثلاث سنوات.

وقال أديوالي فاييمي المدير المعني بأوغندا لدى توتال: إنّ المشـروع سيكون «أطول خطٍّ لأنابيب النفط الخام بنظام التسخين الكهربائي في العالم»، وأضاف: «إنه إنجازٌ قياسي»، مشيراً إلى أنه سيزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفتح مرحلةً جديدة للنموّ الاقتصادي في المنطقة عند اكتماله.

وسيتمّ تسخين خط الأنابيب، الذي سيبلغ طوله ١٤٤٥كم، بقطر ٢٤ بوصة، بما يسمح له بالحفاظ على سيولة عالية للنفط الخام تكفي لتدفقه.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٥/٢٦م

فرق وأديان

■ **«التعاون الإسلامي» تدين بشدّة أعمال العنف في إفريقيا الوسطى:**

أدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدّة، في بيان، أعمال العنف التي جرت في مدينة بانغسو جنوبي جمهورية إفريقيا الوسطى، من قِبل ميليشيات «الأنتي بالاكا» المسيحية المتطرفة.

وأشـــار البيان إلى أنّ ميليشيات «أنتي بالاكا» قامت، يومَي الجمعة والسبت - الموافق ١١، ١٢ من مايو ٢٠١٧م، بأعمال عنفٍ في بانغســـو (٤٧٤كم شـــرق العاصمة بانغي)، راح ضحيتها عشـــرات القتلى من المسلمين وقوات حفظ الســـلام من الأمم المتحدة، من بينهم جندي من المغرب، وخمسة آخرون من جنسيات مختلفة، ونزوح المئات من المدنيين العزل.

وأعـــرب الأمين العام للمنظمة، يوســـف بن أحمد العثيمين، في البيان، عن تعازيه لأســـر الضحايا وللمملكة المغربية، وأكد تضامن المنظمة مع إفريقيا الوسطى، وتقديم الدعم الكامل لها من أجل السلام والمصالحة بين أعراقها المختلفة، واستعادة الأمن والاستقرار فيها.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٥/١٥م

■ **سلفاكير يهنئ مسلمي جنوب السودان بحلول شهر رمضان:**

وجّه رئيس دولة جنوب الســـودان، ســـلفاكير ميارديت، رســـالة تهنئة لمسلمي بلاده بثّتها الإذاعة الحكومية، بمناسبة حلول شهر رمضان، قال فيها: «أتقدّم بخالص التهانئ لجميع إخوتنا المسلمين في جنوب السودان بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، كما أتمنى أن يكون مناسبة لتعميق وحدتنا وتعزيز التسامح بيننا».

ودعا مسلمي بلاده إلى «ترسيخ المعاني والقيم الروحية السامية التي يحملها شهر الصوم؛ من أجل تحقيق الســـلام والاســـتقرار بالبلاد، واختتم رســـالته بالقول: «رمضان كريم لجميع المسلمين، وكلّ عام وأنتم بخير».

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٥/٢٧م

■ **واشنطن تنشر عشرات الجنود في الصومال للتصدي لحركة الشباب:**

أعلنت القيادة العســـكرية الأمريكية لإفريقيا، مقرّها في ألمانيا، نشـــر «بضع عشرات من الجنود» في الصومال، بطلبٍ من ســـلطات مقديشو، لمســـاعدة القوات المحلية في التصدي لمسلّحي تنظيم حركة الشباب.

وأوضحـــت متحدثةٌ أنّ الهـــدف، لما وُصف إجمالاً بأنه مهمّة تدريـــب وتجهيز، يتمثّل في «تحســـين القدرة اللوجستية للجيش الوطني الصومالي؛ ما سيمكّن القوات الصومالية من قتال الشباب بشكلٍ أفضل».

وكالة فرنس برس – ٢٠١٧/٤/١٥م

أحمد محمد كاثرادا وإرثه لشباب جنوب إفريقيا:

تُوفي المناضل المخضرم، المناهض للفصل العنصري، الزعيم الجنوب إفريقي: أحمد كاثرادا Ahmed Kathrada، بعد مرض طويل، عن ٨٧ عاماً، وبحسب مؤسّسة كاثرادا الخيرية؛ سيتم دفنه وفقاً للشريعة الإسلامية.

وُلد أحمد كاثراداً في بلدة شمال غرب شويزر-رينيكه، في ٢١ أغسطس ١٩٢٩م، وانخرط في السلك السياسي في وقتٍ مبكر عندما كان في مدرسة جوهانسبرغ الهندية العليا، وانضم إلى رابطة الشباب الشيوعية في جنوب إفريقيا، حيثُ قام في البداية بتوزيع الكتيبات والأوراق في زوايا الشوارع.

حُكم عليه بالسجن ١٨ عاماً بسبب مشاركته في حملة المقاومة ضدّ قوانين الفصل العنصري، التي نظّمها المؤتمر الهندي الجنوب إفريقي، وبعدها بوقتٍ قصير التقى للمرّة الأولى مع اثنَيْن من زعماء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي: وهما والتر سيسولو ونيلسون مانديلا. وأُلغي بعد عقدٍ من الزمن الحكم الصادر بحقهم (والتر سيسولو، نيلسون مانديلا، أحمد كاثرادا)، وتمّت تبرئتهم، لكن فُرض على كاثراداً الإقامة الجبرية؛ حتى هروبه واختفائه.

بعد دراسة موجزة في جامعة ويتواترسراند (ويتس)؛ تمّ اختيار كاثرادا لقيادة وفد الشباب الجنوب إفريقي إلى الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، الذي عُقد في برلين في ١٩٥١م، وقد وسّع المؤتمر رؤيته العالمية وصعّد من صحوته السياسية، واغتنم كاثرادا الفرصة لقضاء وقتٍ مع مختلف منظمات الشباب الشيوعية في المجر وبولندا، قبل عودته إلى جنوب إفريقيا لمواصلة نشاطه.

في تموز/يوليو ١٩٦٣م؛ انقضّت الشرطة على مزرعة ليليسليف في ريفونيا، وهي ضاحية جوهانسبرغ، حيث يجتمع «الأشخاص المحظورون»، وأدى ذلك إلى «محاكمة ريفونيا» الشهيرة، حيث سُجن: مانديلا وسيسولو وكاثرادا، وخمسة آخرون في السنة التالية.

قضى كاثرادا ٢٦ عاماً و ٣ أشهر في السجن، ١٨ عاماً منها في جزيرة روبن، وفي أثناء وجوده في السجن؛ أكمل دراسته الجامعية، وحصل على البكالوريوس في علم الجريمة والتاريخ، وجوائز الشرف في التاريخ والسياسة الإفريقية، كما حصل على أربع درجات فخرية، من بينها: «ويتس»، وجامعة ميسوري بالولايات المتحدة.

كتب سيسولو عن كاثرادا بمودّة واحترام كبيرٍ عن وقتهم المشترك في جزيرة روبن: «كان كاثي (لقب كاثرادا) برج القوة، ومصدر إلهام لكثير من السجناء، الصغار والكبار».

قبل أقلّ من ستّة أشهر من رفع حظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، انتُخب كاثرادا (بعد إطلاق سراحه في أكتوبر ١٩٨٩م) عضواً في اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب في أول مؤتمر وطني رسمي في ١٩٩١م، وترأس إدارة الاتصالات والعلاقات العامّة في المؤتمر الوطني الإفريقي حتى ١٩٩٤م، عندما انتُخب عضواً في البرلمان في أول حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا في ظلّ أول انتخابٍ ديمقراطيٍّ في البلاد برئاسة نيلسون مانديلا، وكان كاثرادا أيضاً مستشاراً برلمانيّاً في مكتب الرئيس.

بين عامَي ١٩٩٥م و ٢٠٠٦م، كان كاثرادا رئيس مجلس متحف جزيرة روبن، وبوصفه شخصاً سُجن في الجزيرة؛ قام بقيادة الحملة من أجل الحفاظ على التاريخ المهم والمؤلم لسجن الجزيرة.

تقاعد كاثرادا رسميّاً من الحياة السياسية في ١٩٩٩م، وكتب عدة كتب عن حياته وتاريخ النضال ضدّ الفصل العنصري، كان عمله الأكثر عمقاً مجموعة من الكتابات حول وقته في السجن، بعنوان: (حرية بسيطة) (A Simple Freedom)، نُشر في ٢٠١٣م. وقال لالو «ايسو» شيبا (٨٩ عاماً)- زميل كاثرادا في جزيرة روبن-: إنه كان شخصية أخلاقية لحركة مناهضة الفصل العنصري، «لقد كان قوّتي في السجن، دليلي في الحياة السياسية، وركيزة القوة في أصعب لحظات حياتي، إنه رحل الآن».

في العام الماضي؛ حثّ كاثرادا الرئيس جاكوب زوما على الاستقالة بعد أن اعتبرت المحكمة العليا في جنوب إفريقيا أنّ الرئيس قد انتهك يمين منصبه برفضه دفع الأموال العامّة التي أُنفقت لترقية منزله الريفي.

جمهورية ملاوي (مالاوي)

يُعتقد أنّ بداية استيطان ما يُعرف حاليّاً بملاوي كانت قبل الميلاد بنحو عشرة آلاف عام، حول بحيرة ملاوي، وخلال القرن ١٦ الميلادي أسّس شعب الميرافي Maravi، الذي اشتُق من اسمه اسم الدولة الحالية، إمبراطورية تجارية واسعة.

في عام ١٨٩١م؛ أعلنت الحكومة البريطانية أنّ ملاوي محمية بريطانية؛ وفي ١٨٩٣م؛ أصبحت ملاوي «محمية وسط إفريقيا البريطانية»، ثم تغيّر اسمها عام ١٩٠٧م إلى «محمية نياسالاند Nyasaland».

بلغ الكفاح السياسي ضدّ الاحتلال البريطانيّ ذروته بانتفاضة ١٩١٥م، بقيادة جون تيشليمبوي John Chilembwe، الذي لُقّب بأبي الوطنية الملاوية، وبرغم عدم نجاح الانتفاضة فإنّ كره الأفارقة للحكم البريطانيّ استمر. وفي ١٩٤٤م؛ تشكّل حزب مؤتمر نياسالاند الإفريقي- الذي تغيّر فيما بعد إلى حزب مؤتمر ملاوي- من أجل تعبئة الشعب وتحريضه على النضال؛ لاستخلاص حقوقه وتحقيق الاستقلال.

في عام ١٩٥٣م؛ عملت بريطانيا على إنشاء اتحادٍ بين روديسيا ونياسالاند، على الرغم من معارضة السكان الأفارقة له، وكان معنى ذلك نقل الحكومة البريطانية سلطاتها على نياسالاند، فعليّاً، إلى المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية، ولكن مقاومة الأفارقة للاتحاد أجبرت البريطانيين على إلغائه.

وفي يولية ١٩٦٠م؛ جرت محادثات دستورية في لندن، سُمح بعدها بتأسيس مجلسٍ تشريعي، في نياسالاند، التي أصبحت في ٦ يولية ١٩٦٤م «دولة ملاوي المستقلة»، وبعد عامَيْن تبنّت الدولة النظام الجمهوري، وأصبحت: «جمهورية ملاوي».

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١. الموقع الجغرافي: ملاوي جمهورية صغيرة، تقع جنوبي إفريقيا، شرق زامبيا، جنوب خط الاستواء، يحدّها من الشمال والشمال الشرقي: تنزانيا؛ ومن الشرق والجنوب والجنوب الغربي: موزمبيق؛ ومن الغرب: زامبيا، ولا تطل على منافذ بحرية.

٢. المساحة: ١١٨,٤٨٠كم٢.

٣. المناخ: شبه استوائي بصفةٍ عامّة، يتأثّر بتنوّع تضاريسها؛ إذ تتراوح درجات الحرارة بين ١٤ و ٢٤ درجة مئوية، في المناطق المحاذية لشاطئ البحيرة وفي وادي نهر شاير Shire. ويعتريها موسمان:

موسم مطير، من نوفمبر إلى مايو؛ وموسم جاف، من مايو إلى نوفمبر.

٤. التضاريس: تحيط اليابسة بملاوي من جميع الجهات، وتتنوع مظاهرها التضاريسية، بين هضبةٍ بها سهولٌ وعرة، في شمالي البلاد ومناطق أخرى؛ ومناطق جبلية وأخرى منخفضة في المناطق المتاخمة لبحيرة ملاوي، التي يبلغ طولها ٥٨٠كم، وتعدّ أكبر بحيرة في ملاوي، وأبرز مظاهرها الطبيعية.

٥. المصادر الطبيعية: من أهمّها: الحجر الجيري، الأراضي الصالحة للزراعة، الطاقة الكهرومائية، المخزون غير المستغل من اليورانيوم، والفحم، والبوكسايت.

ثانياً: التركيب السكاني:

١. عدد السكّان: ١٨،٥٧٠،٣٢١ نسمة؛ بتقديرات يولية ٢٠١٦م.

٢. معدَّل النموّ السُّكّاني: ٣,٢٢٪؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٣. التقسيمات العِرْقية: تتألف ملاوي من قبائل وعرقيات عديدة، منها: تشيوا ٣٤,٧٪، لوموي ١٩,١٪، ياو ١٣,٤٪، نجوني ١١,٨٪، تومبوكا ٩,٤٪، سينا ٣,٦٪، تونجا ١,٨٪، نيانجا ١,١٪، نجوندي ٠,٨٪، أخرى ٤,٣٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٤. الديانة: يشكّل المسيحيون ٨٦,٩٪ (البروتستانت ٢٦,٩٪، الكاثوليك ١٨,١٪، المسيحية الأخرى ٤١,٩٪)، من إجمالي السكان في ملاوي، والمسلمون ١٢,٥٪، والديانات الأخرى ٠,١٪، ومن دون ديانة ٠,٥٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

تشير بعض المصادر إلى أنّ العدد الحقيقيّ للمسلمين قد يتجاوز نسبة ٢٠٪ من إجمالي السكان، في حين تؤكد الجمعية الإسلامية في «ملاوي» أنّ نسبة المسلمين ٣٦٪ من إجمالي السكان.

٥. اللغة: الشيشوية Chichewa اللغة الرسمية، يتحدث بها ٥٧,٢٪ من السكان، وتمثّل لغة النيانجا Chinyanja نحو ١٢,٨٪، ولغة الياو Chiyao ١٠,١٪، ولغة التومبوكو Chitumbuka ٩,٥٪، ولغة السينا Chisena ٢,٧٪، ولغة اللوموي Chilomwe ٢,٤٪، ولغة التونجا Chitonga ١,٧٪، ولغات القبائل الأخرى ٣,٦٪.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١. اسم الدولة: الاسم الرسمي الكامل: جمهورية ملاوي، والرسمي المختصَر: ملاوي، والاسم السابق: المحمية البريطانية في وسط إفريقيا، ومحمية نياسالاند، نياسالاند.

٢. نظام الحُكم: ديمقراطي تعدّدي.

٣. العاصمة: ليلونجوي (Lilongwe).

٤. التقسيمات الإدارية: ٢٨ منطقة، وهي: بالاكا، وبلانتير، وشيكواوا، وشيرادزولو Chiradzulu، وشيتيبا، وديدزا، ودوا، وكارونجا، وكاسونجو، وليكوما، وليلونجوي، وماشنجا (كاسوبي)، ومانجوشي، ومشينجي، وملونجي، وموانزا، ومزيمبا، ونينو، ونيتشيو، وخليج نكاتا Nkhata Bay، ونكوتاكوتا، ونسانجي، ونتشيسي، وبالومبي، ورومبي، وساليما، وتيولو، وزومبا.

٥. الاستقلال: يوم الاستقلال ٦ يولية ١٩٦٤م، تاريخ استقلال ملاوي عن المملكة المتحدة.

٦. الدستور: صدر الدستور الحالي في ١٨ مايو ١٩٩٤م، عُدّلت مواد في القانون مرّات، آخرها عام ٢٠١٣م.

٧. النظام القانوني: يُستمد من القانون العرفي الإنجليزي، والقانون العرفي المحلّي، وتراجع التشريعات قضائيّاً لدى محكمة الاستئناف العالي، وقبلت السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ولكن بتحفظات.

٨. السنّ القانونيّ للانتخاب: ١٨ سنة؛ للذكور والإناث.

٩. الهيئة التنفيذية:

أ - رئيس الجمهورية: رئيس الدولة: آرثر بيتر

موثاريكا (منذ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤م)؛ نائب الرئيس: سولوس شيليما (منذ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤م)؛ علماً بأنّ الرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

ب - رئيس الحكومة: الرئيس آرثر بيتر موثاريكا (منذ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤م)؛ نائب الرئيس سولوس شيليما (منذ ٣١ مايو ٢٠١٤م).

ج - الحكومة: مجلس الوزراء، يعيّنه رئيس الجمهورية.

د - الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية، بالاقتراع الشعبي المباشر، لفترة خمس سنوات، ويجوز انتخابه لفترة ولاية ثانية، جرت آخر انتخابات في ٢٠ مايو ٢٠١٤م (الانتخابات المقبلة سوف تُعقد في مايو ٢٠١٩م).

فاز وزير الخارجية السابق آرثر بيتر موثاريكا بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو ٢٠١٤م، وحصل على ٣٦,٤٪، فيما حلّ المرشح لازاروس شاكويرا ثانياً بنسبة ٢٧,٨٪، والرئيسة المنتهية ولايتها جويس باندا في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٢٪ من جملة الأصوات.

١٠. الهيئة التشريعيّة: يمثّلها المجلس الوطني، ويتألف من ١٩٣ مقعداً، ويُنتخب أعضاؤه بالاقتراع الشعبي المباشر، لفترة خمس سنوات.

١١. الهيئة القضائيّة:

يمثّلها محكمة الاستئناف العليا، والمحكمة العليا (التي يعيّن رئيس الجمهورية رئيسها، بينما يعيّن قضاتها الآخرون بناءً على نصيحة لجنة الخدمات القضائية)، ومحاكم الصلح.

١٢. وصْف العلَم: ثلاثة أشرطة أفقية متساوية: الأسود في أعلى العلم، ثمّ الأحمر، فالأخضر. تتوسط الشريط الأسود شمسٌ مشعّة مشرّقة باللون الأحمر.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

الناتج المحلي: ٢١,٢ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

مصادر الإنتاج المحلي: قطاع الزراعة: ٣٢٪، الصناعة: ١٧,٥٪، الخدمات: ٥٠,٥٪.

٣. قوة العمل: ٧ ملايين عامل؛ بتقديرات ٢٠١٣م.

٤. السكان تحت خط الفقر عند ١,٢٥ دولار يومياً: ٥٠,٧٪؛ بتقديرات ٢٠١٠م.

٥. الدَّيْن العام: ٦١,٢٪؛ من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٦. معدل التضخم: ٢١,٨٪؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٧. الزراعة/المنتجات: من أهمّها: التبغ، قصب السكر، القطن، الشاي، الذرة، البطاطس، الكاسافا (تابيوكا)، السرغوم، المكسرات، البندق، بندق ماكاداميا، الماشية، الماعز.

٨. الصناعات: من أهمّها: التبغ، الشاي، السكر، منتجات نشارة الأخشاب، الأسمنت، السلع الاستهلاكية.

٩. الصادِرات:

أ. القيمة الإجماليّة للصادرات: ١,٢٧٧ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهمّ الصادرات: التبغ ٥٥٪، البقوليات المجفّفة ٨,٨٪، السكر ٦,٧٪، الشاي ٥,٧٪، القطن ٢٪، البن، الفول السوداني، فول الصويا، المنتجات الخشبية، الملابس.

١٠. الوارِدات:

أ. القيمة الإجمالية للصادرات: ٢,٥٧٨ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهمّ الواردات: المعدات، مواد البناء، السلع الغذائية.

خامساً: المسلمون في ملاوي:

دخول الإسلام:

دخل الإسلامُ ملاوي عن طريق الدعاة والتجار المسلمين أيام إمبراطورية الزنج الإسلامية، كما أسهم العمانيون بجهدٍ كبيرٍ في نشر الإسلام أيام دولة آل سعيد في شرقي إفريقيا، وازدهر الإسلام

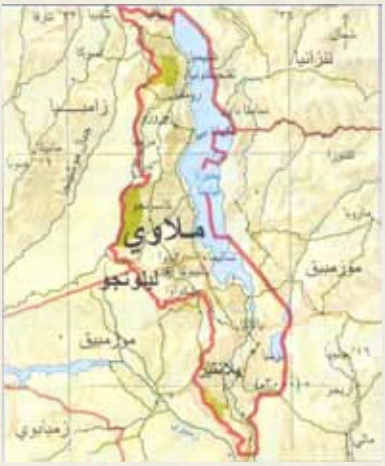

في المنطقة في القرن العاشر الهجري.

وكان للتجار المسلمين علاقة تجارية مع مملكة (مونوموتابا)، وقُدّر عدد التجار المسلمين في القرن ١٥ الميلادي بعشرة آلاف، ووصل نشاط التجار المسلمين إلى بحيرة نياسا، وهكذا انتشر الإسلام بين قبائل الياو، والنجوني، والشوا.

ولقد وصل الإسلام إلى ملاوي عن طريق محورٍ آخر، بواسطة التجار السواحليّين، وتزّعم هذا المحور جومبي سالم بن عبدالله (Jumbe Salim)، وفي عام ١٨٤٠م كان يرسل قوافل التجارة شرقاً إلى زنجبار، وغرباً إلى كاسونجو، واستمر نشاطه هو وخلفاؤه خمسين عاماً، حتى جاء البريطانيون إلى المنطقة وأخرجوا خلفاء جومبي إلى زنجبار.

وينتشر المسلمون في المناطق القريبة من بحيرة (نياسا) في المناطق الشمالية والجنوبية من ملاوي، وفي: مولنجي، وددزا، وشيرادى زولو، وليلو نجوى، وزومبا، وسليما، وشمال مقاطعة كوتا، وأكثر من نصف المسلمين بملاوي من الشباب، ولكن معظمهم يعمل في الزراعة، أو ضمن العمال الفقراء.

المساجد:

تنتشر المساجد في معظم القرى والمناطق الإسلامية، وهي مساجد متواضعة بسيطة، يبلغ عددها حوالي ٥٠٠ مسجد، يقوم بالوعظ فيها أئمة غير مؤهلين، وأُلحقت بهذه المساجد مدارس ابتدائية لتعليم أبناء المسلمين قواعد الدين، غير أنّ المعلمين المسلمين محدودو الثقافة، ويتقاضون أجوراً زهيدة من تبرعات المسلمين بالمناطق المحلية في ملاوي، ولقد أسّس المسلمون مركزاً مهنيّاً حديثاً لتعليم أبنائهم الحرف المختلفة؛ ليقضوا على منافسة المدارس التنصيرية.

أوضاع المسلمين:

من أكبر مشكلات المسلمين في ملاوي التعليم؛ فنسبة مَن يعرف القراءة والكتابة ٥٨٪ في الدولة، وتنزل هذه النسبة بين المسلمين إلى ٣٠٪؛ بيد أنّ حال المسلمين في ملاوي ليس كلُّه على هذا النحو؛ فهناك مَنْ هم على درجة كبيرة من الغنى، وهؤلاء من الهنود المسلمين، وعددهم خمسمائة ألف نسمة؛ أي ما يعادل ١٠٪ من عدد المسلمين في البلاد.

ولا يوجد إلا القليل النادر من المطبوعات والكتب الإسلامية باللغة الإنجليزية، أو بلغة الشيشوا (Chichewa) المحلية، كما لا توجد دار للطباعة الإسلامية، ولا توجد صحيفة إسلامية، وإنما تصلهم الصحف الإسلامية من مسلمي جمهورية جنوب إفريقيا، لهذا فَهُم في حاجةٍ ماسّة للمطبوعات والكتب الإسلامية باللغة الإنجليزية أو لغتهم، ولما كان نصف المسلمين بملاوي من الشباب؛ لذا فالحاجة ماسّة لوجود المدارس المناسبة، وإنشاء مركز إسلامي للطالبات.

المصادر:

١ - موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)- مكتبة العالم-.

٢ - موسوعة مقاتل من الصحراء.

٣ - موقع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.

مركز البحوث والدراسات الإفريقية في جامعة إفريقيا العالمية

قراءة في إسهاماته واستشراف مستقبله

البروفيسور/ كمال محمد جاه الله الخضر

كلية الألسن- جامعة إفريقيا العالمية

يُعدّ «مركز البحوث والدراسات الإفريقية»، في جامعة إفريقيا العالمية، من أهمّ المراكز البحثية المتخصّصة في الشأن الإفريقي، لما يقوم به من دَوْرٍ مهمٍّ وفعّال في التركيز على التأصيل العلميّ والأكاديميّ لقضايا القارة، ولما يقدّمه من شمولٍ وتنوّعٍ للتخصّصات المتعلّقة بالقارة من جوانبها المختلفة.

ومع وجود العديد من المؤسّسات والمراكز المتخصّصة في الشـأن الإفريقـي في أقطار العالـم المختلفة، ومنهـا: مركز الدراسـات الإفريقية في جامعة أدنبرة باسـكتلندا، ومركز الدراسات الإفريقية في جامعة دوكين بالولايات المتحـدة، وبرنامج الدراسـات الإفريقية في جامعـة إنديانا بالولايات المتحدة أيضاً، ومركز الدراسـات الإفريقية في جامعة كيب تاون في جمهورية جنوب إفريقيـا، وغيرها من المراكز والمؤسّسات التي يصعب حصرها، يتبوأ المركز مكانةً مميزة بين تلك المراكز والمؤسّسات.

في البدء؛ يمكن الإشـارة إلى بعض المؤسّسات والمراكز المتخصّصة في الشأن الإفريقي ذات البعد الأكاديمي، في مقدمتها: معهد البحوث والدراسات الإفريقيـة/ جامعـة القاهـرة، ومركـز البحوث والدراسـات الإفريقية/ جامعة سبها- ليبيا، ومعهد الدراسـات الإفريقية/ جامعة محمـد الخامس- المغرب، ومعهد الدراسـات الإفريقية والآسـيوية/ جامعـة الخرطوم، ومركـز البحوث والدراسـات الإفريقية/ جامعة إفريقيا العالمية- السودان.

معهد البحوث والدراسات الإفريقية/ جامعة القاهرة[1]- لديه إصدارة محكّمة، تُسمّى: (مجلة الدراسـات الإفريقية)، صدر منها نحو أربعين عدداً، كما يُصدر المعهد نشرة علمية غير دورية لمعالجة كافة القضايـا الإفريقية، هذا إضافة إلى تقرير اسـتراتيجي إفريقـي، كما للمعهد خبرة طويلة فـي إقامة المؤتمرات العلمية، لعلّ من أهمّ مـا أقيم منها في السـنوات الأخيرة: مؤتمر: حوض النيل الشرقي.. تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري (مايو ٢٠١٢م)، الذي طُبعت أعماله في مجلدَيْن عام ٢٠١٤م، ومؤتمر: اللغة والهوية في إفريقيـا في ضوء المتغيرات الراهنة (أبريل ٢٠١٥م)، الـذي طُبعت أعماله في مجلدَيْن في العام نفسـه، والمؤتمر الدولي: إفريقيا.. آفاق جديدة، الذي عُقد في الفترة من ٢٥- ٢٧ مايو ٢٠١٦م.

(١) للمزيد من معرفة تاريخ المعهد وأهـمّ إسهاماته؛ انظر: الموسوعة الإفريقية: الأنثروبولوجيا، مجلد ٤، إعداد: فاروق عبدالجواد شويقة وآخرين، القاهرة: دار مجدي للطباعة والنشر، صفحة الغلاف الخلفي، وموقع المعهد على الشبكة العنكبوتية.

وكذا الحال في معهد الدراسات الإفريقية/ جامعة محمد الخامس- السويسي- الرباط، الذي لديه إسهامات عدة، تأتي في مقدمتها: سلسلة محاضرات تتبع لكرسي التراث المغربي الإفريقي المشترك، صدرت منها- حتى عام ٢٠٠٦م- ٣٠ محاضرة.

مركز البحوث والدراسات الإفريقية/ جامعة إفريقيا العالمية- بالسودان:

تطوّر مركز البحوث والدراسات الإفريقية عن: شعبة البحوث والنشر بالمركز الإسلامي الإفريقي سابقاً، والتي ظلّت تمارس نشاطها في مجال البحوث الميدانية والنشر، وتقدّم استشارات علمية في مجال الدعوة الإسلامية والتنصير المسيحي في إفريقيا، وقد ارتقت مهام مركز البحوث والدراسات الإفريقية بعد أن تطوّر المركز إلى «جامعة» عام ١٩٩١م. يعمل المركز في وضعه الراهن على تطوير الدراسات الإفريقية، والبحث العلمي في الشأن الإفريقي، وعلاقته بالشؤون الأخرى؛ عبر وحداته البحثية والعلمية.

أهداف المركز:

يرمي المركز إلى تحقيق عدة أهداف، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١- تشجيع وترقية البحث العلمي في شؤون إفريقيا وقضاياها.

٢- توفير المعلومات عن إفريقيا؛ ماضيها وحاضرها ورؤى مستقبلها.

٣- إصدار الكتب والدوريات والمجلات التي تُعنى بالشأن الإفريقي.

٤- توفير فرص الدراسة فوق الجامعية في مجال الدراسات الإفريقية؛ بغرض إعداد الكفاءات والخبرات في هذا المجال (تمّ تجفيف الدراسة بالمركز في بواكير عام ٢٠١٤م).

٥- جمع وتحقيق المخطوطات الخاصّة بإفريقيا، وترجمة الأعمال النادرة للغات الحيّة.

٦- ربط الجامعة بمراكز البحوث المماثلة عن طريق شبكة معلومات متطورة[١].

أقسام المركز:

ينقسم المركز إلى الأقسام الآتية:

١- قسم البحوث والنشر: يقوم هذا القسم بتوجيه البحث عن طريق رسم السياسات، وتوضيح استراتيجيات البحث العلمي في الشأن الإفريقي، وتحديد أولوياته حسب حاجة الجامعة، والمجتمعات المسلمة في إفريقيا. كما يقوم القسم بتنفيذ مشروعات بحثية نموذجية، ويهتمّ القسم برصد مصادر الدراسات الإفريقية، وعمل الموسوعات والندوات والمدارسات والمؤتمرات وحصر المخطوطات.

يُعدّ هذا القسم الأكثر نشاطاً بالمركز؛ لأنه يعمل على نشر نتائج البحوث والدراسات الإفريقية، ويستعين القسم بلجنة من العلماء والفنيين المختصّين بالشؤون الإفريقية لتحكيم البحوث التي تُنشر.

نشر القسم العديد من الإصدارات والكتب في الشؤون الإفريقية، منها: مجلة دراسات إفريقية (أكثر من ٥٠ عدداً)، وأصدر القسم حتى الآن ما يربو عن الستين كتاباً، كما أصدر القسم مجلات صغيرة، منها رسالة إفريقيا التي بلغت إصداراتها ٨٣ عدداً.

٢- قسم المخطوطات والترجمة: يعمل هذا القسم على توجيه حركة الترجمة للأعمال المتعلقة بإفريقيا ودراستها، كما يهدف إلى

(١) دليل مركز البحوث والدراسات الإفريقية (٢٠٠٧)، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، ص١.

تحقيق المخطوطات الإفريقية تمهيداً لدراستها ونشرها، وقد عمل القسم على ترجمة بعض الكتب والمؤلفات إلى اللغات الإفريقية واللغة العربية، ويسعى الآن إلى توسيع حركة الترجمة والتحقيق بالجامعة.

كما يضم المركز الأقسام العلمية الآتية:

٣- قسم الأديان والتاريخ.

٤- قسم الثقافة والأدب واللغويات.

٥- قسم الاقتصاد والسياسة[١].

يمنح المركز الدرجات العلمية الآتية:

١- الدبلوم العالي في الدراسات الإفريقية (عام).

٢- دبلوم اللغويات الإفريقية.

٣- الماجستير في الدراسات الإفريقية في أحد التخصصات الآتية: الأديان- التاريخ- الثقافة- اللغويات- الأدب- الاقتصاد- والعلوم السياسية.

٤- الدكتوراه في الدراسات الإفريقية في أحد التخصصات سابقة الذكر[٢].

وقد تمّت الإشارة، قبيل قليل، إلى أنّ الأقسام العلمية للمركز تمّ تجفيفها في بواكير عام ٢٠١٤م، وبناءً على ذلك؛ لم يعد المركز يمنح درجة علمية، وما ذكرناه من أقسام علمية للمركز، ودرجات يمنحها، فهو يمثل جزءاً من التاريخ القريب للمركز.

إسهامات المركز:

للمركز إسهاماتٌ عديدة تخصّ الشأن الإفريقي، بعضها يشمل قائمة من الإصدارات التي تزيد عن الستين كتاباً، وبعضها عبارة عن منتدى شهري يتناول القضايا الإفريقية الملّحة، وبعضها إصدارات غير محكّمة، مثل مجلة (رسالة إفريقيا)، وبعضها إصدارة علمية محكّمة، هي مجلة (دراسات إفريقية)، التي صدر العدد الأول منها عام ١٩٨٥م، وشهد شهر يونيو ٢٠١٦م إصدار العدد ٥٤ منها، إضافة إلى تقرير استراتيجي باسم: (التقرير الاستراتيجي الإفريقي)، وهو تقرير شامل، أصدر المركز العدد الثالث منه (٢٠١٦م).

من إصدارت المركز- على سبيل المثال لا الحصر-: الكاروز، التنصير في بلاد المسلمين، ومدخل إلى دراسة المسيحية في إفريقيا،

(١) المرجع نفسه، ص ٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣.

واللاجئون والأمن القومي في منطقة البحيرات، والأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣- ٢٠٠٠م)، والعلاقات السودانية والتشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية، وانتشار الإسلام في جنوب كردفان، والمؤثرات الإسلامية والمسيحية على الثقافة الإفريقية، والمقاومة السياسية في إريتريا، والتغلغل الصهيوني في إفريقيا، والأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، وإشكالية انتقال السلطة في إفريقيا، والثابت والمتغير في سياسة الكيان الصهيوني تجاه إفريقيا، والإسلام والثقافة العربية في السنغال، وقصة انتشار الإسلام في يوغندا، ومشروع تنصير قبيلة الفولاني، والسياسات الثقافية في الصومال الكبير... إلخ.

ما تمّت الإشارة إليه من إصدارات قام بإعدادها باحثون سودانيون وآخرون أجانب، وبعضها بحوث تمّ الحصول بها على درجة علمية في المركز، وبعضها بحوث لا ينطبق عليها هذا الوصف.

المؤتمرات التي عقدها المركز:

أقام المركز العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية خلال العقدَيْن الماضيَيْن، نشير هنا إلى بعضها باختصار شديد:

١- ملتقى الجامعات الإفريقية (التداخل والتواصل في إفريقيا)، الخرطوم، يناير ٢٠٠٦م، صدرت أعمال المؤتمر في مجلدات عدّة، بلغات ثلاث، هي: العربية والإنجليزية والفرنسية.

٢- المؤتمر الدولي: الإسلام في إفريقيا، بالتعاون مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية- ليبيا، ووزارة الإرشاد والأوقاف- السودان، في ٦-٧ ذي القعدة ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م، وقد صدرت أعمال المؤتمر في ١٤ مجلداً.

٣- مؤتمر: محفّزات الوحدة وتداعيات الانفصال، قراءة في مآلات استفتاء جنوب السودان، يناير ٢٠١١م، طُبعت أعمال المؤتمر في العام نفسه، في مجلد واحد.

٤- مؤتمر: علاقات السودان بدول الجوار، رؤية مستقبلية، أكتوبر ٢٠١١م، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السودانية/ جامعة الزعيم الأزهري- السودان، طُبعت أعمال المؤتمر في مجلد واحد.

٥- المؤتمر الدولي للسيرة النبوية (تنزيل مقاصد الشرع وتعميق محبة النبي صلى الله عليه وسلم)، ٢٩-٣٠ صفر ١٤٣٤هـ، الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٣م، بالتعاون مع كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الجامعة، صدرت أعمال المؤتمر في عددٍ كبيرٍ من المجلدات.

٦- مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية، رؤية مستقبلية، ١٣-١٤ محرم ١٤٣٧هـ، الموافق ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠١٥م، بالتعاون مع معهد تحالف الحضارات- جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية (إسطنبول- تركيا)، وقد قُدّم في المؤتمر نحو ٤٠ ورقة علمية محكّمة، شارك في إعدادها باحثون أكاديميون ينتمون إلى ثماني دول، هي: (السودان، تركيا، نيجيريا، مصر، تنزانيا، إثيوبيا، الجزائر، بوروندي)، طُبعت أعمال المؤتمر في مجلد واحد.

تقييم لأعمال المركز:

من خلال التجربة والاحتكاك والقرب اللصيق بأنشطة المركز؛ نقدّم بعض الملاحظات، التي نحاول فيها- بقدر الإمكان- التحلّي بالعِلمية في الطرح.

يمكن تقييم أعمال المركز على النحو الآتي:

– لا توجد استراتيجيات واضحة فيما يخصّ العمل البحثي وأعمال النشر فيه.

– التطابق والتكرار في بعض الأعمال المختلفة.

– عدم التجويد في بعض الإصدارات، خصوصاً في عدم تحكيم بعض الأوراق العلمية، التي تُقدّم في المؤتمرات العلمية والندوات الدولية.

– تناقص أعداد النسخ المطبوعة من الإصدارات، لعلّة في طريقة توزيعها، وإحجام المشترين.

– لا توجد مكاتب محدّدة مخصّصة للإصدارات، ولا يوجد أساتذة متفرغون لإدارتها.

نقاط القوة:

– الاستمرار، على الرغم من شحّ الإمكانات، وعلى الرغم من عدم التخطيط المسبق.

– الانحياز للقضايا الملّحة في الشأن الإفريقي.

– إقامة المؤتمرات العلمية الدولية في الشأن الإفريقي.

– إصدار التقارير الاستراتيجية الإفريقية السنوية.

– استقطاب شباب الباحثين من الأفارقة للكتابة في شؤون بلدانهم.

– تعدّد قوالب النشر (من مجلات، وتقارير، وكتب، وإصدارات دورية.. وغيرها).

نقاط الضعف:

– عدم وجود خطط مسبقة للأعمال العلمية.

– تعثّر بعض الإصدارات وضعفها.

– عدم وجود تبادل للمشروعات البحثية.

– التركيز على دول وأقاليم إفريقية بعينها وإهمال الأخرى.

– تكرار تناول بعض القضايا في الشأن الإفريقي دون إضافة.

– الانغماس في التاريخ الإفريقي القديم والوسيط دون ربطه بالحاضر.

– التركيز على التأليف باللغة العربية وحدها؛ دون اعتبار للغات الإفريقية والأوروبية الأخرى.

التحديات:

– قلة الإصدارات، عدداً، مقارنةً بالماضي القريب.

– ضعف التمويل.

– إهمال إعداد الباحثين وتدريبهم.

– تكرار أسماء معينة من الباحثين.

الفرص:

– إمكانية التعاون والتنسيق، مستقبلاً، مع المؤسّسات والمراكز المشابهة لإقامة المشروعات المشتركة.

– تجويد المنشورات والإصدارت المختلفة عبر آليات محددة.

– تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب.

استشراف المستقبل:

– إقامة المشروعات المشتركة على مستوى البحوث، وإقامة المؤتمرات العلمية الدولية المتخصّصة، وتبادل الأساتذة الباحثين، والتخطيط للبحوث الميدانية المتداخلة، وتبادل الخبرات، والبحوث والكتب للنشر الفردي والجماعي.

– توقيع الاتفاقيات الفاعلة التي تخدم الشأن الإفريقي، تناولاً واستعراضاً، وتقديم الحلول المتكاملة والاستشارات العلمية ■

ملتقى تطوير الجمعيات الإفريقية (14)

تحت شعار: نحو شراكة استراتيجية فاعلة

إعداد: تحرير المجلة

استمراراً في دعم وتطوير العمل الإنساني في إفريقيا؛ عقَدَ المنتدى الإسلامي بلندن الملتقى الرابع عشر لتطوير الجمعيات الإفريقية في تركيا/إسطنبول، في الفترة من ١٥-١٩ رجب ١٤٣٨هـ، الموافقة ١٢-١٦ أبريل ٢٠١٧م.

أُقيم الملتقى بالشراكة بين مؤسّسة المنتدى واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي، بمناسبة انضمام عدد من المؤسّسات الإفريقية للاتحاد.

وكان عنوان الملتقى: (نحو شراكة استراتيجية فاعلة).

شارك في الملتقى نحو ٣٠ جمعية ومؤسّسة إفريقية، وبحضور عددٍ من المؤسّسات الإنسانية الدولية والتركية، منها: البنك الإسلامي للتنمية، والهلال الأحمر التركي.

فعاليات الملتقى:

شرّف حفل افتتاح الملتقى مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الإفريقية د. عمر فاروق كوركماز، ونائب والي إسطنبول، ونائب مفتي إسطنبول، وممثّل للبنك الإسلامي للتنمية، وعددٌ من الشخصيات العاملة في مجال العمل الإنساني.

وبعد حفل الافتتاح؛ انطلقت فعاليات الملتقى؛ من حلق نقاش وورش عمل ولقاءات تعريفية، وكان من ضمنها ورقة: (التثمير في الأوقاف)، قدّمها د. محمد أحمد سالم - من إدارة الخدمات المالية الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية-.

وكان من ضمن البرامج: دورة عن (الاستدامة المالية)، قدمها الخبير د. علي الفوزان، لمدة ١٠ ساعات.

كما تمّ خلال الملتقى زيارة عدد من المؤسّسات التركية (جمعية ياردم الي، وجمعية دنزفناري، ووقف الخيرات، وجمعية IDDEF).

جلسة الختام، وتوصيات الملتقى:

عُقدت جلسة الختام بنهاية أعمال الملتقى، وقدّم المشاركون فيها شكرهم لجمهورية تركيا، حكومةً وشعباً، على حسن استقبالهم، وتذليل العقبات في سبيل انعقاد هذا الملتقى.

وقد أوصى المشاركون في الملتقى بالآتي:

١- العناية بالأوقاف والمشروعات الاستثمارية المحقِّقة للاكتفاء الذاتي، واستقصاء الفرص الداعمة لها، وتأسيس البنية الهيكلية المناسبة لذلك في الجمعيات؛ ومطلوباته القانونية؛ حسب كلّ بلد.

٢- استثمار جهود الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الناجحين وتجاربهم مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٣- بناء الاتجاهات الداعمة للاكتفاء الذاتي لدى القيادات الدعوية والدعاة، وتضمينها البرامج واللقاءات الجامعة للقيادات العلمية والدعوية في البلدان.

٤- السعي إلى اكتشاف فرص الشراكة والتكامل في القطاعَيْن الحكوميّ والخاص، واغتنام الفرص المتاحة فيها، كالمسؤولية الاجتماعية، وسياسات التمويل في المؤسّسات المالية الرسمية والمانحة، مع مراعاة الجوانب الشرعية.

٥- السعي إلى إيجاد مشاريع نوعية للجمعيات الإفريقية.

٦- الحرص على توجيه المشروعات الإنسانية وفرص التمويل إلى خدمة الإصلاح القيمي والاجتماعي، وتقويته وتعميق ممارساته، بما يحقّق استقرار المجتمعات وتقدّمها.

٧- تعزيز التواصل المشترك بما يطوّر العمل الإنساني في إفريقيا ويحقّق فعاليته ■

حملة القلوب الصغيرة الحادية والعشرون (31) عملية في كازاخستان

إعداد: تحرير المجلة

((لعلّ كان بعض الأطفال، الذين يعانون من أمراض وتشوّهات القلب، سيقطعون آلاف الكيلومترات وصولاً للعاصمة الكازاخية (أستانا)؛ فإنّ الفريق الطبي لحملة القلوب الصغيرة مستعدٌ لقطع أضعاف تلك المسافات وصولاً لهؤلاء الأطفال لإنقاذ حياتهم)).

مساهمةً في الوقوف الإنساني الخيري مع مرضى القلب من الأطفال ذوي الظروف المادّية الصعبة، نفذ المنتدى الإسلامي بلندن بالشراكة مع منتدى إيد بلندن حملة القلوب الصغيرة ٢١ لجراحة وقسطرة قلب الأطفال في أستانا/ بجمهورية كازاخستان، حيث تمّ إجراء ٣١ عملية قلب مفتوح وقسطرة، في الفترة ١٢-٢٠ من شهر مايو ٢٠١٧م.

أعمال الحملة:

وصل الفريق الطبي، لإجراء فحوصات طبية على أكثر من ٧٠ طفلاً، إلى مستشفى المركز العالمي الطبي القومي؛ الذي بُني على نفقة

الأمير سلطان بن عبد العزيز- رحمه الله تعالى- في عام ٢٠٠٣م.

وبعد ســـاعاتٍ عصيبة من الانتظار والترقّب أمام غرف العمليات؛ استبشـــرت أسر الأطفال على مدار أيام الحملة بنجاح العمليات التي ستُعيد البسمة لهم ولأطفالهم- بإذن الله-.

بلغت حصيلة ما أجرتـــه حملة القلوب الصغيرة: ١٢ عملية قلب مفتوح، و ١٩ عملية قســـطرة، كان من بين هذه العمليات عملية خطيرة، لن ينســـاها الفريق الطبي، أُجريت لطفلٍ يبلغ ٣ أشـــهر، واستمرت لأكثر من ٦ ساعات؛ نظراً لوضع الطفل الصحّي وتعقيداته.

وقد صـــرّح د. عبد الـــرؤوف الصعيدي- رئيس الفريق الطبي للحملة- بأنّ هذه الحملة تميّزت بتقديم التأهيـــل والتدريب للفريق الدائم بالمستشـــفى، كما أنها كانت ذات أثر إيجابيٍّ كبير على أُســـر المرضى، الذين قدموا للمستشفى من مختلف مدن كازاخستان قاطعين بذلك مسافات طويلة.

منوّها بالوقت نفســـه بالجهد المبذول من الفريق الطبيّ وإدارة المستشفى لتحقيق النجاح - بفضل الله-.

حفل تكريم الحملة:

وفي ختام الحملة أُقيـــم احتفال بفندق «ماريوت أســـتانا»، بحضور مديـــر إدارة المستشـــفيات في مدينة أســـتانا (العاصمة)، ومدير مستشفى المركز العالمي الطبي القومي، ومجموعة من الشـــخصيات الدبلوماسية والطبية، والصحافيين .

وقـــدّم الأســـتاذ/ مســـاعد العجـــلان - عضو مجلس أمناء منتدى إيد - تعريفاً بمشـــروع (القلوب الصغيرة)، ومـــا تلقاه من تفاعلٍ وتعاون، ســـواء من الجهات الرسمية، أو الخيرية أو الشعبية، في البلدان التي تُقام فيها، مشيداً في الوقت نفسه بدَوْر الفريق الطبي والجهات الرسمية في كازاخستان.

وفي نهايـــة الحفل؛ أُقيم تكريـــمٌ لفريق الحملة، وللمؤسّســـات التي ســـاهمت في إنجاحهـــا، وتناول الجميع بعد ذلك وجبة العشاء ■

عرض كتاب: إفريقيا والتحدي

تأليف: وانغاري ماثاي.

ترجمة: أشرف محمد كيلاني.

إصدارات: عالم المعرفة، عام ٢٠١٤م.

يقع هذا الكتاب في: ٢٦٦ صفحة، من دون الهوامش، ويتكوّن من عدة فصول، تجلّي فيها المؤلّفة صوراً عميقة لأشكال التحديات التي تواجه إفريقيا وشعوبها.

عرض وتقديم: عبدالله الشباني - باحث بمجلة قراءات إفريقية.

حول المؤلِّفة:

قليلٌ جدّاً أن يكتب الإفريقيون عن قارتهم بوعي رفيع مثل الذي وجدتُه في هذا الكتاب، فالمؤلِّفة الراحلة «وانغاري ماثاي» (ت: ٢٠١١م) من كينيا، وتنتسب إلى عشيرة «الكيكويو» التي تضرّرت بفعل التوسّع الاستعماريّ وسطوته، وكان لها إسهامٌ في حركة التحرّر داخل كينيا ضدّ الاستعمار؛ بما أُطلق عليه: «حركة الماو ماو»، وكانت وانغاري ممّن استفاد من الفرص التي يقدّمها النموذج الغربيّ للتعليم الذي أتت به إدارة الاستعمار، فابتُعثت ضمن «حملة كينيدي» للدراسة في الولايات المتحدة، وعادت بعدها إلى كينيا لتتسلم عدداً من المناصب التعليمية والسياسية، وتؤسّس عدداً من الجمعيات والحركات نحو ترشيد الحياة في إفريقيا، واستعادة المواطن الإفريقي لوعيه ودَوْره.

وهي عالمة بيولوجيا، ولذلك كان الكتاب ثريّاً فيما يتعلق بالتحديات البيئية التي تواجه إفريقيا، تقول ماثاي: «قمت بالتدريس عدة سنوات في جامعة نيروبي، وخدمتُ لخمس سنوات بالبرلمان الكيني، وكذلك في حكومة «موايكيباكي» كمساعدة لوزير البيئة والموارد الطبيعية، وظللتُ على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً عضواً في المجتمع المدني، خاصّةً من خلال عملي في حركة الحزام الأخضر التي أسّستُها».

وقد حازت المؤلِّفة جائزة نوبل للسلام لجهودها في مجال البيئة، وهو مرتبط بموضوع هذا الكتاب؛ مما يعطيه أهمية، وتعدّ وانغاري أول امرأة إفريقية تفوز بهذه الجائزة.

الكتاب في فكرته الرئيسة يبحث في إشكال عدم قدرة إفريقيا، برغم ما تمتلكه من ثروات مادية وبشرية، على مواجهة التحديات، فهي تعيش في خارج ذاتها، وتحت وطأة الوصاية الخارجية، فلا تزال مسيرة النهضة الإفريقية

تتعثــر المرة تلو الأخرى، ذلك لأنها- بحدّ وصف المؤلِّفة- تســير في الحافلة الخطأ، ولذا تسلّط المؤلِّفةُ الضوءَ على جذور هذا الإشكال.

وهي- كما يتبيّن من خلال هذا الكتاب الذي سنســتعرضه - من خبراء الحركة الاستعمارية وآثارها على إفريقيا وشعوبها، وعلاقتها بالعالم، وعلى الشــخصية الإفريقية نفسها.. ولذا نرى المؤلِّفة تحكي قصتها مع الاستعمار، حيث تغيّر اســمها الأصلي: «وانغاري ماثــاي» عدّة مرات لكونها نشأت طفلةً لمسيحيَّيْن، فأُعطيت اسماً أجنبيّــاً عن ثقافة القارة، وهو «مريام وانغاري»، وجُعل الاسم الأجنبيّ في الأول، والاسم السابق في الأخيــر، دون إدراج العائلة، وتُخبِر المؤلِّفة عن أســرار هذه الممارسة الاستعمارية فتقول: «وأصبح «مريــام» اســمي الأول، و «وانغاري» اسمي الأخير، وهي ممارسة شــجّعتها الإدارة الاســتعمارية للحطّ من شــأن أسماء العائلات الإفريقية؛ حتى يكون النــداء على البريطانيين فقط بأسمائهم الأخيرة الرسمية، ومن الواضح أنّ هذه العملية قد سهّلت قبول السكان المحليّين لمرتبتهم الأدنى وهويتهم الاستعمارية».

ومما يميّــز الكتاب: حجــم الخبرات التي تمتلكهــا المؤلِّفة مــن خلال الوظائــف التي تســلمتها- كما أوضحت آنفــاً-، والتي مكّنتها من سَبْر الحالة الإفريقية في مرحلة الاستعمار وما بعد الاســتعمار، وحتى نهاية الحرب الباردة ومرحلة تقريــر الديمقراطيــة ذات المرجعية الغربيــة، وجَعْلها النموذج الأوحــد للحكم في إفريقيا.. وكلّ ذلك أكسب الكتاب قيمةً معرفيةً عاليةً بالنسبة لما يُكتب حول الشأن الإفريقي.

والكتاب يســتهدف عموم مَن يهتم بإفريقيا بوجــهٍ عام، وعلى الخصوص صنّــاع القرار في الحكومــات، ومَن يقوم على مشــروعاتٍ لتنمية إفريقيا، وعموم النُّخب الإفريقية المثقفة، والتي

يرجع تأخّر إفريقيا لافتقارها إلى القيادة ذات المبادئ والأخلاق

ربما انخدعت بوهج الثقافة الغربية.

وســأحاول فيما يأتي تسجيل أبرز تحليلات المؤلِّفة، عبــر المرور على فصول الكتاب واحداً تلو الآخر، بشكلٍ مختصر.

المضامين الكلية لفصول الكتاب:

فــي المقدمة، بعنوان: (في الحافلة الخطأ)، أوضحــت المؤلِّفــة المضاميــن الكلية لفصول الكتــاب، والتــي تبيّن أنّ الأزمة لا تــزال قائمةً حتى لحظة تدويــن حروف هذا الكتاب، ذلك أنّ إفريقيا لا تزال تســير فــي الحافلة الخطأ، ولم تجد الحافلــة الصحيحة التــي توصلها إلى برّ الأمان؛ مما يســتوجب إعادة النظر في كلّ شيء، (وبدلاً من اتباع وصفات الغير بصورةٍ عمياء؛ فإنّ الأفارقة في حاجةٍ إلى التفكير، والعمل لأنفسهم، والتعلّم من أخطائهم).

تنتقــل بعد ذلك المؤلِّفة فــي الفصل الأول، بعنــوان: (فلاّحة ياونــدي)، للحديث عن فلاّحةٍ إفريقيةٍ شاهدَتْها في عاصمة الكاميرون، لتقتنص صــورة إفريقية معبّرة، وتعيد تصوير المشــكلة الإفريقية على ضوئها، فقد كانت «وانغاري» تقطن في أحد الفنادق الفارهة، وتشــاهد من النافذة تلــك المرأة التي تعدّ التربة للزراعة على منحدرٍ يســيل عند نزول الأمطار، وتوضــح «وانغاري» ضرر مثل ذلك على التربة، ومشــكلة فقر الوعي

لدى الإنسان الإفريقي، وآثارها على مستقبل إفريقيا التنموي، وتوضح أطراف معادلة النهوض بإفريقيا؛ فتقول: (في الوقت الذي يجب فيه على الأفارقة الاستمرار في الترحيب بالمؤسّسات الدولية، والدول المانحة، والمشروعات الخاصّة التي أبدت اهتماماً بمساعدة القارة في التنمية بشكلٍ مستدام وعادلٍ معاً، يتوقف مصير القارة في نهاية الأمر على مواطنيها).

فأهمية صرف الجهود المادية والمعنوية في توعية الإنسان الإفريقي، مهما كان عِرْقه أو مذهبه، يقف كأكبر التحديات الاستراتيجية في إفريقيا، تقول في ذلك: (لو أنّ خدمات التوعية الزراعية في الدول الإفريقية لم تُعان نقص التمويل أو الإهمال على مدى عقود، منذ أنّ نالت الدول الإفريقية استقلالها، لكان من الممكن لهذه الفلاّحة ليس فقط تعلّم الطريقة الصحيحة لإعداد التربة للزراعة، بل كان من الممكن لها أيضاً الحصول على المعلومات، والمعدات الحديثة، والدّعم الحكومي الذي يمكنها من الزراعة على نحوٍ أكثر كفاءة وأقلّ تدميراً... ولكان من الممكن للزارعة في القارة ألا تكون على تلك الحالة المتردية اليوم، وربما لم تقم تلك الفلاّحة بممارسة مثل هذه الزراعة المدمّرة...

وبدلاً من أن تكون فلاّحة كفاف؛ ربما أصبحت مديرةً لمزرعةٍ أكبر وأكثر كفاءة؛ كان من الممكن أن تحرّرها من الفقر الطاحن).

ولذا كانت إفريقيا بحاجةٍ إلى ثورةٍ في القيادة، تحتمل قيماً وسمات تنبع من أخلاق الفاعلية، ولا تقتصر على القيادة بمعنى الساسة، بل تشمل عموم المواطنين في كلّ بلدٍ بإفريقيا، تقول وانغاري: (أؤكد بشكلٍ أساسيٍّ على أنّ إفريقيا بحاجةٍ إلى ثورةٍ في القيادة، ليس فقط من الساسة الذين يحكمون؛ بل من المواطنين الفاعلين).

محدّدات تحقيق الثورة في القيادة الإفريقية:

١ - الثورة تتطلب وضع سياسات تعمل لمصلحة كلّ المواطنين.

٢ - يستتبع ذلك تنفيذ القرارات التي تشجّع دينامية وريادة أعمال الشعوب الإفريقية، وحمايتها من المنافسة غير العادلة.

٣ - تعزيز القيم، مثل النزاهة والعدالة، والعمل من أجل المصلحة العامّة؛ بدلاً من غضّ الطرف عن العنف، والاستغلال، أو إعلاء المصلحة الشخصية الضيقة الانتهازية.

٤ - وهذه أهمّ صفةٍ برأي المؤلِّفة، تقول: (يحتاج القادة الأفارقة إلى التحلّي بها، وهي: إحياء الحسّ الخدمي تجاه شعوبهم).

٥ - تغليب النظر نحو المصالح الاستراتيجية المستدامة على المصالح اللحظية المحدودة.

(فعلى الشعوب الإفريقية، أينما وُجدت في المجتمع، أن تعتبر نفسها مسؤولةً مع الساسة، وأن تُعلي قيمة الاستدامة طويلة الأجل؛ على الإشباع الفوريّ والمكاسب قصيرة الأجل، وأن تخطّط بحكمةٍ لمستقبلٍ غير مضمون؛ بدلاً من الركون لحاضرٍ نفعي، وبدلاً من حلب البقرة المسمّاة «إفريقيا» حتى الموت؛ يجب على الجميع تغذيتها، ورعايتها، وأن يحبوها حتى تنمو وتؤتي أُكلها).

٦ - يجب أن تكون البيئة في صميم كلّ القرارات التي تُتخذ، لا يمكن لإفريقيا أو العالم أن يحتمل استمرار القارة في أن تكون قاعدة الموارد الوحيدة للتصنيع والتنمية في البلدان الواقعة خارج حدودها.

٧ - صناعة «الكتلة الحرجة» الممتدة في أرجاء إفريقيا، والتي تساهم في إعادة تشكيل الهوية الإفريقية الممتدة في وعيها، ويكون اتجاه هذه الكتلة البشرية الحرجة نحو إعلاء المحافظة على الاستغلال، والمسؤولية الجماعية

على المكسب الفردي، والشعور المشترك تجاه القارة بدلاً من القومية العِرقية الضيقة، وبذلك سنشهد (إحياء إفريقيا على نحو ما أعتقد أنّ «تابو مبيكي»، رئيس جنوب إفريقيا السابق، قد تخيّله عندما استحضر النهضة الإفريقية).

٨ – يجب اتخاذ القرار بشأن إدارة مواردهم الطبيعية على نحوٍ أكثر عدالة، والاستفادة منها لمصلحة الأفارقة، والحدّ من السماح للقوى الخارجية بإغراء أو إرهاب الحكومات للدخول في اتفاقات تتيح انتقال تلك الموارد من القارة بمقابلٍ زهيد.

٩ – (لا بد للأفارقة من بدء ثورة في الأخلاق التي تقدّم الجماعة على الفردية، والمصلحة العامّة على الجشع الشخصي، والالتزام بالعمل على السخرية واليأس).

١٠ – يجب أن تتجاوز إفريقيا ما يصحّ أن يُسمّى: «عقيدة الانتظار»، أي: ربط مسعى النهوض والقيام على شؤون التنمية الإفريقية بالارتباط الدائم بالمساعدات الخارجية، إلى عقيدة العمل والشعور بالقدرات الذاتية لحمل عبء نهضة القارة.

تدلف المؤلِّفة بعد ذلك إلى جذورٍ أعمق للظاهرة الإفريقية، لترسم لوحةً مؤلمة، وتضع لها عنواناً: (إرث الويلات):

... يرجع تأخّر إفريقيا لافتقارها إلى القيادة ذات المبادئ والأخلاق)، تضع هنا وانغاري تعليلاً عميقاً لمشكلة التأخّر الإفريقي، أظنّ أنها مشكلة ذات طابعٍ عالمي، يستبطنها النموذج السياسي المعاصر الذي يحيّد المبادئ والأخلاق، وخصوصاً أنّ أنظمة المستعمر الذي قام باحتلال القارة واستعباد أهلها وسرقة ثرواتها هو مَن وطّن نظامه اللاأخلاقي فيها في جانبه السياسيّ والاقتصاديّ والفكريّ والثقافي، (ولذلك كان عجز القيادة الإفريقية عن القيام بأدوارها المأمولة في النهوض بإفريقيا يرجع إلى عدّة عوامل، وهي:

١- إرث الاستعمار. ٢- الحرب الباردة. ٣- هياكل الحكم ما بعد الاستعمار. ٤- التدمير الثقافي).

لم تكن الإدارة الاستعمارية معنيّة بشكلٍ كبيرٍ بالتنمية الحقيقية للسكان الأصليين، وإنما كان سببٍ وجودهم ضمان تدفق المواد الخام إلى البلدان الحديثة، أو لتوفير التمثيل والقدرة التنظيمية للمستوطنين البيض الذين كان يجري تشجيعهم على استعمار الأراضي الجديدة؛ بدعوى تطويرها وتمدين السكان الأصليين وتنصيرهم.

تشكّلت القيادة الإفريقية بعد رحيل المستعمر، وكان أعضاؤها من المنبوذين في المجتمع سابقاً، والذين كانت لهم خصومات مع المؤسّسات المحلية، ولكي يجدوا لهم موضع اعتبار فقد قاموا بالإفصاح للإدارة الاستعمارية عن أسرار المجتمع، وأسلوب معيشته، وصاروا بذلك عيوناً للمستعمر، ولذا أسلمت إليهم القيادة الاستعمارية مناصب الرؤساء والقيادات.. إلخ.

وأدّت ترقية السلطات الاستعمارية لأولئك الأفراد، وفَرْضهم على مجتمع رافض لهم، إلى تأسيس إدارةٍ إقليميةٍ ظالمةً، عملت على تقويض النُّظم المحلية للحكم والعدالة، وأصبح أصحاب النفوذ الجدد يمثلون: «النُّخبة الإفريقية الجديدة»، كانت قوة البندقية الشكل الجديد لإقامة العدل، وبهذه الطريقة جرى تنشئة نظام حكم ديكتاتوريٍّ وفَرْضه، وتزايد التسامح معه بمرورٍ الوقت.

وقد عمد الاستعمار إلى تجهيل المجتمع وسحقه نفسيّاً لضمان تفوّقه، والإبقاء على نخبةٍ قليلةٍ متفوّقة نوعاً ما قد تمّ تأهيلها لترتهن بأمره بعد رحيله.

وقد أشارت المؤلِّفة إلى ممارسةٍ خطيرةٍ قام بها المستعمر ضدّ الشعوب الإفريقية، أطلقت عليها: «استعمار العقل»، بمعنى طمس الهوية، وتدمير الثقافة الإفريقية، وأن ينظر الإفريقيُّ إلى نفسه من مرآة شخصٍ آخر، هو الأوروبي أو الغربي بوجهٍ عام، بينما كان التاريخ الإفريقيّ في القرون الماضية يحفل بأطوارٍ حضاريةٍ جليلة، وإن كانت المؤلِّفة قد أغفلت العامل الإسلاميّ في صناعة تلك الحضارات والممالك العظيمة، تقول وانغاري في ذلك: (فمملكة الكونغو في وسط إفريقيا، التي امتدت لمسافة ١٣٠٠٠٠ ميل مربع، وكانت تضمّ ما يزيد على نصف مليون نسمة، عاشت قروناً، حتى حوّلتها تجارة الرقيق البرتغالية إلى دولةٍ تابعةٍ فعليّاً، وخلال القرن الرابع عشر كانت إمبراطورية مالي أكبر من أوروبا الغربية، وكانت طبقاً لما ذكره بعض المعاصرين واحدةً من أغنى دول العالم، وفي عصر خلفائها: إمبراطورية السنغاي، في القرنَيْن الخامس عشر والسادس عشر، بلغت جامعة سنكوري الشهيرة في تمبكتو، وهي أحد أقدم مراكز التعلّم في العالم، ذروة إنجازاتها)، وهذه الممالك كان الغالب عليها أنها إسلامية، بل كان الإسلام من صميم نسيجها التكويني، لكن المؤلِّفة لم تبيّن هذا الجذر في عمق الثقافة الإفريقية ما قبل الاستعمار، والسبب قد يرجع لتنشئتها المسيحية- لا أدري! -.

في ظلّ عملية «استعمار العقل» السابقة؛ جرى إخضاع المجتمعات الإفريقية من قِبل المستعمر وإدارته، عبر فَرْض نُظُم قانونيةٍ واقتصاديةٍ أعادت هيكلة بِنْية الواقع الإفريقي من الجذور.

وكان المبشّرون ذراعاً متوغّلاً للاستعمار، وقد كرّسوا جهودهم لنشر نُسخٍ من الكتاب المقدّس، أدّت إلى إزراء الإفريقيّ بنفسه- كما تذكر المؤلِّفة-، من حيث أنه تصوّر أنّ ما كُتب في هذه النسخ هو كلام الله حرفيّاً، وليس من صنع البشر، مما اعتبر البداية لخلق مركّب النقص في تصوّر الإفريقي، حيث ظنّ أنّ الإله أقلّ محاباة لهم، وأنّ الله لم يكشف نفسه لهم، وإنما عَبْر الأوروبيين؛ مما يجعلهم- في وعيهم- أحرى بالتقليد والتأسّي في نهجهم الفكريّ والحياتي!

وتصل المؤلِّفة إلى أنّ الشخصية الإفريقية قد تشكّلت بفعل تجاذب تجارب عدّة: الغزو، تجارة الرقيق، التحرّر، التفرقة، التمييز العنصري، ووصول المعرفة بالقراءة والكتابة، والمسيحية، والإسلام؛ والمحو الثقافي، والنزوح.. وكان بعضها نافعاً، وأحدث ثورةً في طريقة العيش الإفريقية، وكان الآخر مدمّراً.

ومن الأمور الكارثية التي وُظّفت لتدمير الثقافة الإفريقية: تشويه التاريخ الإفريقي، فمعظم المصادر التي كُتب منها التاريخ الإفريقيّ هي مصادر غربية أوروبية!

ومن إرث الويلات كذلك: ثقافة عدم التمكين التي كرّسها الاستعمار في إفريقيا بتطبيع الجهل في الأوساط المختلفة والخوف والسلبية والطاعة العمياء، كما جرى تنفيه الثقافة الأصلية، كلّ ذلك يتمّ بممارسةٍ مستمرةٍ من النُّخب الإفريقية وريثة الاستعمار، والتي تسود الحكومات، وعلى سبيل المثال: يتم اختزال الثقافة الإفريقية في رقصات تراثية تُقدّم للساسة أثناء زياراتهم، وفقدان الجدية عند التعامل مع هذا التراث في تقييمه وإظهاره.

بعد ذلك تنتقل المؤلِّفة إلى فصلٍ جديد أسمته: (أعمدة الحكم الرشيد):

ابتدأت فيه ببيان أوجه الانحطاط الاقتصاديّ الذي يتصاعد بفعل فقدان الرّشد في البيئة الإفريقية ومَن يتعامل معها، فتشير المؤلِّفة إلى أنّ نسبة الفقراء في إفريقيا كانت ١٠٪ في

الســـتينيات، ثم أصبحت ٥٠٪ في ٢٠٠٠م، برغم توالي المســـاعدات الدولية ومشروعات التنمية؛ مما يـــدلّ على أنّ الحافلة الإفريقية تســـير في الطريق الخطأ، وقـــد أعجبني توصيف وانغاري لموقـــع التمويل الدوليّ في خارطـــة التنمية في إفريقيـــا، فقالت بأنـــه يمثّل: (جبهات للفســـاد الرسمي!).

وترى بأنّ اســـتعادة حالة الرّشـــد في البيئة تقتضي من الأفارقة إعادة صنع الكرســـيّ ثلاثيّ الأرجل، وهو بحسب رأي المؤلِّفة:

الرجُـــل الأولى: الحيّـــز الديمقراطي، حيث تُحترم الحقوق المختلفة.

الرجُل الثانية: الإدارة المستدامة، والمسؤولية تجاه الموارد الطبيعية لمن يعيشون اليوم ومَن في المستقبل معاً.

الرجُل الثالثة: ثقافات الســـلام، وتتخذ شكل النزاهـــة والاحترام والحنـــوّ والصفح والتعويض والعدالة الشاملة.

وتضيف وانغـــاري: (ومن المؤكد أنّ التحدي السياســـيّ هو في تحديد هذه المسؤوليات التي تضطلع بها المؤسّسات الدولية المعنيّة بالتنمية وحقوق الإنســـان والإدارة، ســـواء الإفريقية أو غيرها، تجاه تلـــك المجتمعات التي تتوازن على اثنتَيْن أو واحدة من الأرجل، أو ربما بلا أرجل!).

بحديثهـــا عن الانحطـــاط الاقتصاديّ برغم وجود التمويل الدوليّ وتوالي المساعدات؛ أرادت وانغـــاري أن تكثف التحليل فـــي فصول لاحقة، وابتدأته بفصل: (المساعدات ومتلازمة التبعية).

كانت الكاتبة دقيقةً في توصيفها بـ«متلازمة التبعية»، ففيه إشـــارة إلى كون ذلك يشكّل مرضاً مســـتطيراً، وليـــس أمراً عارضاً على المشـــهد الإفريقي.

وتطرح وانغـــاري ثلاث مشـــكلات محورية تكتنف المساعدات، وتؤدي إلى ضَعْف مفعولها:

تفتقر إفريقيا إلى وعيٍ قوميٍّ ممتد؛ يدفع المواطن الإفريقيّ إلى أن يساعد أخاه المواطن الإفريقيّ في البلد الآخر

١ – غالباً لا تكـــون الحكومات الإفريقية بل الأفراد أنفسهم شركاء نشطين في التنمية.

٢ – تـــؤدّي المســـاعدات مع اســـتمراريتها بشكلها الحالي، وعَبْر أوقات زمنية متعاقبة، إلى تكريس ثقافة التبعية لدى الدول الإفريقية.

٣ – طغيان عقلية الأزمة التي تؤكد أنّ النتائج المباشرة أفضل من الوقاية طويلة الأجل.

ومن مشكلات ضعف مفعول هذه المساعدات: عـــدم إدراك الإفريقيّ لقيمتها، وذلك بعضه ناتجٌ بفعل اليأس الذي تســـلّل إلـــى الداخل الإفريقيّ عن جدوى مثل هذه المســـاعدات؛ لأنه لم ير لها تأثيراً على واقعه، فالمساعدات يُعلن عنها ويجد الإفريقيّ نفسه يزداد فقراً، حتى لم يعد يعبأ بها، فضلاً عن أن يكون مسؤولاً عن حمايتها، والتأكد من إنفاقها على الوجه المستحق.

وبعد سيلٍ من التحليل حول معوقات التنمية في إفريقيا؛ تصل المؤلِّفة إلى أنّ إفريقيا بحاجةٍ إلى صناعـــة حلولٍ ذاتية، وهـــذا بدوره يقتضي إعادة النظر في صورة إفريقيا التي تتسلل ضمن الإدراك الإفريقي، وكيف يتمّ تشكيلها؟!

(لا تـــزال إفريقيـــا تُقدّم علـــى أنها ضحية نفسها!): (التخلّف، التهميش، الافتقار إلى احترام الذات، الخـــوف، الارتياب، أماكـــن المجاعات، الموت، اليأس)؛ تُقولَب صـــورة إفريقيا حول ما

سبق في عين العالم، ويستبطنها الإفريقيّ حينما يشـاهد هذه الصورة الملتقطة لـه عبر التلفاز ووسـائل الإعلام والمواقـع الإلكترونية، وهذه عملية نفسـية خطيرة، تؤكد مـن دون وعيٍ في نفوس الإفريقيين أنهم عجزة!

ولأجـل ذلـك يصعـب التحوّل فـي ثقافة المساعدات الدولية المقدمة للشعوب الإفريقية، إلـى أن تصـل نحـو تطبيـع مفهـوم امتلاك الأفارقـة لزمام الريادة في بلدانهم، نظراً للصور المستخدمة عبر وسائل الإعلام لتصوير إفريقيا وبلدانها، بينما هناك صـورٌ أخرى لم يرصدها الإعلام حول واقع آخر تعيشـه إفريقيا، ففي كلّ يوم يباشر عشرات الملايين من الأفارقة عملهم، ويعيشون حياتهم على نحوٍ مسؤولٍ وجاد، ويعتنون بأسـرهم المباشـرة والممتدة، حتـى إن كانوا يفتقرون إلى ممتلكات ماديّة معيّنة، أو تعليم عالٍ، هـؤلاء هم: (أبطال إفريقيـا الحقيقيون)، وهذه الصور هي التي يجب أن يرى العالم مزيداً منها.

وتفتقـر إفريقيا إلى وعيٍ قوميٍّ ممتد؛ يدفع المواطن الإفريقيّ إلى أن يساعد أخاه المواطن الإفريقيّ في البلد الآخر قبل أن يساعده الآخرون من خارج القارة.

تنتقل وانغـاري بعد ذلك إلـى تحليل حالة العجز إلى عناصرها الرئيسة، وتضعها في عنوان للفصل الذي يليه: (العجـز: المديونية والتجارة غير العادلة).

تعدّ ميـاه إفريقيا غنية بالثروة السـمكية، وذلك يعطي الأفارقة فرصاً سـانحة للاضطلاع في صناعة صيد الأسـماك، لكن الحصيلة كانت عكس المأمول، ومن الأسباب: قلّة الوعي، وغياب نظـام التجارة العـادل، وضعف حمايـة المياه الإقليمية، فأجهزة خفر السـواحل في السنغال ضعيفة، وعلى المثـل بقية الدول الإفريقية التي تقع حدودها على البحر، ولذلك تشـهد مياهها بشكلٍ متكرّر اعتداءات من قِبل السفن الأوروبية والأجنبية.

وبخصـوص حالة المديونية التـي ترزح فيها إفريقيا؛ تذكر وانغاري أنّ إفريقيا قد تسلّمت منذ عـام ١٩٧٠م وحتى ٢٠٠٢م أكثر من نصف ترليون دولار، على هيئة قروضٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبحلول العـام ٢٠٠٢م كان لا يزال هناك ٣٠٠ مليار دولار مسـتحقة، ومع الأسـف! كان المجتمع الدوليّ يعلـم بعدم قدرة تلك الدول على السـداد، لكن أرادوا السـيطرة على قادتها لمصلحة العالـم الصناعي، ويتمّ ذلك عبر البنوك الأجنبية التي تمارس سياسـات الإغـواء لهؤلاء القادة الأفارقة لتحصل منهم على مزيدٍ من فرص الاسـتثمار والإقراض والرّشوة، وإيكال مهمّة إدارة هذه المصالح المالية إليهم، أو إعطائهم حظّاً من الأسهم المالية.. إلى آخره، (ولذا فإفريقيا ليست فقيرة؛ لكنها لم تتعلم بعد حماية ثروتها لنفسها!).

ومـن العلـل التي تجعـل من العجـز مادةً مستوطنةً في إفريقيا: اختلال التوازن التجاري، ويتجلّى ذلك في عددٍ من المظاهر:

١ - سياسـات الإغراق: تعمـد إليها الدول الصناعية، وعلى رأسـها الدول الخمس الكبرى، وذلك بأن تُغرق أسـواق العالم الثالث بمنتجاتها، وتقـوم بتخفيض سـعرها؛ حتى يكسـد المنتج المحليّ الـذي لا يمتلك قدرة على منافسـتها، وذلـك نظراً لتكلفة الإنتاج العالية، فيصعب عليه تخفيض السعر أمام المنتجات المستوردة.

٢ - تهميش المشـروعات المحلية: التي لا تسـيطيع مجابهة شـركات متعدّدة الجنسيات، والمبالغ الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية التي تتسلل إلى داخل البلاد وتسيطر على السوق؛ في ظـلّ العولمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، من أجل تسـهيل انتقـال رؤوس الأموال وتذليل العقبات أمام ذلك.

٣ – «لعنة الموارد» – بحسب المؤلِّفة –: وتقصد بها: اعتماد اقتصاد بلدٍ ما على مورد طبيعي من الموارد، خصوصاً عندما يفتقر البلد إلى الدراية التكنولوجية في استخدام تلك الموارد، وبدلاً من ذلك يعتمد على الآخرين لاستغلال المنتجات النهائية وتقاسمها.

وإن كان المورد ليس بالضرورة أن يكون «لعنة»، ولذا ذكرت المؤلِّفة أنّ هناك نماذج رائدة في استغلال الموارد حتى لا تكون لعنة، وتصير رادفاً مهمّاً للاقتصاد واستدامته، وذلك يكون بحفظ هذا المورد وعدم تبديده، وتمثّل لذلك بتجربة النرويج في التسعينيات وحتى الآن.

من المقترحات التي تقدّمها وانغاري لتحقيق التوازن في التجارة: أن يدرك الأفارقة بأنّ لديهم فرصاً لرفع مستوى معيشتهم عبر تفعيل التجارة البينية، وإنتاج منتجات من السلع تامّة الصنع؛ فيمكن – مثلاً – تحويل كاكاو غرب إفريقيا إلى شيكولاتة في ذلك الجزء من العالم؛ بدلاً من بلجيكا!

(ويمكن للاستثمار في البشر والتعليم المناسب أن يؤدّي إلى تكرير الذهب والنفط، وهذا ما أدركته النمور الاقتصادية الآسيوية التي جعلت التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا أولويةً وطنية، في الوقت الذي راح فيه عددٌ كبيرٌ من الدول الإفريقية يستثمر في الأمن والحروب...

كما يعتمد سداد الديون، وإعادة تقويم التجارة، ورَسْملة الاقتصاديات الإفريقية، جميعها، على إعادة توزان العولمة... فمن الواضح أنّ الدول الإفريقية، بقدرتها المحدودة على المساومة، يمكن أن تظلّ مستغلة).

إنّ الاتحاد الإفريقي ضرورة اجتماعية وثقافية واقتصادية، يقود إلى تحقيق التوازن في النظام التجاري أمام العالم الصناعي.

ثم تشير المؤلِّفة إلى دَوْر الصين البارز والمتصاعد في إفريقيا، والذي أسمته: «تأثير الشرق»، حيث بدأ يظهر بعد الألفية الثانية ويتوسّع.

ثم أبانت المؤلِّفة عن قدرات المجتمعات المدنية عبر العالم في الحدّ من الكوارث، عندما تفعِّل وسائل التواصل فيما بينها، وذكرت عدداً من الأمثلة، منها: أنّ حكومة الصين تواطأت لتهريب كميات من الأسلحة داخل إفريقيا من أجل تحقيق مآرب سياسية، وقد أوقف ذلك حركة المجتمع المدني في إفريقيا، وتحديداً في زيمبابوي؛ عندما قامت بالتواصل مع المجتمع المدني في الصين لوقف هذه الشحنات من الأسلحة.

وتخصّص المؤلِّفة بعد ذلك فصلاً حول (القيادة)، وتقوم بمناقشتها بشكلٍ تفصيليٍّ أكثر، وتسلّط الضوء على أنماط الحكم وأنظمته التي كانت قبل الاستعمار، ومنها: نظام الكيكويو الإفريقي Kikuyu، وهو مثالٌ من تراث نُظُم الحكم في إفريقيا، يتيح التبّصر في كيفية ممارسة الأفارقة للعدالة وحماية حقوق الفرد والملكية.

لا يوجد – ويا للأسف – استفادة من خبرات الحكم الموروثة في إفريقيا بحسب رأي المؤلِّفة، فقد كتب المستعمرُ الدساتيرَ الإفريقية في الأغلب استناداً إلى العادات والتقاليد الأوروبية، وليس عادات وتقاليد السكان الأصليّين..!

وتقوم المؤلِّفة بإجراء مقارنة بين نظام الكيكويو وبين النُّظُم الديمقراطية، فتصل إلى أنّ المال هو المحرّك الأقوى في النُّظُم الحديثة، ويضعف فيها قيم البحث الجاد أو الخبرة أو المعتقدات الأخلاقية في تولّي المناصب الهرمية في الإدارة الإفريقية، والتي قد توجد في الأنظمة الموروثة بشكلٍ أكبر.

وفي كتاب (إفريقيا الحرّة) لجورج ايبتي؛ يقسّم القيادات الإفريقية إلى نوعَيْن:

١ – الفهـــود الصيادة: وتتصف بخفّة الحركة النشاط، والاستعداد للمضي بإفريقيا قُدُماً.

٢ – أفـــراس النهر: وهي تمثل الجيل الأقدم الذي يتشبّث بالسلطة، ويحمون أرضهم بشراسةٍ عندما يدركون أنهم يتعرضون لهجوم.

ويبقى التحدي الإفريقيّ– عبر هذا المثال–: إقنـــاع أفراس النهر بأن تترك حفرة الماء وتأوي إلى الظل، ولســـوء الحظ فكثيرٌ من أفراس النهر كانت فهوداً صيادة ذات يوم!

تناولت بعد ذلـــك: (إدارة الآلة المجتمعية)، وكيـــف يمكن تجويدها؟! خصوصـــاً لو علمنا أنّ أعظـــم ثروات إفريقيا، برغم ما يحيق بأهلها من أمراض وبلايا، هي الكثافة البشـــرية، المعطّلة– مع الأســـف–، ولذا تناقش المؤلِّفة هذا الإشكال وتخصّص له فصلاً.

(تشبه المجتمعات الآلات، فعندما يعمل كلّ شيءٍ بسلاســـة؛ يمكن للمجتمع التحرك إلـــى الأمام..)، تقوم الآلية السليمة لإدارة المجتمع عن طريق إعادة الشـــعور بالذات الإفريقية، وذلـــك بتبنّي الطبقات الدنيا في المجتمع للمشروعات التنموية بأنفسهم.

تـــروي المؤلِّفة تجربةً لها فـــي ذلك عبر تفعيل صندوق تنمية الدوائـــر الانتخابية، ووضع قانون له فـــي كينيا، وهي تدعو لنشـــر تجربتها كحلٍّ إفريقيٍّ لمشـــكلة إفريقية، وفيها تتجلّى مشـــاركة المجتمع المحليّ في التنمية، وهذا الصندوق يمثّل نواةً لمجتمعٍ مدنيٍّ إفريقيٍّ حقيقي، يقوم بأدواره التنموية، وقانونٍ هذا الصندوق يقوم على فكرةٍ مســـتقاةٍ من التراث الإفريقـــيّ في إدارة الحياة العامّـــة؛ بما يُطلق عليه بالسواحيلية: «الهارامبي»، وهي كلمة تعني: التعاون.

فالبيئة التـــي تحتوي على حراكٍ إيجابيٍّ في التنمية والنزاهـــة؛ تَطْرد المعاملات الفاســـدة والسلبية وتقلّصها.

(وكلما كانت هناك نُظُم أفضل، ومؤسّســـات أفضل، فـــي الموضـــع الصحيـــح، زاد احتمال انضمام ٥٠٪ من السكان إلى ٢٥٪ من الأمناء).

إنّ الثقافة ركيـــزةٌ مهمّة في البناء النهضويّ الإفريقـــي، ولـــذا تخصّـــص المؤلِّفـــة فصلاً لاستكشـــاف معالمها، وتضع له عنواناً: (الثقافة والحلقة المفقودة).

تـــرى وانغـــاري أنّ إعادة اكتشـــاف الثقافة ضـــرورةٌ سياســـية واجتماعية، بحيـــث يرتبط الإنسان بجذوره، وذلك يعني محاولة تقبّل كلّ ما لها (أي الثقافة)، من ثراء وتناقضات وتحديات، في التوافق داخل العالم الحديث..

«الكيومينيـــا»: كلمـــة إفريقيـــة تعني معرفة الذات، وهي مطلبٌ ضـــروريٌّ للأفارقة ليفارقوا الحافلـــة الخطأ– كما تصف وانغـــاري–، ويكون تفعيـــل معرفة الذات عبر: معرفـــة الكيفية التي يحكمون بهـــا– أي: الأفارقـــة–، وكيفية حكمهم لأنفســـهم، وكيفيـــة إدارتهم لمواردهـــم، وكيفية توسعتهم للحيّز الديمقراطيّ بمرجعيتهم الثقافية.

وفقدان الشـــعب لثقافته يعني بالضرورة أن يكون معرّضاً للاســـتغلال من قِبـــل قادته، ولأن يصبح سلعةً مبتذلة.

وتطـــرح المؤلِّفة وجهة نظرهـــا حول أفْرَقة المســـيح، أو أفرقـــة الكنيســـة، فالتبشـــير من مخلّفات الاستعمار وأدواته، فكيف يمكن تسكينه في الثقافـــة الإفريقية؟!، ونظـــراً لكون المؤلِّفة مســـيحية؛ فـــإنّ أطروحتها جاءت بلغـــةٍ ناعمةٍ مع الأدوار التبشـــيرية، في إطار ما يُطلق عليه: «أفرقة المسيح»، أو إظهار المسيح بشكلٍ لا يُلغي الثقافة الإفريقية، وأنها تتقبّل مثل ذلك!

(أزمة الهوية الوطنيـــة): هذا فصلٌ مهمٌّ من فصول الكتاب، تشـــرح فيه مظاهـــر الأزمة في الهوية الوطنيـــة، فمعظم الأفارقـــة لم يرتبطوا بالدول القومية التي أُنشـــئت من قِبَل الاستعمار، وظلّوا مرتبطيـــن بالحدود الطبيعية والنفســـية لدولهم المجهرية.

وتضـــع المؤلِّفـــة مفهوم «الـــدول المجهرية» بوصفه مفهوماً سياسيّاً له سطوة كبيرة في تقرير مجريات العملية السياســـية بإفريقيا، وتعني به: تلك العِرْقيات والعشـــائر الممتـــدة التي يتبع لها عموم الأفارقة. ومفهوم «الدولـــة المجهرية» يتمّ توظيفه من قِبَل النُّخب السياسية الحاكمة لإحكام الســـيطرة على إفريقيا عبـــر إدامة حالة الصراع لتحقيق مآرب سياســـية، وقد أشار بعض دارسي إفريقيـــا الحديثة إلى أنّ الإبقاء على تركيز الناس العاديّيـــن على مصالح دولتهـــم المجهرية، وإثارة الشـــكّ والمنافسة بينهم، يحول بينهم وبين إدراك التقسيمات الصارخة للطبقات، والثراء الذي يميّز المجتمعات الإفريقية؛ مع وجود نخبة صغيرة في القمّـــة، وأعداد كبيرة من الفقراء في القاع، وهذه الحقيقـــة تُحجب عن الشـــعب لمصلحة الزعماء السياسيين الذين يحرّضون على الكراهية والعنف بين «الدول المجهرية»، ويسهّلون العنف عن طريق المعدات الحربية والدّعم اللوجستي.

وفي الفصل الذي يعقبـــه بعنوان: (احتضان الـــدول المجهريـــة)؛ تطـــرح المؤلِّفـــة منظوراً للتعامل الأمثل مع هذه «الـــدول المجهرية» عبر تفعيل سياسة الاحتواء، ومنح جميع هذه «الدول المجهرية» تمثيلاً في وطنها الذي تعيش فيه تحت لواء الدولة المركزية القائمة، (فالديمقراطية لا تتعلق فقط بشـــخصٍ واحـــدٍ يحصل على صوتٍ واحد، فهي تتعلق بالتمثيل والاحتواء الفعّال).

وبعد ذلك؛ تتحدث المؤلِّفة في فصلٍ مستقلٍ عن ملكية الأرض، وضرورة توزيعها بشكلٍ عادل، وتنتقل إلى فصل: (التنمية والبيئة)، وفصل: (إنقاذ غابات الكونغو) لتحلّل من منظور تخصّصها في علم البيولوجيا ضرورة الاهتمام بالبيئة، وأنّ ذلك مؤثّرٌ في مستقبل القارة، ومن ذلك إنقاذ الغابات، ولا ســـيما غابات حوض الكونغـــو التي تعدّ ثاني أكبر غابات بالعالـــم، وذكرت أنّ دَوْر الغابات في تقليص نسبة الكربون في الجوّ أو زيادته؛ يعطي لإفريقيا قدرة أكبر على التفاوض مع الخارج.

وتختم المؤلِّفة كتابها بالحديث عن الأســـرة الإفريقية، وتضع توصيات وتحليلات عامّة:

١ – إفريقيـــا تعيش في تناقض، فهي تمتلك خيرات عظيمة من الموارد الطبيعية والبشـــرية، وبرغم ذلك فهي عاجزة، وهنا يكمن التحدي أمام الأسرة الإفريقية لتكسر هذه المعادلة الجائرة.

٢ – ينبغي أن يكون المبتعثون الأفارقة سفراء لإفريقيـــا، ورأس مال يتراكـــم لصالحها، لينقلوا للعالم الصورة الحقيقيـــة لإفريقيا غير الصورة التي يتلقاها يوميّاً عبر الإعلام، وتشـــيد المؤلِّفة بتجربة الهند في ذلك.

٣ – يجب تسهيل حركة التنقل داخل الأقطار الإفريقية بيـــن الأفارقة، وإزالـــة العقبات التي تحول دون ذلك، ليســـاعد هـــذا الأمر على فَهْم الأفارقة بعضهـــم لبعضهم الآخر، ومعرفة القارة بشكلٍ أكبر، وإدراك المشكلات التي تواجهها.

٤ – لا بـــد أن تكون شـــعارات إفريقيا هي: المساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والعمل.

تقييم الكتاب:

تقييمي لهذا الكتاب أنه عالج جانباً كبيراً من الإشكال، وتوصّل إلى نتائج جيدة، يستحق لأجلها الاطـــلاع عليه، إلا أنه أغفل– كما ذكرت– عنصر الإسلام وحجمه في الثقافة الإفريقية، سواء عن قصـــدٍ أو من غير قصد، مما يســـتوجب التنبيه على ذلك، فالإسلام يجب أن يُدرج ضمن خطط النهضة الإفريقية، وتُرســـم أدواره الشـــاملة في مسار إفريقيا المستقبلي.

إنّ إفريقيا قارة معطاء، ومحطّ أنظار العالم، والمستقبل يشير بأصابعه إلى إفريقيا، والتحدي لا يزال قائمـــاً، فهل يفوز أبنـــاء القارة في هذا الرهان؟! ■

Towards Activating Policies The Literacy Countries of West Africa In Light of The Objectives The UNESCO Education For All

Cissé Ahanadou
Researcher and writer in the educational policies from Côte d'Ivoire

This study seeks to identify the objectives of the UNESCO Education for All and its relationship to literacy, and display the reality of literacy in West African countries, as well submit proposals to activate literacy policies in West Africa.

Through the analysis of literature documents reports relating to education for all, study has shown that the objectives of the UNESCO Education for All, is to ensure that the learning needs of all young people and adults are met, by enabling them to learn to read and write, thus improving literacy levels and allowing all to acquire key life skills. Research shows West Africa countries have the worst rates in the acquisition of reading skills among young people and adults; the ratio of literacy is less than 50% in these countries. This is due to the weakness of the provision of education in early childhood, universal primary and free education.

Among the most important ways to activate literacy policies in West Africa is: The principle of free and compulsory education at the basic levels, increased government allocation for education, of about 3%. For literacy, the launch of ongoing local campaigns, awareness programs for literacy, in villages and towns, are most commonly used among people of local languages in the official curriculum, many countries such as: Poland, Singapore, North Korea, Moldova and others have had success using similar techniques ■

A reading in the orphan phenomenon in Africa

Dr. Fatima Omar Al Aqib
Associate Professor - Department of Political Sciences,Al Azhari University. Khartoum, Sudan.

The orphan phenomenon in the African continent is a result of a number of different factors, the most important being political, health factors and conflicts. It's clear to see that these two factors have impacted on this phenomenon more than any others. Likewise, in reality this is an old phenomenon which has been renewed by ongoing wars, conflicts and unsuitable medical/health conditions. According to the American Health Agency's 2013 statistics the number of orphans in Sub-Saharan African has reached approximately 60 million, 15.2 of whom were orphaned due to AIDS.

In this regard, this paper attempts to analyse orphanhood looking at the causes and factors that have led to its exacerbation, as well as looking at the nature of the work done by some of the most active organisations that cater for orphans in Africa.

This paper focuses on both an Islamic and world perspective in defining orphanhood, which would include the orphan phenomenon on a general scale and at others times this definition would be in agreement with the Islamic definition for countries that have a high percentage of father deaths.

In the light of the above, we can say that this phenomenon will spread through most of the region; such as the examples of Botswana, Zimbabwe, Nigeria, Kenya, Uganda, Rwanda and Burundi especially when comparing the death rate between males and females, in addition to the rates of AIDS infection all of which could turn this problem into a global one ■

Economic Development in Africa: Opportunities and Constraints

Hafida Taleb
Doctoral Reseacher in Political Sciences
M›hamed Bouguerra University – Boumerdes, Algeria

Economic development is necessary in Africa, which is rich with minerals and natural ressources. In fact Africa is suffering from many economic, political and social crises, despite the vast potential it has, which can help it be competitive and efficient in the world order.

However there are a couple of internal and external obstacles which prevent that development. This is why one has to determine the main factors which led to the absence of a real economic development and seek solutions to minimize the development gap of the continent.

This paper attempts to focus on the main causes of that absence, its affect on other sectors and initial initiatives. Finally, it will seek to bring answers and key suggestions which can help African development and allow to overcome its hindrances ■

Social Divisions and Conflict over Power in Africa: A Study of Ethnic Complexities and the Problem of State-Building in Nigeria

Dasy Sufyan

Assistant Professor Dept. Of Political Sciences Faculty of Law and Political Sciences University of Abou Bakr Belkaid - Tlemcen, Algeria

The paper seeks to identify the extent of social divisions in the African continent and its ongoing struggle for power and interests from the point of view of serving a minority or group at the expense of another, known as the phenomenon of ethnic complexities and the problem of community building within the African systems formed within the modern state decades. This has affected and continues to affect the continuity of the state entity, and on many occasions it was the main factor behind the outbreak of wars and internal clashes, which had an impact on the state of stability – a luxury that many African states don›t know the taste of. The result of tension between political power which lacks legitimacy and belongs to a one group within the social structure to the disadvantage of various ethnic groups that see there necessary requirements (economic, social, political) crushed under the narrow interest of the ruling elite and serve parties at the expense of the majority (distributive injustice), has, made building of the African state on the whole suffer from the inability to move to achieve signs of effective regulation based on consensual democracy.

Keywords: community divisions, conflict, ethnic complexities, state-building problems, consensual democracy ■

The Brazilian role in Africa Motives and Mechanisms

Dr. Sodfa Mohamed Mahmoud
Specialist in Latin American affairs

Since the first decade of the twentieth century, Africa has occupied a central position in Brazil's foreign policy, which has emerged through some indicators, including: increased diplomatic representation, and the exchange of visits. At the same time, Brazil participates in United Nations peacekeeping missions on the continent, as well as in development projects and programs in Africa. On this basis, this study aims to examine the motivations and objectives of the Brazilian role in Africa, its tools and mechanisms, and the challenges and obstacles facing it, as well as the future of relations between the two parties.

The study concluded that Brazil's most important motivations and drivers of engagement in Africa were the desire to strengthen its position as an international great power, to assert its national independence, to expand the circle of its economic partners, and to respond to the demands of a large sector within Brazilian society. To achieve its objectives and interests in the African continent, Brazil has adopted a set of tools, the most important of which are: presidential diplomacy, forums diplomacy and alliance building, as well as some traditional instruments, especially economic and military ones.

The study found that after more than 15 years of intensive involvement in Africa, The future of Brazilian-African relations is determined by two main variables: the future of Brazilian economic situation and the result of Presidential elections are scheduled to be held in Brazil in 2018 ■

Multinational Corporations in Africa: Partners in development or neo-colonialist powers?

Dr. Rawia Tawfik
School of Political Science
Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

Over the last few centuries, Multinational corporations have exploited the natural and human resources of the African continent. Before and during colonialism, representatives of these corporations amassed fortunes out of this exploitation, shaped the policies of colonial administrations, and even held positions in these administrations. The end of colonialism in the mid-twentieth century did not end the influence of these corporations in shaping the economic policies, exacerbating civil conflicts and even hand-picking the political elite of some newly-independent African countries. With the beginning of the third millennium, MNCs operating in Africa have expanded to include Chinese, Indian, Turkish and Arab Gulf corporations, among others. The problems associated with the investments of some of these corporations has, however, not differed from the traditional problems of western capitalist powers. These include striking unfair deals to enable these corporations to exploit African resources at low prices, transferring their profits to their countries of origin rather than re-investing them in the continent, making use of legal deficiencies in host countries to avoid paying taxes, and contributing to environmental degradation by their economic activities. Programmes of Corporate Social Responsibility have done little to address these problems. Dealing with these challenges requires a concerted effort by host African government, MNCs and civil society organisations to increase transparency, accountability and popular participation in the planning and implementation of MNCs projects and build the capacity of African governments and civil society to negotiate fairer deals with these corporations ■

The Moroccan Tifelt tribe's attack on French colonial troops in Timbuktu in years 19041905- Summary in English

Dr. Mohammed Talozat ibn Alaa
Researcher in Contemporary History, Morocco.

The French occupation of Algeria in 1830, caused strong reactions in the Makhzen-Moroccan as in the population, everything revolved around the fight against the aggressor and to keep the mujahideen like Abdelkader and Bouamama. And after the refuge of the last one in Morocco, the resistance continued in Tifelt the eastern regions of the Southeast, it is these tribes which had the firm resistance and especially the tribes of the Moroccan-Algerian border and Tifelt and the Oasis South-West. Among the most resistant tribes were Daoui-Mania and Oulade-Djerir, who launched an attack in Rezzou, Tifilet in 19041905- against the French colonial forces in Timbuktu. Where did Daoui-Mania and Oulade Djerir come from? How did they organise this haraka (movement) and what were the consequences? ■

Scientific leadership inheritance in West Africa: Experiences and challenges

Dr. Mohammed Al-Thani Omar Musa

Director of Imam Bukhari Center for Research and Translation, Kanoo - Nigeria

The term "leadership inheritance" is a new term in Islamic thought, which some scholars have defined as:"what the predecessor leaves to the successor, from experience, regulations, or methods in a particular field".

One of the greatest concerns for a successful leader is to ensure his legacy will not die after him, so he seeks to create a successor for himself, as exemplified by the Prophets and Messengers, indicating that the succession of leadership is something desirable, in order to keep the project going.

If these prophets prayed to Allah to give them good successors and offspring that can carry their missions after them, we find our Prophet Muhammad peace be upon him was preparing the companions to be his heirs to his message

Among the experiences of scientific leadership succession is the succession of Islamic Socotu, as its originator was not only a hero and a politician, but a scientist and one of the greatest Muslim thinkers of his time, and Sheikh Othman bin Foudi - may God have mercy on him – followed this trend, he didn't care for the throne he established or political glory, rather he left all of this to his son Mohammed Blue, and his brother Abdullah, while he embarked on scholarly pursuits.

Another example of scientific leadership succession in the modern era is the model of Sheikh Ismail Idris, who graduated from Sheikh Abu Bakr Gumi's call - may God have mercy on him - and his heirs in carrying this reformist call during and after the Sheikh's life.

The leadership of Islamic action and the reformist path of reform in West Africa faces many challenges, which threaten - if not remedied - with a great scientific, intellectual and preaching vacuum in the future of preaching and science in those parts of the world ■

wonderful, but we ask both to increase their support"[1].

As for the effects of these famines, they cause human mortality and perish of animals and destruction of agricultural crops, as about 40% of agricultural land have seriously deteriorated in the continent as a result of water shortages, and If current trends of soil erosion continue, the continent will only be able to meet the needs of 25% of the population by the year 2025, according to the United Nations / Institute for Natural Resources in Africa. Spread of famine is also responsible for social unrest and hence raising rates of crimes, and the increase of illegal migration of young people outside their countries, thus losing the founding source of renaissance which is human.

One of the worst side effects of disasters and famine is the initiative of Christian organizations and institutions that seek to fill that vacuum, in light of the failure of Arab and Islamic support to make rapid intervention to reduce these effects, as the Catholic church has taken the initiative and expressed its concerns about the famine, while the Pope of the Vatican gave half a million dollars to the Republic of Malawi in order to meet the requirements of famine and food support program for the country, insisting that local pastors and priests must be responsible for its distribution. This situation supports the position of the missionary and church organizations in spreading their creed and faith among victims of famine.

Famines are a curse on the continent and it ultimately leads to the destruction of the affected countries, and makes them vulnerable to exploitation and disintegration. If countries, organizations and institutions fail to address this situation, the repercussions will not only be serious for these countries, but also for those who think they are far from danger.

This is an invitation to Islamic countries and organizations to play a prominent role in stopping this deadly bleeding, and to protect the Muslims of the continent from death and destruction, as well as protect their countries from collapse and disintegration ■

(١) رئيس الجمهورية يطلب من الأمم المتحدة مساعدات لمواجهة المجاعة، وكالة الأنباء الوطنية الصومالية، ٢٤ مارس ٢٠١٧، http://sonna.so/ar

«the world is facing the biggest humanitarian crisis since World War II».

The UN official reiterated that the common factor between the countries he visited –which are Somalia and southern Sudan - is battles; stressing that the international community can «prevent and end more misery and suffering» in these states which are threatened with starvation.

In South Sudan, Obrien described the situation as worse than ever, saying that in Somalia alone the situation is no less tragic than the famine of 2011 which claimed the lives of 260 thousand people.

He also pointed out to Kenya which is affected by drought, where there are 2.7 million people already facing food insecurity, while this number could rise to four million soon[1].

According to a report issued by Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), there are 37 countries that need external assistance, including 28 countries located in sub - Saharan Africa. The UN organization sees that this food crisis is unprecedented. In Somalia for example, drought affected more than 6 million people, who represent half of the country's population, as drought resulted in a severe shortage of food and scarcity of pure drinking water supply, as a result of instability and conflict the country suffered. In addition to climate change, where reports indicate that the phenomenon of El Niño has been one of the causes of drought.

The difficulty of the situation forced the Somali President Mohamed Abdullahi Mohamed In 24th of March 2014 to invite the international community to increase international assistance to his country to fight famine threats. The president said in a speech via video conference addressing UN Security Council that "half of my people are suffering from severe food shortages, while 15% of the population are at risk of starvation", because of the drought that hit his country. "The humanitarian crisis tops the list of challenges facing 12 million Somalis", he added, considering that the response from the people of Somalia and the international community "was

(١) الأمم المتحدة: ٢٠ مليونا مهددون بالموت جوعا، موقع الجزيرة، 11/3/2017، http://www.aljazeera.net/11/3/news/international/2017

problem is interlocked between famines spreading in some countries and the collapse of political and security orders, considering that the political differences and armed conflicts are the strongest reasons for the growing impact of famines. A governmental UN report accused South Sudan of wasting oil revenues on arms purchase instead of confronting developmental and social challenges that face their country.

Wars were also the main reason behind most famines that Africa witnessed during the nineteenth century and early twentieth century. Those wars were committed by British, Spanish, Portuguese and Belgian empires.

Some studies suggest that one of the most serious causes of famine in the continent is the phenomenon of «El Niño», which occurs every few decades as a result of heat, hence decreasing the rates of rainfall. Countries which are prone to this phenomenon are: Ethiopia, South Sudan, Zimbabwe, South Africa, Malawi and Mozambique.

As for the lack of water, and despite the presence of seventeen large rivers, the continuous rainfall throughout the year in some areas, the abundance of groundwater, and in addition to 160 lakes in Africa- among them are the Great Lakes - despite all of this, the continent still suffers from lack of water, most probably as a result of the inability to utilize these water resources as a result again of lack of capabilities and capacities, and the failure of major countries to provide financial and technical assistance.

While talking about this famine that hit a number of countries at the beginning of this year, it is the first time in decades that the African continent is facing an unprecedented specter of famine and drought on this scale, where the United Nations estimates that more than twenty million people are at risk of famine in three countries; South Sudan, Somalia and Nigeria, calling on the international community to provide $ 4.4 billion to address this problem.

Steve O›Brien, United Nations Coordinator for Relief Affairs, addressed the UN Security Council, saying that «People in these countries will die of starvation with the absence of collective and coordinated global efforts to address famine», pointing out that

Africa: Starvation Despite Wealth

Despite the possession of abundant national resources, no other continent in the world has suffered from hardships and famines like Africa, it's suffering seems to have no end! Famines have struck from its east to west and from north to south, including its core in the middle. More than twenty eight Famine has enveloped the continent and in the past many of Africa's countries have been victim to it. Famine spread as a result of drought and water shortages, plus the prevalence of plants and animals diseases, and other natural disasters such as floods, in addition to poverty that prevents the affected people from being able to benefit from the land, by planting them, or from animals by raising them, or preventing them from providing the necessities of life.

Famine is a problem caused by food and water shortages, which are in turn the results of an entangled and overlapping problems which cast its black shadow on the dire reality of the continent and make it even more vulnerable to such disasters

One of the main causes of famine is the wrong policies of some states and the spread of corruption, along with regional and internal armed conflicts, which destroy the capabilities of states and their potentials, and leaves people vulnerable to displacement and forced immigration, which prevent them from life necessities and hence famine spread.

According to UN reports, the

صـــدر
حديثاً..

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المنتدى الإسلامي بكندا

الشيـــخ عثمـــان دان فـــوديـــو
وحركة التجديد الإسلامي بغرب إفريقيا

إعداد الدكتور
آدم بمبا

الإصدار (٤)
ضمن سلسلة إصدارات
مجلة قراءات إفريقية